دولـــــــــة ليـــبيـــــــــا
وزارة التعليـم والبحـــث العـلمي
جامعـــــــــة الزاويـــــــــة
إدارة الدراســات العليــا والتدريب
كليـة الاقتصاد – قسم المحاسبــة

دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي

(دراســة ميدانيــة)

رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية (الماجستير) في المحاسبة

إعداد الطـــالب:- صابر العـارف الزوالي

إشـــــــراف:- د. جميلة سعيد قمبـر

الفصل الدراسي ربيع 2021-2022

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

[سورة النساء، جزء من الآية: 113].

الإهـــــداء

إلى من قال فيهما الرحمان

{وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}

إلى مـن ساندتني في صلاتهـا ودعـاءها .. إلى من تعبت لأجل راحتي ونجاحي

أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء

إلى الـذي وهبني كل ما يملك حتى احقق النجاح .. إلى مدرستـي الأولـى فـي الحيـاة

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره وجزاه الله عني خير الجزاء

إلى كل طالب علم

إلى وطني العزيز

الذي أتمنى أن يعود سالماً أمناً معافى

شكـر وتقدير

قبل كل شيء، نشكر العلي القدير الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى لإنهاء هذا العمل المتواضع.

ومن ثم أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني في هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذة الدكتورة جميلة سعيد قمبر لصبرها طوال مدة إشرافها، وعلى توجيهاتها القيمة وتشجيعها المعنوي وحرصها على إتمام هذا العمل جزاها الله خيرا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور / المختار احمد كريمة والدكتور / عيسى عبد الله الغنودي وذلك على تكرمهما بقبول تخصيص جزء من وقتهما لقراءة ومناقشة هذه الدراسة فهم أهل لسد خللها، وتقويم معوجها، وتهذيب نتوآتها، والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

كما أتقدم بالشكر إلى الأســـــــــاتذة الأفاضل الذين قاموا بتحكيم الاستبيان وتقديم النصح والإرشاد دون تأخير أو تردد وهم

الاستاذ الفاضل الدكتور فتحـــــي رمضـــان الماقوري

الاستاذ الفاضل الدكتور عمـــــاد محمـــد البهلـــول

الاستاذ الفاضل الدكتور عبد المجيد الطـــيب شعبـــان

الأستاذ الفاضل الدكتور علي معتـــــــــــــوق علي

وفي الختام فلست أزعم أني أنظر إلى بحثي بعين الرضا التام، فالكمال لله وحده والعصمة لأنبيائه ورسله، ولكن حسبي أني قد بذلت فيه أقصى جهدي، فإن كنت قد أصبت فالفضل لله تبارك وتعالى وحده، وإن كانت الأخرى فعذري أني قصدت الخير.

قـــــائمة المحتويـــات

الموضوع	رقم الصفحة
- الآية	أ
- الإهداء	ب
- الشكر والتقدير	ج
- قائمة المحتويات	د
- فهرس الجداول	ز
-قائمة الاشكال	ز
- ملخص الدراسة	ط
- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ي
الفصل الأول: الإطار العام لدراسة	
1 – 1 المقدمة	2
1 – 2 الدراسات السابقة	3
1 – 3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	11
1 – 4 مشكـلة الدراسة	12
1 – 5 فرضيات الدراسة	14
1 – 6 أهـداف الدراسـة	16
1 – 7 أهميــة الدراسـة	16
1 – 8 منهجيـة الدراسـة	17
1 – 9 مجتمـع الدراسـة	18
1 – 10 حدود الدراسة	18
1 – 11 محددات الدراسة	19
1 – 12 تقسيمات الدراسة	19
1 – 13 نمـوذج الدراسة	20
الفصل الثاني: ماهية المحاسبة الجنائية وتقنياتها	
المبحث الأول: ماهية المحاسبة الجنائية	
مقدمة	22
2 – 1 – 1 تمهيد	23
2 – 1 – 2 نشـأة المحاسبة الجنائية	23
2 – 1 – 3 مفهـوم المحاسبة الجنائية	26
2 – 1 – 4 أهميــة المحاسبة الجنائية	28
2 – 1 – 5 أهداف المحاسبة الجنائية	29
2 – 1 – 6 الفرق بين المحاسبة الجنائية والمراجعة الخارجية	30
2 – 1 – 7 خدمات المحاسبة الجنائية	31

المبحث الثاني: تقنيات المحاسبة الجنائية	
2 – 2 – 1 تمهيـد	34
2 – 2 – 2 مهـارات المحاسبة الجنائية	34
2 – 2 – 3 إجراءات المحاسبة الجنائية	35
2 – 2 – 4 أساليب المحاسبة الجنائية	37
2 – 2 – 5 تقنيات المحاسبة الجنائية المستخدمة في مكافحة الغش المالي	38
ملخص الفصل	43
الفصل الثالث: – غش الائتمان المصرفي	
المبحث الأول: الائتمان المصرفي	
مقدمة	46
3 – 1 – 1 تمهيد	46
3 – 1 – 2 مفهوم الائتمان المصرفي	47
3 – 1 – 3 أهميـة الائتمان المصرفي	48
3 – 1 – 4 أنـواع الائتمان المصرفي	49
3 – 1 – 5 مخاطر الائتمان المصرفي	52
3 – 1 – 6 مفهوم السياسة الائتمانية وأهدافها	53
3 – 1 – 7 مخاطر السياسة الائتمانية في ليبيا	55
المبحث الثاني: غش الائتمان المصرفي	
3 – 2 – 1 تمهيـد	56
3 – 2 – 2 ماهية الغش	56
3 – 2 – 3 عناصر الغش المالي	58
3 – 2 – 4 أنـواع الغش المالي	59
3 – 2 – 5 الغـش في القطـاع المصرفي	60
3 – 2 – 6 غـش الائتمان المصرفي	62
3 – 2 – 7 مخاطر غش الائتمان المصرفي	62
3 – 2 – 8 دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي	63
ملخص الفصل	72
الفصل الرابع: – الدراسة الميدانية	
4– 1 المبحث الأول: الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية	
4 – 1– 1 تمهيـد	74
4 – 2– 2 بيئة ومجتمع وعينة الدراسة	74
4 – 1– 3 أداة جمع بيانات الدراسة (الاستبيان)	76
4 – 1– 4 أساليب تحليل البيانات	77
4 – 1– 5 صدق وثبات أداة الدراسة	78

4 – 1– 6 اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات فرضيات الدراسة	81
4–2 المبحث الثاني: وصف البيانات واختبار فرضيات الدراسة	
4– 2– 1 خصائص مفردات عينة الدراسة (البيانات الديموغرافية)	82
4– 2– 2 اختبار فرضيات الدراسة	85
النتائج والتوصيات ومقترحات الدراسة	
أولا: النتائج	110
ثانيا: التوصيات	115
ثالثا: مقترحات الدراسة	116
الملاحق	
قائمة استبيان	118
نتائج التحليل الاحصائي	123
قائمة المصادر والمراجع	143

فهـرس الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	الفرق بين المحاسبة الجنائية والمراجعة الخارجية	30
(2)	مفردات مجتمع الدراسة	71
(3)	توزيع حجم العينة	73
(4)	عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل	74
(5)	معامل (الفا كرو نباخ)	75
(6)	نتائج معامل الارتباط بيرسون لقياس الصدق الداخلي	76
(7)	نتائج معامل الارتباط بيرسون لقياس الاتساق البنائي	77
(8)	نتائج اختبار كولمجروف سمير نوف	78
(9)	توزيع عينة الدراسة وفق التخصص العلمي	79
(10)	توزيع عينة الدراسة وفق الخبرة العملية	80
(11)	توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	81
(12)	توزيع عينة الدراسة وفق العمل	81
(13)	توزيع عينة الدراسة وفق لمدى الالمام بالمحاسبة الجنائية	82
(14)	مقياس ليكرت لقياس درجة الموافقة	83
(15)	نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الأولـى	83
(16)	نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الثانية	84
(17)	نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الثـالثـة	85
(18)	نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الرابعـة	86
(19)	نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الخامسة	87
(20)	نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية السادسة	88
(21)	نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية السابعة	89
(22)	نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الرئيسة الثانية	90
(23)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولـى	93
(24)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	94
(25)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثـة	95
(26)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعـة	97
(27)	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة	98

(28)	**نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة**	**99**
(29)	**نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة**	**100**
(30)	**نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية**	**102**
(31)	**نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة**	**103**
(32)	**نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة**	**104**

قـــــــائمة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	نموذج الدراسة	21

مستخلص الدراسـة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة عمليات غش الائتمان المصرفي، وكذلك التعرف على المحاسبة الجنائية من حيث النشأة والمفهوم والأهداف، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، حيث اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في جانبه العملي، حيث تم توزيع استبان تتضمن مجموعة من الأسئلة عن تقنيات المحاسبة الجنائية، وخضعت الاستبيانات المستردة لمجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :-

هناك دور مهم لتقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي وحماية أموال المودعين بالمصرف.

وجود حاجة ملحة من جانب المفتشين والمراجعين الداخليين إلى خدمات المحاسبة الجنائية وتقنياتها؛ نظرا لأهميتها ودورها في مكافحة الغش والتلاعب في المعاملات المالية، خاصة في ظل انتشار الفساد في القطاع المصرفي في ليبيا.

إن مستوى الوعي والإدراك بأهمية ودور المحاسبة الجنائية وتقنياتها في مكافحة الفساد المالي بدأ يتزايد في الدول العربية من خلال إدراج مفردات المحاسبة الجنائية ضمن مقررات المحاسبة في بعض الجامعات العربية.

وبناءً على نتائج الدراسة وتحقيقا لأهدافها خرج البحث بمجموعة من التوصيات كان أهمها في الآتي:

- **العمل على تشجيع القطاع المصرفي الليبي وغيره من الشركات الصناعية على الاستعانة بخدمات المحاسبة الجنائية وتقنياتها في مجال مكافحة عمليات الغش والتلاعب وغيرها من صور الفساد المالي.**
- **حث إدارة المصرف على تكثيف التدريب المنتظم لموظفيها؛ لاكتساب المهارات اللازمة والاستفادة من التقنيات الحديثة في المحاسبة وذلك لتعزيز كفاءة الموظفين في مجال مكافحة الغش.**
- **العمل على إدراج مقررات المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية على مستوى الدراسات العليا.**

Abstract

The study aimed to identify the role that forensic accounting techniques play in combating bank credit fraud operations, as well as to identify forensic accounting in terms of origin, concept and objectives, and to achieve this goal the researcher reviewed a number of previous studies related to the research topic, and the research relied on the descriptive and analytical method. In its practical aspect, by the Social Statistical Package (SPSS) program, a questionnaire was designed for this purpose, whereby 81 questionnaires were distributed, which were divided as follows: 23 questionnaires for credit department employees, 40 questionnaires for employees of the Internal Audit Department, and 18 questionnaires for employees of the Inspection Department at the General Administration The study reached several conclusions, the most important of which are: -

There is an important role for forensic accounting techniques in combating bank credit fraud and protecting depositors' funds in the bank.

There is an urgent need on the part of inspectors and internal auditors for forensic accounting services and their techniques due to their importance and role in combating fraud and manipulation in financial transactions, especially in light of the spread of corruption in the banking sector in Libya.

The level of awareness and awareness of the importance and role of forensic accounting and its techniques in combating financial corruption has begun to increase in Arab countries through the inclusion of the vocabulary of forensic accounting within the accounting courses in some Arab universities.

Based on the results of the study and in order to achieve its objectives, the research came out with a set of recommendations, the most important of which were the following:

Encouraging the Libyan banking sector and other industrial companies to make use of forensic accounting services and their technologies in the field of combating fraud, manipulation and other forms of financial corruption.

The bank's management should intensify regular training for its employees to acquire the necessary skills and make use of modern accounting techniques in order to enhance the employees 'efficiency in the field of combating fraud.

Inclusion of forensic accounting courses in the accounting education curricula in Libyan universities at the postgraduate level.

الفصل الأول

الإطـــار العـــام للدراســة

1- 1المقدمـــة

تشير العديد من الدراسات في المجال المحاسبي إلى ضرورة الاهتمام بتطبيق المحاسبة الجنائية لما لها من فاعلية في مكافحة حالات الغش المالي، وذلك من خلال الخدمات المتعددة التي تقدمها المحاسبة الجنائية ونتيجة لموجة الفساد التي حدثت في جميع أنحاء العالم، وصعوبة منعها والكشف عنها زاد الطلب على مهارات خاصة تتمثل في تقنيات المحاسبة الجنائية.

فقد ظهرت المحاسبة الجنائية لمنع، واكتشاف الغش، والتلاعب المالي نظراً لمحدودية عمليات المراجعة وقصورها، وضعف أنظمة الرقابة المحاسبية التقليدية، وعدم تحمل مراجعي الحسابات المسؤولية عن اكتشاف حالات الغش المالي، بل اكتفاءهم بإبداء رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية، وبذلك ظهرت الحاجة إلى شخص لدية معرفة متخصصة وخلفية عن المحاسبة، والمراجعة، والقانون، والمهارات التحقيقية، ومهارات تقنية المعلومات في المحاسبة ليساعد في جمع الأدلة التي تساهم في كشف حالات الغش المالي.

ونتيجة لذلك جاء المحاسب الجنائي كشاهد خبير لما له من إدراك، وإلمام متخصص بالجوانب القانونية والمحاسبية، والمراجعة، وكذلك لقدرته على تفسير الأرقام المالية بشكل منطقي، واستخدامه للتقنيات الحديثة والفهم العميق لعمليات البحث، والتحري، والقدرة على التقاضي، وحل النزاعات ولحاجة القضاء لمحاسب يجمع ما بين معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وبين مهارات التحقيق والتحري والتي تمكن القضاء من فض النزاعات المالية بصورة عادلة.

ولأن بيئة الأعمال الليبية ليست بمنأى عن هذه التطورات في مجال المحاسبة، ونتيجة لزيادة معدلات الفساد المالي والإداري في الدولة الليبية، والذي تؤكده تقارير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد في ليبيا، جاءت هذه الدراسة لتتناول دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

1 – 2 الدراســات السابقـــــة

1 – 2 – 1 الدراسات العربيـــة

دراسة الجبوري والخالدي (2013) بعنوان " دور المحاسبة الجنائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في البيئة العراقية "

تناولت الدراسة التعريف بالمحاسبة الجنائية من حيث نشأتها، وتطورها، وأهدافها، وطبيعة الخدمات التي توفرها، فضلا عن التعريف بمفهوم الاحتيال لاسيما الاحتيال المالي، وبيان أهمية ودور مهنة المحاسبة الجنائية، والتقنيات المستخدمة في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي في البيئة العراقية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك طلبا متزايدا على خدمات المحاسبة الجنائية، وفعالية استخدام التقنيات المتنوعة للمحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال مثل قانون بنفورد، وأدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر، وتنقيب البيانات، وتحليل النسب المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بمهنة المحاسبة الجنائية، والاستعانة بخدماتها في مجال التحري عن عمليات الاحتيال، وضرورة تطوير النظام المحاسبي ومناهج التدقيق بحيث تشتمل على تقنيات المحاسبة الجنائية بهدف منع حدوث عمليات الاحتيال المالي.

دراسة أحمد وعاطف (2013) بعنوان "دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والإداري في الشركات المقيدة في البورصة المصرية"

تناولت الدراسة تحليل دور المحاسبة القضائية في تطوير اليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد صممت استبانة لهذا الغرض ووزعت على عينة من الأكاديميين في كليات التجارة ببعض الجامعات المصرية، وكذلك عينة من المحاسبين في بعض الشركات المسجلة في البورصة المصرية، وكذلك عينة من المراجعين في مكاتب المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى أليات المحاسبة الجنائية لمكافحة قضايا الفساد المالي والإداري داخل الشركات.

وأوصت الدراسة بضرورة تعديل وتطوير برامج المحاسبة في كليات التجارة عن طريق إضافة مقررات جديدة تغطي مهارات ومعارف المحاسبة القضائية، وكذلك فتح برامج جديدة أكثر تخصصا في المحاسبة القضائية او التفتيشية سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا.

دراسة قمبر (2014) بعنوان "قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية "

تناولت الدراسة بيان أهمية المحاسبة الجنائية ومدي ضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي وتحديد أهم المعوقات التي تمنع دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التطبيقي لدراسة آراء أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

توصلت الدراسة إلى إدراك أعضاء هيئة التدريس لأهمية المحاسبة الجنائية، بالإضافة إلى وجود معوقات تحول دون دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي، ولعل أهمها عدم وجود خطط محددة وواضحة لكيفية دمجها في مناهج التعليم العالي، وعدم توافر الموارد البشرية المؤهلة.

وأوصت الدراسة إلى وجوب تعزيز إدراك أعضاء هيئة التدريس بأهمية المحاسبة الجنائية، وإيجاد الآلية المناسبة لدمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي، وتدريب الكوادر البشرية بموضوع المحاسبة الجنائية.

دراسة سعود وبشير (2015) "مدى توافر متطلبات المحاسب القضائي في الخبير الحسابي الليبي"

تناولت هذه الدراسة تحديد مدى ضرورة توافر الخصائص، والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي في الدول المتقدمة عند الخبير الحسابي الليبي، لتأدية الخبرة الحسابية في المحاكم الليبية وتحديد

المستوي التعليمي الأدنى الملائم للممارسة هذه الخبرة .ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة آراء الخبراء الحسابيين بمحكمة استئناف مصراته والمحاكم الابتدائية.

توصلت الدراسة إلى ضرورة توافر الخصائص والمهارات الأساسية والمستحسنة المطلوبة في المحاسب القضائي في الدول المتقدمة عند الخبير الحسابي الليبي، وأن المستوى التعليمي الأدنى الملائم لممارسة الخبرة الحسابية هو البكالوريوس في المحاسبة .

وأوصت الدراسة بضرورة حث الخبراء الحسابيين على التحلي بالخصائص والمهارات الاساسية والمستحسنة المطلوبة في المحاسبيين القضائيين في الدول المتقدمة، وضرورة إدراج موضوعات دراسية ضمن قسم المحاسبة في الجامعات الليبية، وذلك لتلبية متطلبات الخصائص والمهارات المطلوبة في الخبير الحسابي.

دراسة شنقراي وبابكر (2016) بعنوان "المحاسبة القضائية في بعض الدول العربية الواقع والطموح"

تناولت الدراسة التعريف بمفاهيم المحاسبة القضائية، ودورها في كشف ومنع التلاعب بالقوائم والتقارير المالية، بالإضافة إلى التعريف بمجالات تطبيق المحاسبة القضائية وأهم المهارات التي يتميز بها المحاسب القضائي، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستنباطي، والاستقرائي، وكذلك المنهج التاريخي للتتبع ظهور المحاسبة القضائية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مهنة المحاسبة القضائية من المهن المستحدثة في العالم العربي، وأن عدم التأهيل للمحاسب القضائي يساهم في ابداء رأي غير سليم حول القوائم، وعمليات المنشأة المالية.

وأوصت الدراسة بتوصيات منها العمل على ادراج مناهج المحاسبة القضائية من ضمن متطلبات مواد الدراسات العليا، والعمل على إعداد برامج تدريبية مستمرة للمحاسبين والمراجعين القانونيين حول أساليب المحاسبة القضائية.

دراسة عارم و ال حسن (2016) بعنوان "المحاسبة الجنائية والحد من الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية "

تناولت الدراسة التعريف بمفهوم المحاسبة الجنائية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي والصعوبات التي تواجه ممارسة المحاسبة الجنائية، بالإضافة إلى الفرق بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لدراسة أراء عينة من الأكاديميين والمحاسبين القانونيين بمدينة العسير بالمملكة السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري وأن الأمر يتطلب وجود قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الإدارية وأجهزة الرقابة على المال العام وهيئات مكافحة الفساد والتحقيق في جرائم الأموال، وأن هناك عوائقا تواجه تطبيق المحاسبة الجنائية في المملكة العربية السعودية.

وأوصت الدراسة بضرورة المعرفة بالقواعد القانونية والتشريعات لتسهيل عمل المحاسب القضائي وبناء عليه ضرورة تدريس المحاسبة الجنائية، بالإضافة لضرورة إنشاء قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الإدارية المختصة وأجهزة الرقابة على المال العام، وهيئات مكافحة الفساد، والتحقيق في جرائم الأموال.

دراسة قمبر (2017) بعنوان "استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الفساد المالي دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات بمدينة الزاوية"

تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية للمحاسبة الجنائية، وتسليط الضوء حول مفهوم الفساد المالي واشكاله وأسبابه وآثاره، وتوضيح تقنيات المحاسبة الجنائية المستخدمة لمكافحة الفساد المالي، ومدى مساعدة استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الفساد المالي، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لدراسة آراء عينة من الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات بمدينة الزاوية.

توصلت الدراسة إلى أهمية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الفساد المالي، كما أن التعليم المحاسبي الحديث لم يعد مقتصر على علوم المعرفة السائدة، بل أصبح يشمل علوم الاجتماع والعلوم النفسية، والقانونية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها من العلوم التي يستفاد منها في مجال مكافحة الفساد المالي.

وأوصت الدراسة بتعليم المحاسبة الجنائية لما تحققه من مزايا متعددة في مجال مكافحة الفساد المالي وذلك بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية في مجال المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى الدعم المادي لتطبيق المحاسبة الجنائية في الدول العربية من الجهات ذات العلاقة.

دراسة منفوخ (2017) بعنوان "دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي دراسة ميدانية في هيئة النزاهة العراقية".

تناولت الدراسة معرفة دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي، وكذلك تحديد الأساليب الاحتيالية المتسببة في حالات الفساد المالي، وتحديد آليات، وأدوات المحاسبة القضائية التي تساعد الشركات أو المؤسسات في اكتشاف قضايا الفساد المالي، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد صممت استبانة لهذا الغرض ووزعت على أفراد عينة الدراسة من الموظفين العاملين في هيئة النزاهة العراقية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تغطي مساحة واسعة من المجالات والتي تحتاج إلى مجموعة متعددة من التخصصات والخبرة التي تسهم في تعزيز الأحكام القضائية، بالإضافة إلى أن مجالات وإجراءات والمعارف والخبرات والمهارات التي يتمتع بها المحاسب القضائي تحد من مظاهر الفساد المالي.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة زيادة الوعي بالمحاسبة القضائية في البيئة العراقية وتحديد أهميتها وأساليبها وإجراءاتها في فض المنازعات والدعاوى القضائية، والاهتمام بوجود تشريع أو جهة ملزمة بتنمية مهارات وخبرات المحاسب القضائي، كمهنة جديدة في المحاسبة، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مواجهة والحد من مظاهر الفساد المالي.

دراسة أمين (2018) "بعنوان دور المحاسبة الجنائية وتقنياتها في الحد من عمليات غسيل الأموال وتهريبها، دراسة استطلاعية لعينة من مصارف أربيل "

تناولت الدراسة التعريف بالمحاسبة الجنائية وأهميتها وبيان ماهية غسيل الأموال وأساليبه، بالإضافة إلى بيان إمكانية الاستفادة من تقنيات المحاسبة الجنائية في القضاء أو التقليل من حالات غسيل الأموال وتهريبها إلى خارج البلاد، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك مخاطرا لعملية غسيل الأموال على الجوانب الاقتصادية والسياسية والأخلاقية، بالإضافة إلى أن هناك دورا لتقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال وتهريبها خارج البلاد.

وأوصت الدراسة باستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية والاستعانة بها في جمع المعلومات، ومن ثم توصيل النتائج للجهات المعنية بهدف الحد من الآثار المترتبة على غسيل الأموال وتهريبها، وضرورة تطبيقها في المصارف، وذلك لما لها من دور في القضاء على تلك الظاهرة .

1 – 2 – 2 الدراسات الأجنبية

دراســـة (Ramaswamy, 2007) بعنـــــوان New Frontiers: Training Forensic Accountants Within Accounting program.

تناولت هذه الدراسة ضرورة امتلاك المحاسب الجنائي خصائص ومهارات معينة، ودوره في الحد من عمليات الغش وسوء عرض القوائم المالية، كذلك دور ومسؤولية الجامعات في إعداد محاسب المستقبل الذي يمتلك المهارات الضرورية التي تمكنه من مجابهة أعباء المهنة.

توصلت الدراسة إلى زياد الطلب على خدمات المحاسبة الجنائية في السنوات الأخيرة من قبل المصارف، وشركات التأمين، والجهات الأمنية، نتيجة لزيادة حالات الغش، والشك، والجرائم المالية وإلى ضرورة امتلاك المحاسب الجنائي مهارات المحاسبة والقانون، والبحث والتحقيق، ومنع الاحتيال.

وأوصت الدراسة بضرورة تدريس المحاسبة الجنائية في الجامعات، وتدريب الدارسين من خلال الفصول الافتراضية على القيام بمحاكمات صورية، وذلك لتلبية احتياجات المهنة المستقبلية.

دراســـة (Fleming, et ,al , 2008) بعنـــوان - :West Virginia University Forensic Accounting and Fraud Investigation (FAFI) .

تناولت الدراسة عرض برنامج المحاسبة الجنائية والتحقيق في الغش (FAFI) لجامعة West Virginia والذي يهدف لتطوير المعرفة بمخططات الغش، وتقديم المفاهيم الرئيسة والمتقدمة للكشف والتحقيق في مجال الغش، والذي يمنح شهادة في المحاسبة الجنائية والتحقيق في الغش.

وقد توصلت الدراسة إلى أن برنامج المحاسبة الجنائية والمراجعة قد توفرت له فرص النجاح من خلال **12** عضو مخطط و **32** خبير في مجالات متعددة بمكافحة الغش و أكثر من **600,000** دولار لتطوير المنهج الدراسي لبرنامج (FAFI)، وأوصت الدراسة بالاستمرار في عملية تطوير البرنامج من أجل تلبية احتياجات مهنة المحاسبة سواء عمليا أو أكاديميا.

دراســـة (Akkeren & others, 2013) بعنـــوان A metamorphosis of Traditional Accountant an Insight into Forensic Accounting Services in Australia.

تناولت هذه الدراسة التعريف بأحدث الاتجاهات في مجال ممارسة المحاسبة الجنائية في أستراليا من خلال دراسة الكيفية التي تقوم بها شركات المحاسبة المتخصصة في تقديم خدمات المحاسبة الجنائية لتلبية احتياجات عملائها، وإبلاغ الجامعات على المناهج المناسبة لضمان معرفة ومهارات خريجي المستقبل لكي تلبي توقعات المهنة.

توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن الخدمات التي تقدمها المحاسبة الجنائية هي خدمات واسعة ومعقدة، وأنه لا يزال هناك نقص في مهارات المحاسبة الجنائية الواجبة توافرها في خرجين الدراسات العليا.

وأوصت الدراسة بالإضافة للتأهيل المحاسبي ضرورة توافر بعض المهارات مثل: المهارات الشفوية والكتابية، والتكنولوجية، والمهارات التحليلية، عند تخريج المحاسبين الجنائيين.

دراسة (Issa & Al-Azzabi, 2018) بعنـوان Assessing awareness and acceptance of forensic accounting among the Libyan accounting تناولت الدراسة تقييم مستوى الوعي لدى الأكاديميين في ليبيا بأهمية المحاسبة الجنائية، ومستوى قبول المحاسبة الجنائية كمهنة وآلية لمكافحة الفساد يتم تدريسها في الجامعات الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التطبيقي لدراسة أراء أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بجامعة الجبل الغربي في ليبيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مستوى عال من الوعي والإدراك من قبل متعلمي المحاسبة في ليبيا بأهمية المحاسبة الجنائية كأحد أدوات مكافحة الفساد المالي، وأن الدعم الحكومي لتسريع تطبيق المهنة في المجتمع الليبي سيؤدي إلى تحسين تصنيف الدولة في مؤشر الفساد.

وأوصت الدراسة بضرورة تعليم المحاسبة الجنائية، ودعم الجامعات الليبية حتى تكون قادرة على تزويد البلاد بخريجين متخصصين قادرين على اكتشاف الممارسات الاحتيالية والتحقيق فيها، والعمل على تقديم دورات متخصصة للمحاسبة الجنائية، وتفويض خدمات المحاسبة الجنائية في الشركات الليبية.

1 – 3 ما يميز الدراســة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية في موضوع البحث، فقد هدفت تلك الدراسات بوجه عام، للتعريف بالمحاسبة الجنائية، وبيان أهمية مهنة المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد بشكل عام، وتقنياتها المستخدمة في الكشف عن عمليات الاحتيال، ومدي ضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي، وقد توصلت الدراسات إلى أهمية المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي، و تتميز هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث عما سبقها من الدراسات العربية والأجنبية، بأنها سترتكز حول معرفة وتوضيح الدور الذي تقوم به تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة أحد أشكال الفساد المالي، وهو الغش الذي قد يحدث في الخدمات الائتمانية التي تقدمها المصارف التجارية للعملاء.

1 – 4 مشكلة الدراسة

تعاني المصارف في العالم من عمليات الغش التي تكلفها مبالغ كبيرة، وبما أن عملية اكتشاف الغش ليست من مسؤوليات المراجع الخارجي، حيث تقتصر مهمته على إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية من خلال اعتماد المراجع على أسلوب العينات، عليه أصبح مرتكب الغش في مأمن من المراجع الخارجي **(منوخ، 2017، ص 77)** بالإضافة إلى ذلك فإن القصور والضعف في بعض الجوانب لدي المصارف، ساعد علي انتشار الغش الذي يعد مشكلة كبيرة في معظم المؤسسات المالية في العالم، والقطاع المصرفي الليبي ليس بمنآي عن ذلك، حيث ورد في تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2016 م وجود نقاط ضعف في بعض جوانب الائتمان المصرفي لبعض المصارف الليبية، من بينها مصرف الجمهورية، وذلك بعد قيامه بدراسة لرصيد المحفظة الائتمانية على مستوى المصرف، لاحظ فيها ارتفاع قيمة الديون المتعثرة السداد من سنة إلى أخرى.

وقد تلخصت أهم نقاط الضعف في المحفظة الائتمانية بمصرف الجمهورية في التالي:

- عدم قيام إدارة الائتمان بإجراء دراسة شاملة، وجرد مكونات المحفظة الائتمانية للسنوات الأخيرة وذلك منذ عام 2014 م، مما أدى إلى عدم إمكانية تحديد حجم قيمة الديون المتعثرة عن السداد وذلك بسبب عدم جدية المصرف في متابعة الديون متعثرة السداد.
- عدم قيام المصرف بتقييم الرهون العقاريـة المقدمة خلال السنوات الماليـة 2012 – 2016 م.
- قيام المصرف بمنح تسهيلات ائتمانية لجهات لا تتوافق مع حجم رأس مالها مما أدى الي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف.

كما توصلت دراسة **(قبقب، المندلسي، 2016، ص 161)** إلى وجود عدة أسباب تتعلق بمصرف الجمهورية أدت إلى تعثر القروض منها ما يلي:

- عدم وجود سياسة إقراض واضحة ومكتوبة.
- الضعف في استخدام التحليل المالي للكشف المبكر على القروض المتعثرة.
- عدم إعطاء الاهتمام الكافي للتحقق من طلبات الإقراض المقدمة من قبل العملاء لمنع تعثر القروض مسبقاً.
- منح تمويل إضافي للمقترض دون إجراء دراسات كافية عن نتائج أنشطة العميل السابقة.
- القصور في تتبع نشاط العميل المقترض (بعد عملية منح القرض).
- استخدام العلاقات الشخصية في إتمام إجراءات منح القروض.
- ضعف الرقابة على إدارة القروض.

إن سوء إدارة الائتمان، وازدياد المبالغ المتعثرة والمتأخرة السداد من سنة إلى أخرى، يشير إلى قصور يمكن أن ينطوي على غش، وفساد مالي في الائتمان المصرفي، وينبئ أيضا بأزمات مالية قد يتعرض لها المصرف.

ونظراً لقصور برامج المحاسبة التقليدية في تأهيل المحاسبين، والمراجعين بالمهارات، والمعارف والقدرات اللازمة، لمكافحة حالات الغش، والفساد المالي (**عاطف، 2013، ص19**) أدى إلى اهتمام العديد من الدول العربية، والإقليمية بالمحاسبة الجنائية في مجال مكافحة الغش والفساد المالي بشكل عام، مثل مصر، والامارات العربية، والمملكة العربية السعودية، والسودان، التي أصبحت لها تجارب في هذا المجال (**شنقراي، بابكر، 2016،ص 79**) ومن هنا أصبح من الممكن أن يتعاقد المصرف، أو الأجهزة الرقابية على المصارف مع محاسبين جنائيين متخصصين (عرب أو إقليميين) في مجال مكافحة غش الائتمان المصرفي، يقومون باستخدام مجموعة من التقنيات الحديثة، التي تساعد في الكشف عن عمليات غش الائتمان المصرفي بشكل أكثر فعالية من أساليب الرقابة المصرفية التقليدية، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤالين الرئيسيين التاليين:

السؤال الرئيس الأول: ما دور تقنيات المحاسبة الجنائية التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية؟

السؤال الرئيس الثاني: ما الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية التي تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين في مكافحة غش الائتمان من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية والتفتيش بمصرف الجمهورية؟

1- 5 فرضيات الدراسة

ترتكز الدراسة حول أربعة فرضية رئيسية، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة الأولى:

H01 :لا يوجد دور لتقنيات المحاسبة الجنائية التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية.

وتنقسم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

H011:- لا يوجد دور لتقنية المقابلات التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية.

H012:- لا يوجد دور لتقنية تحليل النسب التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية.

H013:- لا يوجد دور لتقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية.

H014:- لا يوجد دور لتقنية التنقيب في البيانات التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية.

H015:- لا يوجد دور لتقنية تحليل قائمة مصادر واستخدامات الأموال التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية.

H016:- لا يوجد دور لتقنية قانون بنفورد التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية.

H017:- لا يوجد دور لتقنية تصميم وتقييم أساليب الوقاية من الغش، ومنعه، واكتشافه، ومعالجة آثاره التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين للمساعدة في مكافحة الغش المالي، من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية.

الفرضية الرئيسة الثانية:

H02:- لا توجد صعوبات في البيئة المصرفية الليبية تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية، من قبل محاسبين جنائيين في مجال مكافحة غش الائتمان من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية.

الفرضية الرئيسة الثالثـة:

H03:- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين في مجال مكافحة غش الائتمان من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية؛ بسبب متغير الإدارات المصرفية.

الفرضية الرئيسة الرابعة:

H04:- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية التي تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين في مجال مكافحة غش الائتمان، من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية؛ بسبب متغير الإدارات المصرفية.

1- 6 أهـداف الدراســة

تهدف الدراسة إلى:

- بيان دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي، من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش، بالإدارة العامة لمصرف الجمهورية.
- بيان الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية التي تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الغش المالي.
- تسليط الضوء حول المفاهيم الأساسية للمحاسبة الجنائية واهم تقنياتها المستخدمة في مكافحة الغش المالي.

1- 7 أهميـــة الدراســة

1-7-1 الأهميــة العلميــة

يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من كونه يواكب التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية والتي تركز على ظاهرة الغش، والفساد المالي، والطرق والتقنيات التي تحد من حدوثه وانتشاره، وذلك من خلال دراسة دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي، حيث تتناول هذه الدراسة موضوعا من الموضوعات الحديثة نسبيا، والتي تمتاز بوجود ندرة في البحوث العلمية والدراسات على مستوى البيئة الليبية، بالرغم من الاهتمام المتزايد بها عالميا، لهذا يعتقد الباحث أن دراسته الحالية قد تضيف للمكتبات العلمية دراسة جديدة، يستطيع الباحثون الرجوع لها للحصول على المعلومات اللازمة في إعداد دراساتهم المستقبلية ذات العلاقة.

1 – 7 – 2 الأهمية العملية

تنبع الأهمية العملية للدراسة من تفشي ظاهرة الغش في القطاع المصرفي، حيث أن مكافحة عمليات الغش تحتاج إلى متخصصين في هذا المجال كالمحاسب الجنائي الذي يتميز بمجموعة من المهارات،

والتقنيات، التي لها الدور الفعال في الكشف عن كثير من عمليات الغش، ومنعه، وتقديم المسؤولين عنه للقضاء.

مما سبق، قد تؤدي نتائج، وتوصيات الدراسة إلى تشجيع المصرف على الاستعانة بمحاسبين جنائيين متخصصين، يقومون باستخدام مجموعة من التقنيات التي تساعد في الكشف عن عمليات غش الائتمان المصرفي بشكل أكثر فعالية من أساليب الرقابة المصرفية التقليدية، مما قد يساعد على الحد من عمليات الغش والتلاعب، وينعكس إيجابا على المصرف، وعلى الاقتصاد القومي.

1 – 8 منهجيــة الدراســة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها حيث يقوم المنهج الوصفي التحليلي بدراسة، وتحليل، وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها، وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها، وتم تقسيم الدراسة إلى جانبين:

1 – 8 – 1 الجانب النظري

تناول الجانب النظري دراسة المؤلفات ذات العلاقة بالمحاسبة الجنائية؛ للتعرف على مفهوم المحاسبة الجنائية ونشأتها، والمهارات اللازم توافرها في المحاسب الجنائي، وأهم التقنيات التي يستخدمها المحاسب الجنائي في مكافحة الغش، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات العلمية والمواقع الالكترونية العلمية بشبكة المعلومات الدولية.

1 – 8 – 2 الجانب العملي

اعتمد البحث على صحيفة الاستبيان في جمع البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض الدراسة، وقد تم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل الاستبانة

الموزعة على عينة الدراسة، بهدف جمع الآراء، وتحليلها، واختبار الفرضيات، وقياس المتغيرات والإجابة على تساؤلات المشكلة.

1 – 9 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بالإدارة العامة بمصرف الجمهورية، ونظرا إلى تجانس مجتمع الدراسة وكبر حجمه، وبسبب اعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، وتركز معظم موظفي الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بالإدارة العامة لمصرف الجمهورية، والبالغ عددهم (81) موظفا، وذلك من واقع منظومة شؤون العاملين بالمصرف في شهر 7 لسنة 2018 م، حيث قام الباحث باختيار الإدارة لمصرف الجمهورية كمجتمع للدراسة، ونظر لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار عينة عشوائية طبقية من إجمالي حجم المجتمع.

1 – 10 حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على معرفة، وتوضيح دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرف، وأهم الصعوبات في البيئة الليبية التي تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية، واقتصرت الدراسة على مجتمع الدراسة المكون من العاملين في الإدارات ذات العلاقة بموضوع الدراسة (إدارة الائتمان –المراجعة الداخلية– التفتيش) بالإدارة العامة بمصرف الجمهورية خلال فترة إجراء الدراسة.

1–11 محددات الدراسة

لقد واجه الباحث العديد من الصعوبات عند إجراء الدراسة، منها قلة الدراسات المحاسبية باللغة العربية حول موضوع تقنيات المحاسبة الجنائية، وبسبب الوضع الأمني المضطرب الذي تمر به البلاد، بالإضافة إلى قيود التكلفة، والوقت، والجهد وصعوبة الاتصال بجميع فروع المصرف، تركزت الدراسة حول العاملين في الإدارات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بالإدارة العامة بمصرف الجمهورية.

1-12 تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة، حيث يتناول كل فصل من فصول الدراسة عددا من الموضوعات، التي يمكن عرضها بشكل مختصر في الآتي:

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

ويشمل المقدمة، الدراسات السابقة، مشكلة الدراسة، فرضيات الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، محددات الدراسة، تقسيمات ونموذج الدراسة.

الفصل الثاني: المحاسبة الجنائية

يتكون هذا الفصل من مبحثين يتناول فيه المبحث الأول مدخل مفاهيمي للمحاسبة الجنائية، بينما يتناول المبحث الثاني مهارات المحاسبة الجنائية وتقنياتها.

الفصل الثالث: غش الائتمان المصرفي

ويتكون هذا الفصل من مبحثين يتناول فيه المبحث الأول ماهية الائتمان المصرفي، بينما يتناول المبحث الثاني ماهية الغش بشكل عام، والغش في القطاع المصرفي، وعمليات الائتمان بالتحديد.

الفصل الرابع :الدراسة الميدانية

وتم تخصيص هذا الفصل لعرض الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة، وكذلك الخطوات التي قام بها الباحث لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل تلك البيانات وتحليل وتفسير بيانات الدراسة واختبار فرضياتها .

النتائج والتوصيات ومقترحات الدراسة

وتشمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات، ومقترحات الدراسة.

1- 13 نموذج الدراسة

تم اعداد النموذج التوضيحي التالي ليمثل نموذج الدراسة، حيث يعرض دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

نموذج الدراسة

البيئة المصرفية الليبية

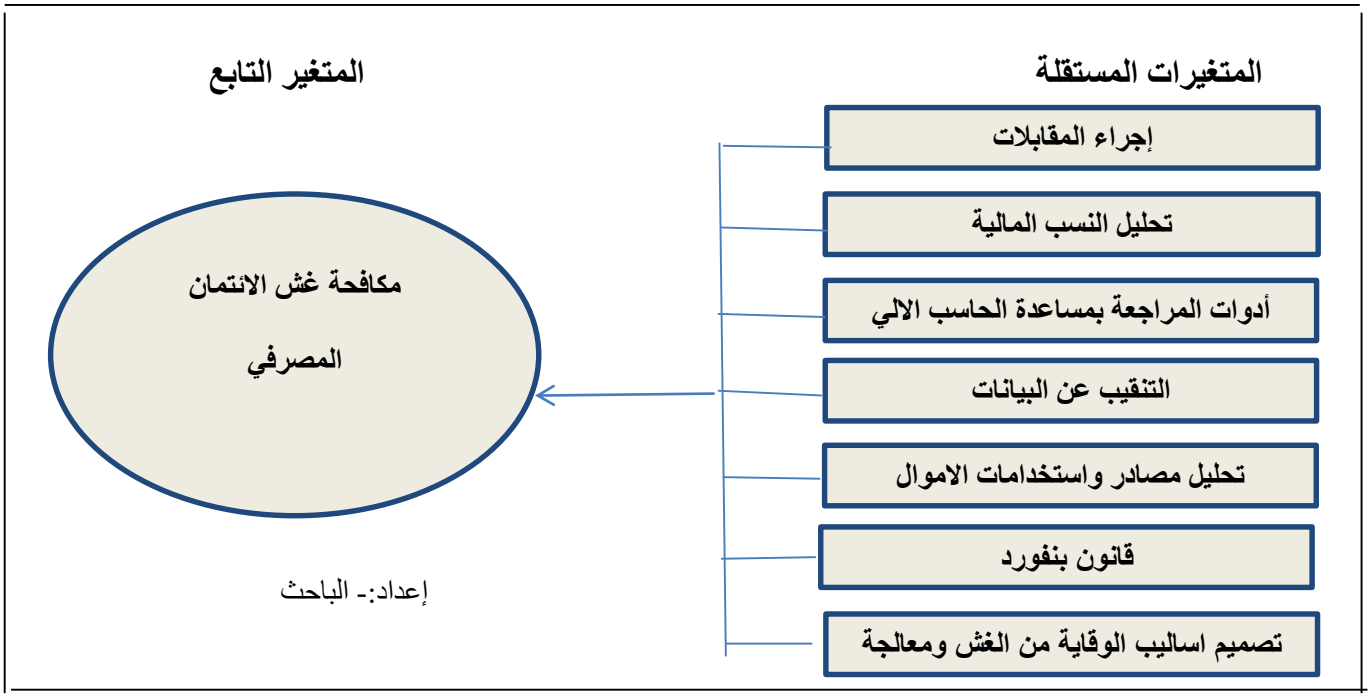

الفصل الثاني

ماهية المحاسبة الجنائية وتقنياتها

مقدمــة

تعد مشكلة الغش أو الاحتيال المالي من المواضيع المهمة سواء لمهنة المحاسبة والمراجعة أو للباحثين أو للمجتمع بشكل عام، لما يترتب عليه من انهيارات متتالية للعديد من الشركات الكبرى في معظم دول العالم، ونتيجة لتزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى العالمي، واجهت مهنة المحاسبة والمراجعة أزمة فقدان الثقة والمصداقية في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تساؤل العديد من المساهمين والمستثمرين، والرأي العام عن سبب عدم إعطاء المراجعين إشارات إنذار بخصوص حالات الغش المالي في تلك الشركات، وقد جاءت المحاسبة الجنائية كرد فعل واستجابة للحاجة الملحة في البيئة الاقتصادية من أجل تطوير مهنة المحاسبة، وخلق دور مهني جديد يتمثل في المحاسب الجنائي الذي يلعب دورا بارزا في مجال مكافحة عمليات الغش والاحتيال ومعالجة أثاره، وذلك بما لدى المحاسب الجنائي من معرفة متخصصة في مجال المحاسبة، والمراجعة والقانون، وبما يتمتع به من مهارات متقدمة في مجال التحقيق، والتحري، ومن هنا برز الاهتمام بالمحاسبة الجنائية كأحد آليات الحد من الغش المالي، حيث أشارت العديد من الدراسات في المجال المحاسبي إلى ضرورة الاهتمام بتطبيق المحاسبة الجنائية لما لها من فاعلية في مكافحة حالات الغش والاحتيال المالي، وذلك من خلال الخدمات المتعددة التي تقدمها المحاسبة الجنائية، حيث أصبح الطلب متزايدا على خدمات المحاسبة الجنائية نتيجة للزيادة الكبيرة في معدلات الغش والاحتيال المالي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثان رئيسان، تناول فيه المبحث الأول ماهية المحاسبة الجنائية، من حيث النشأة والمفهوم والأهداف، فيما تناول المبحث الثاني أهم تقنيات المحاسبة الجنائية المستخدمة في مكافحة الغش المالي.

2 – 1 المبحث الأول: ماهية المحاسبة الجنائية

2 - 1 - 1 تمهيد

برز مفهوم المحاسبة الجنائية كأحد مجالات المحاسبة المتخصصة مع تزايد عمليات الغش والتلاعب في العمليات المالية، والتي أدت إلى حدوث الأزمات المالية، إضافة إلى كثرة الدعاوى والقضايا المرفوعة أمام المحاكم، وحاجة القضاء لخدمات المحاسبين في النزاعات المالية، والمحاسبية، من أجل كشف الأضرار المالية، والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية، وتسمى المحاسبة الجنائية بعدة تسميات منها المحاسبة العدلية، والمحاسبة الاستقصائية، وتستعين المحاسبة الجنائية بالمعرفة المحاسبية والقانونية، وتستخدم مهارات المراجعة، والتحقيق بهدف إقرار الحق وتحقيق العدالة بين الاطراف المتنازعة ويتناول هذا المبحث نشأة، وتطور المحاسبة الجنائية ومفهومها، بالإضافة إلى أهميتها في مكافحة عمليات الغش المالي، وأبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

2 – 1 – 2 نشأة وتطور المحاسبة الجنائية

تشير الأدلة إلى أن المحاسبة الجنائية ليست مجالا جديدا في المحاسبة، وتعددت الآراء حول نشأة المحاسبة الجنائية؛ لارتباطها بموضوع الغش المالي، ولموضوع الغش المالي تاريخ بعيد يرجع إلى تواريخ قبل الميلاد **(إبراهيم، هارون 2016، ص219)**.

وبالرغم من أنه خلال تلك الفترة لم يطلق عليها اسم المحاسبة الجنائية، حيث أظهرت الاكتشافات الأثرية أنه خلال الفترة ***3500– 3300*** قبل الميلاد كان المحاسبين المصريون يشاركون في الوقاية، والكشف عن عمليات الغش والاحتيال المالي **(*Peshori & Kishore*, 2015, p28)**.

وكان يطلق على المحاسبين الجنائيين في مصر القديمة الذين يقومون بجرد مخزون الحبوب، والذهب والممتلكات الأخرى الخاصة بالفراعنة، بمصطلح (عيون وآذان الفراعنة) حيث كانت مراقبة الأصول واكتشاف ومنع الغش، مهمة المحاسبين الرئيسة **(*Ibrahim&Abdullah,2007, p2*)**.

وكانت أول إشارة لمصطلح المحاسبة الجنائية في عام 1824م، حيث تم العثور على أول دليل علمي للمحاسبة الجنائية على إعلان في جريدة في مدينة غلاسكو الأسكتلندية، في ذلك الوقت استخدم المحاسب الجنائي من قبل المحكمة للتحقيق في أنشطة الغش، والاحتيال، وتقديمه كشاهد خبير في المحاكم (***Nunn& McGuir, 2006, P1***).

وفي عام ***1900***م بدء ظهور المحاسبة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، حيث ظهرت العديد من المقالات التي طالبت بمنح شهادة الخبير(***Witness expert***) ، ويمكن تحديد أهم ملامح تطور المحاسبة الجنائية، خلال هذه المرحلة في الآتي: (**غنيم، 2014، ص30**)

- في عام ***1946*** نشر ***Maurice Peloubet*** وهو محاسب من نيويورك، مقالا بعنوان (المحاسبة الجنائية ومكانها في اقتصاد اليوم)
- في عام 1982تم إصدار كتاب من قبل ***Francis C. Dykeman*** بعنوان (المحاسبة الجنائية والمحاسبة، وشهادة الخبرة).
- قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (***AICPA***) بإصدار دليل الممارسة رقم (**7**) في عام ***1986***م، الذي حدد مجالات خدمات المحاسبة الجنائية.
- يضم أدب المحاسبة الجنائية، مجلة المحاسبة الجنائية، المراجعة والضرائب والغش، نتيجة لنمو هذه المهنة.
- تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبين الجنائيين في **مارس *1997*م.**
- هناك مالا يقل عن ***16*** من الجامعات، والكليات الأمريكية، التي تقدم دورات في مجال المحاسبة الجنائية.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين، وبعد الهجمات في **11** سبتمبر **2001** م، وفضيحة شركة ***Enron*** للطاقة زاد الاهتمام بالمحاسبة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت وظيفة المحاسبة

الجنائية هي اكتشاف كيفية حصول مرتكبي الهجمات على الأموال، وتتبع تلك الأموال سواء كانت من مصادر مشروعة، أو غير مشروعة، على حد سواء وتقديم النتائج التي توصلوا إليها في محكمة قانونية (***Seibel,2017,p22***)، وكانت ردة فعل فضيحة شركة ***Enron*** للطاقة صدور قانون (***Sarbanes - Oxley act***) الذي أضاف أكبر التغيرات في تاريخ عمل المحاسبة الجنائية، حيث أعطت قوانينه فرصا جديدة لعمل المحاسبة الجنائية، كما بين أنه من الصعوبة بمكان قيام الشركات بعمليات التحقيق في عمليات الغش، والتلاعب المالي داخليا الأمر الذي يتطلب خدمات المحاسبة الجنائية (**دعاس، 2016، ص 40**).

مما سبق يتضح أن تطور المحاسبة الجنائية كان في البداية كرد فعل لنمو عمليات الغش والفساد المالي بصفة أساسية، ثم ما يلي ذلك من زيادة التطور الناتج في تكنولوجيا المعلومات، وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، ويمكن بيان هذا التطور في الاتي (**شعبان، 2016، ص 24**)

- في عام ***2008*** م زاد الطلب الحكومي، والشعبي بضرورة وجود محاسبين جنائيين معتمدين بعد بداية الانهيارات الاقتصادية، واكتشاف تلاعب الشركات بالبيانات المالية المراجعة.
- في عام ***2009*** م أقرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين ***AAA*** بالمحاسبة الجنائية وخصصت لها فصلا في المجلة الخاصة بها باسم المحاسبة الجنائية ***FIA*** لتشجيع بحوثها.
- في عام ***2011*** صدر قانون دود – فرانك وهو أهم قانون صدر للإصلاح المالي منذ قانون البورصات في ***سنة 1933***، حيث أصبحت المحاسبة الجنائية علم يدرس في أكاديميات المحاسبة.

وفي وقتنا الحالي برزت العديد من الدراسات التي أكدت أهمية تدريس مقررات المحاسبة الجنائية في الجامعات، لطلبة الراغبين في الحصول على مؤهلات محاسبية؛ وذلك لتأهيل الخرجين بمهارات تساعدهم على منع واكتشاف الغش، بهدف تلبية الطلب المتزايد لمكاتب المحاسب على خدمات المحاسبة الجنائية (**خليل، 2017، ص208**).

2 – 1 – 3 مفهوم المحاسبة الجنائية

أصبحت المحاسبة الجنائية والتي تعرف بمسميات أخرى كالمحاسبة الاستقصائية، أو المحاسبة العدلية مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، حيث تستعين بالمعرفة القانونية ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم، فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة، والتدقيق، والتحقيق من أجل الكشف عن التلاعب الذي قد يحدث في الأمور المالية والتقرير عنه؛ للاستعانة بها في التحقيقات القانونية، ومن ثم في عمليات التقاضي بين الأطراف لفض المنازعات التي تحدث بينهم بعدالة **(برغل، 2015، ص 19)**

وقد عرفت المحاسبة الجنائية من قبل العديد من الجهات والباحثين في المجال المحاسبي بتعريفات متعددة، ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

تعريف قاموس وبستر الدولي لمصطلح الجنائية (***forensic***) بأنه مناسب لـ، مرتبط بـ، أو مستخدم في قوانين المحاكم أو المناظرة العامة، وبذلك فالمحاسبة الجنائية وثيقة الصلة بالعملية القانونية، ولها القدرة على المشاركة في الإجراءات الخاصة بالمحاكم القضائية، وتوفير التحليل المحاسبي للمساعدة في حل القضايا القانونية وتسوية المنازعات (***Shaheen, 2014, p171***).

وقد عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين، بأنها تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة، ومراجعة الحسابات، والشؤون المالية، والأساليب الكمية، وأجزاء من القانون، والبحوث والمهارات التحقيقية لجمع، وتحليل، وتقييم أدلة الإثبات، وتفسير النتائج والتقرير عنها، حيث أن المحاسبة الجنائية تؤدى على شكل شهادة أو استشارة (***AICPA,2005, p7***).

وقد عرفت المحاسبة الجنائية وفقا لمجلة المحاسبة الجنائية ***Journal of Forensic Accounting*** "هي التي يكون فيها المحاسب متمتعا بخبرة مهنية عالية، مستقلة، كافية لتقديم الحقائق حول صحة المعاملات

المالية المطروحة أمامه في الدعاوي القانونية، او الإدارية، وترشيد القضاء للحكم بها " **(الجليلي وجميل، 2012، ص 83)**

وعرفها **(*Hopwood*)** بأنها "تطبيق مهارات المحاسبية، والتدقيقية، والتمويلية، والطرق الكمية ومجالات معينة من القانون، والبحث، ومهارات التحري في جمع، وتحليل، وتقييم الأدلة الثبوتية وتوضيح، وتوصيل النتائج" **(*Hopwood, et, al,2008, p3*)** .

وعرفها ***Ramaswamy*** بأنها "التحليل المحاسبي الذي يؤدي إلى اكتشاف عمليات الغش، والتلاعب في العمليات المالية، ويكون مناسباً لعرضه أمام المحكمة، وأساسا للنقاش، والجدال، وفض النزاع في الدعاوى القضائي " **(*Ramaswamy ,2007, p33*)** .

وعرفتها قنديل بأنها "إحدى المجالات الهامة، التي أفرزتها الحاجة الملحة، فهي مهنة تجمع بين الخبرة المالية، ومهارات التحري والعمل داخل إطار قانوني، يمكنه من توفير أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية " **(قنديل، 2014، ص26)**.

ومن التعريفات السابقة يمكن تعريف المحاسبة الجنائية بأنها "تطبيق لمهارات المحاسبة، والمراجعة والتحقيق، ومجالات معينة من القانون، والعلوم السلوكية، والحاسوب، تهدف لمنع، واكتشاف الغش والتضليل المتعمد، الذي قد يحدث في القوائم المالية، والنزاعات المالية بين الأطراف، وتوصيل النتائج، والحقائق حول صحة المعاملات المالية في شكل شهادة يمكن الحكم بها أمام القضاء".

2 – 1 – 4 أهمية المحاسبة الجنائية

تزايدت أهمية المحاسبة الجنائية على الصعيد العالمي بعد الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من دول العالم نتيجة عمليات التلاعب والغش، وذلك في بداية القرن الحادي والعشرين، حيث تكبد الاقتصاد العالمي خسائر تقدر بمئات المليارات من الدولارات، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في عدد القضايا، وتعقد الإجراءات القانونية المتعلقة بتلك الفضائح، وعمليات الغش، مما جعل

مهنة المحاسبة، والمراجعة تواجه أزمة فقدان الثقة، بالإضافة إلى عدم توفر التدريب الكافي للمحاسبين والمراجعين في التعامل مع تلك الأنواع من المشاكل، الأمر الذي أدى إلى نمو الطلب على خدمات المحاسبة الجنائية وزيادة أهميتها **(المخلافي، 2013، ص 43)**.

وبالتالي فإن اهمية المحاسبة الجنائية تنبع في كونها تمضي قدما في محاكمة مرتكبي عمليات الغش وذلك بعد إجراء التحقيقات المطلوبة، والحصول على الأدلة اللازمة، وعرضها أمام القضاء، وذلك في إطار جهودها لتخليص البلاد من الفساد، والممارسات الاحتيالية الأخرى، وخاصة في القطاع العام ***(Suleiman, et, al,2018,p2)***.

وتستمد المحاسبة الجنائية أهميتها للأسباب التالية: **(عارم وحسن، 2016، ص 47)**

- عدم كفاية الإجراءات الواردة من معايير المراجعة لاكتشاف ومنع الغش، والتلاعب الجوهري في القوائم المالية.
- تزايد الحاجة للمحاسبين الجنائيين من قبل طالبي عمليات المراجعة ذوي المخاطر المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الاختبارات القضائية، ودعم الرقابة المانعة.
- تتضمن المحاسبة الجنائية التأكيد على مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين، بالإضافة للمراجعة المالية للصفقات المهمة التي تظهر ضمن البنود داخل الميزانية وخارجها بهدف تحديد القيمة الحقيقة للشركة، وما إذا كانت هناك حالات غش، أو تلاعب إلى جانب تحديد المسؤول عن هذا الغش، والنتائج المترتبة عليه.
- تساعد المحاسبة الجنائية على تضييق فجوة التوقعات، وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين، الأمر الذي يؤدي على طمأنة الجمهور، ونيل ثقتهم في القوائم المالية.

ويرى الباحث أن أهمية المحاسبة الجنائية تزايدت مع تزايد ظاهرة الغش المالي في التقارير المالية المنشورة، وفي كون وظيفة المراجع الخارجي لا تقوم على اكتشاف الغش في التقارير والقوائم المالية وإنما

وظيفته الأساسية تقوم على إبداء رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية للشركة قيد المراجعة، ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة الدولية، أو المحلية .

2-1-5 اهداف المحاسبة الجنائية

تتلخص أهم أهداف المحاسبة الجنائية في اكتشاف عمليات الغش والتلاعب بالسجلات المحاسبية والسعي لتعويض المتضررين، بالإضافة إلى إجراء التحقيقات الازمة للتأكد من صحة الادعاءات المزعومة من قبل مقدمي الشكاوى، ومن وقع عليهم الضرر، وتقدير قيمة الأضرار، وجمع أدلة قوية تدعم المتطلبات القانونية، والقيام بالتحري والتقصي لتأكد من صحة مبالغ التعويض المطالب بها أمام المحكمة فضلا عن تحديد مرتكبي جرائم الغش، ومواقع الأصول المالية لاستردادها **(زعارير وأخرون،2016، ص 14)** بالإضافة إلى ذلك فإن المحاسبة الجنائية تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف منها :**(سعود وبشير، 2015، ص 230)**.

- جمع الأدلة الكافية، وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد للمساعدة في تأييد الدعاوي القضائية.
- حماية المال العام من أعمال الغش، والاحتيال، وسوء الاستخدام، والمساهمة في رفع كفاءة وفاعلية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية.
- تقييم الأضرار الناتجة عن إهمال المراجع الخارجي.
- اكتشاف الغش والاختلاس، وتحديد حجمه، والإجراءات القانونية بشأنه، وتجميع الأدلة المناسبة، وعرضها أمام المحاكم الجنائية.
- حساب قيمة الأصول في نزاعات قضايا الطلاق.

2 –1 –6 الفرق بين المراجعة الخارجية والمحاسبة الجنائية

يعتقد الكثيرون أنه لا يوجد فرق كبير بين المراجعة والمحاسبة الجنائية، في حين يعتقد آخرون أن المحاسبة الجنائية جزء من المراجعة، وكلا الاعتقادين خاطئين، لأن المحاسبة الجنائية هي مكمل للمراجعة وليست جزءاً منه، بل يمكن القول إن المحاسبة الجنائية تبدأ من حيث ينتهي عمل المراجع الخارجي، وعندما تكتشف الإدارة أو قسم المراجعة الداخلية أو المراجعون الخارجيون مؤشرات عن ارتكاب الغش عندئذ يتم استدعاء محققي المحاسبة الجنائية (**قمبر، 2010،ص 8**).

ومن الجدول التالي يمكننا التمييز بين وظيفة المراجعة الخارجية والمحاسبة الجنائية من خلال مجموعة عناصر وهي : (***Vukadinović, et, al, 2015,p203***).

الجدول رقم (1)

الفرق بين المراجعة الخارجية والمحاسبة الجنائية

البند	المراجع الخارجي	المحاسب الجنائي
المعرفة القانونية	**يتطلب التأهيل العلمي من الناحية القانونية**	**يتطلب المعرفة المتخصصة في القانون والإجراءات المتعلقة بالتحقيق وأمام القضاء**
الهدف	**إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية**	**التحري والكشف عن عمليات الغش والوقاية منها**
النطاق	**أكثر اتساعا وأقل عمقا**	**أكثر عمقا وأقل اتساعا**
الأخطاء الجوهرية	**يتم التركيز عليها وتعتبر مهمة جدا عند قيامه بعملية المراجعة**	**ليست مهمة لأنه يحدد مقدار الضرر الناتج عن الغش بغض النظر عن مقدارها**
مدة المهمة	**ابداء رأي فني محايد عن سنة مالية واحدة**	**لا يوجد جدول زمني محدد، يستمر المحاسب الجنائي في مهمته حتى يتم اكتشاف الغش.**
المنهجية	**يعتمد على أسلوب العينات**	**التحقق من كل العمليات المتصلة بعمليات الغش**
التحقيقات	**لا يقوم بإجراء عمليات تحقيق**	**أحد الأنشطة الرئيسة التي يقوم بها**
شكل التقرير	**يقدم رأي فني بالشكل المحدد في معايير المراجعة الدولية**	**ليس هناك شكل أو معيار منصوص عليه، على أن يحتوي تقريره على عناصر الغش وفقا للإجراءات القانونية**
في المحاكم	**لا يتم الاستعانة بيه بشكل واسع كشاهد خبير أمام القضاء**	**مطلوب كشاهد خبير أمام القضاء**
درجة الالزام	**وظيفته ملزمة وفقا للقوانين**	**غير ملزمة وفقا لرغبة العميل**

2 –1– 7 خدمات المحاسبة الجنائية

أولا: خدمات البحث والتقصي المحاسبي – ***Investigation Services*** –وهي الخدمات المسؤولة عن اكتشاف الغش، والخداع المالي، وتحديد الأطراف المسؤولة عن حدوثه **(خليل،2017، ص202)** حيث تشمل خدمات البحث والتقصي المحاسبي كل خدمات المحاسبة الجنائية الأخرى وغير المتعلقة بخدمات الدعم القانوني، وتتضمن المجالات التالية: **(العرفي، 2018، ص13)**

- التقصي الجنائي: حيث يطلب من المحاسب الجنائي إعداد تقرير معين بهدف تقديم أدلة بطريقة مختصرة ومهنية.
- منازعات عمليات الشركة والمساهمين: في بعض الأحيان يطلب من المحاسب الجنائي القيام بتحليل مفصل لعدد من السنوات للسجلات المحاسبية بهدف حل المنازعات الخاصة بقضايا المكافأة، والمنافع للمساهمين، أو عند رفع المساهمين لقضايا ضد مدراء الشركة تتعلق بخيانة الأمانة، واستغلال أصولها للمنفعة الخاصة .
- التقصي عن الغش: كالقيام بتعقب الأموال، وتحديد الأصول المفقودة، واستعادتها، وحالات الغش في القوائم المالية.
- تقييم الخسائر الاقتصادية للأعمال: وذلك في حالات منازعات العقود والمقاولات، ومصادرة الأموال، وانتهاك براءات الاختراع، أو العلامات التجارية والخسائر، الناتجة عن فسخ الاتفاقيات، أو حالات الإهمال المهني.

ثانيا :خدمات الدعم القانوني : ***Litigation Support*** وهي قيام المحاسب الجنائي بتقديم المساعدة المهنية للمحامين، أو الأطراف المعنية بالنزاع في عمليات التقاضي، حيث يقوم بفحص، وتفسير الأدلة في الحالات القانونية، ويدلي برأيه في المحاكم، ويمكن تحديد خدمات الدعم القانوني في التالي :**(حامد، 2017، ص390)**.

أ- خدمات الشاهد الخبير: يتمثل الدور الرئيس للمحاسب الجنائي كشاهد خبير في تحليل، وتفسير وتلخيص، وعرض العمليات المالية المعقدة، والمتنازع عليها بطريقة منطقية ومفهومة تدعمها الحقائق بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشاهد الخبير ما يلي(***Kehinde,et,al,2016,p1402***)

- التوصل للنتائج في شكل تقرير مع الوثائق الداعمة.
- المساعدة في أي إجراءات قانونية.
- المساعدة في الحصول على الوثائق اللازمة لدعم أو دحض الدعاوى القضائية.
- استعراض الوثائق ذات الصلة من أجل تشكيل تقييم أولي للقضية، وتحديد مجالات الخسارة.
- المساعدة في فهم القضايا المالية لصياغة أسئلة إضافية؛ ليتم طرحها أمام المحكمة.
- المساعدة في مناقشات التسوية والمفاوضات.
- الحضور أمام المحكمة للاستماع للشهادة، وتقديم المساعدة اللازمة.

ب- الخدمات الاستشارية: وهي النزعات المالية التي يقدم فيها المحاسب الجنائي رأيه دون أن يشهد بها كشاهد خبير أمام المحكمة.

جـ- الخدمات الأخرى: وهي خدمات سابقة، أو وقائية تهتم بفحص عناصر نظام الرقابة الداخلية وتحديد أكثر الأنشطة تعرضا للغش والتوصية بالتعديلات اللازمة، وبالتالي المساعدة في عملية مكافحة الغش المالي، وضمان تطبيق القوانين ذات العلاقة **(خليل،2017، ص203)**.

2– 2 المبحث الثاني: تقنيات المحاسبة الجنائية

2– 2–1 تمهيد

تعد عمليات الغش والتلاعب في القوائم المالية، والتي أدت إلى الأزمات المالية، وافلاس كبرى الشركات العالمية، والمؤسسات المالية، من المواضيع المهمة في مجال مهنة المحاسبة، والتي تطلب منها ضرورة توفير أساليب متخصصة لمكافحة هذه الظاهرة، وفي الآونة الاخيرة برز مجال جديد لخدمات المحاسبة والمراجعة يهدف لتلبية احتياجات المهنة والمجتمع، عرف بالمحاسبة الجنائية، ويوفر أساليب وتقنيات متخصصة في مجال مكافحة الغش، والفساد المالي الذي يهدد بقاء الشركات والمؤسسات المالية في العالم، ويتناول هذا المبحث المهارات، والأساليب، وأهم التقنيات المستخدمة من قبل المحاسبة الجنائية للقيام بمهمتها في مكافحة عمليات الغش المالي.

2–2–2 المهارات والمعارف المطلوبة في المحاسب الجنائي

عادة ما يطلب المحاسب الجنائي كشاهد خبير في المحاكم، أو استشاري، أو يتم تكليفه من قبل أحد الأطراف في قضية نزاع ما، مثل قضايا التصفية، أو تحديد مقدار الخسائر والأضرار، بالإضافة للتحقيق حول عمليات الغش المالي، وأفعال التضليل المتعمد، وعليه يجب علي المحاسب الجنائي أن يتمتع بالتأهيل العلمي، والعملي، وأن يكونا مستقلا ومحايدا، وعلى دراية كافية بالإجراءات القانونية واكتساب عدة معارف، ومهارات حتى يدلي برأيه في حالة مثوله أمام القضاء (**محمود وداود، 2014، ص127**).

وفيما يلي أهم المهارات، والمعارف، المطلوبة في المحاسب الجنائي (***Jugurnath، 2017، p21***)

- يجب أن يكون المحاسب الجنائي خبيراً في التعامل مع البيانات المالية، وأن يكون قادراً على مراجعة ومتابعة العمليات بشكل متكامل، وتعد هذه المهارة مهمة جدا للمحاسب الجنائي، لأنها تساعده في اكتشاف الشذوذ في المعاملات المالية المشبوهة.

- يجب أن يمتلك المحاسب الجنائي المعرفة، والخبرة الكافية للتعامل مع عمليات الغش والتلاعب المالي، وأن يكون على دراية بجميع حالات الغش السابقة والمتعلقة بعمليات التملك غير المشروع للأصول، والرشوة، والفساد، وغسيل الأموال.
- يجب أن يكون المحاسب الجنائي قادرا على فهم عمل نظام الرقابة الداخلية، ووضع برنامج عمل لتقييم مخاطر الرقابة للشركة، والتوصية بالتعديلات اللازمة.
- يجب أن يمتلك المحاسب الجنائي مهارات استخدام الحاسوب لمساعدته في التعامل مع المعاملات المصرفية الإلكترونية، ونظم المحاسبة الالكترونية.
- مهارات علم النفس وخصوصا دراسة سيكولوجية المجرمين، بحيث يكون قادرا على معرفة الدوافع وراء السلوك الإجرامي، ووضع استراتيجيات وقائية.
- معرفة تامة بسياسات حوكمة الشركات والقوانين المتعلقة بها.
- المعرفة بالعلوم القانونية، فالمعرفة بالقوانين والإجراءات المتبعة في المحاكم تمكن المحاسب الجنائي من تحديد أنواع الأدلة الضرورية التي تتفق مع المعايير القانونية للسلطات القضائية. ***Hopwood,*** ***(Leiner, Young, 2008, p6)***.

ومما سبق، ومن خلال التعريفات التي عرفت بها المحاسبة الجنائية يري الباحث بأن هناك اتفاقا كبيرا بين المنظمات، والباحثين في المجال المحاسبي، على أن المحاسبة الجنائية تحتاج إلى مجموعة متنوعة من المعارف، والمهارات حتى يتمكن المحاسب الجنائي من القيام بأعمال التحقيق، والتحري وتحليل البيانات، وتجميع الأدلة المطلوبة، وتقديمها بالشكل القانوني المطلوب وفقا للتشريعات والإجراءات الجنائية.

2-2-3 إجراءات المحاسبة الجنائية

تختلف المهام الموكلة للمحاسب الجنائي فيما بينها، لذلك فإن النهج الفعلي والإجراءات المنفذة ستكون متروكة له تماشيا مع طبيعة القضايا الموكلة إليه، ومع ذلك وبشكل عام ستشمل العديد من مهام المحاسبة الجنائية الخطوات الموضحة أدناه -:(***Eiya & Otalor, 2013, p23***).

المرحلة الأولي: الالتقاء بالعميل

إن تحديد وفهم مشكلة النزاع تعد نقطة البداية لعمل المحاسبة الجنائي، حيث يتم خلال هذه المرحلة الالتقاء بالعميل لمعرفة ماهية المشكلة وتحديد أبعادها، وأثارها، وكذلك الدوافع التي أدت إلى حـدوث المشكلة، سواء أكانت دوافع شخصيـة إجرائيـة أم أخطاء غير مقصـودة أدت لظهورهـا (**الكبيسي، 2016، ص5**).

المرحلة الثانية: التخطيط وتحديد نطاق العمل والإشراف

يجب على المحاسب الجنائي تحديد أهداف التكليف بصورة واضحة، ودراسة البيئة المحيطة بالتكليف، وتحديد أي قيود على نطاق العمل والموارد اللازمة لاستكمال التكليف، ومن ثم البدء في وضع خطة عمل تتلاءم مع حالة الغش، أو الفساد المزعوم.

المرحلة الثالثة: السرية

وتتضمن التحري عن الأنشطة المشتبه فيها بشكل سري، نظرا لأهمية عنصر المفاجأة في عمليات التقصي، والتي ينتج عنها الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات (**المخلافي، 2013، ص60**)

المرحلة الرابعة: التنفيذ

يتم خلال هذه المرحلة التوسع في جمع الأدلة، وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات التي تم الحصول عليها خلال مرحلة التحري، وذلك باستخدام الأساليب المناسبة (**شعبان، 2015، ص 28**).

المرحلة الخامسة: التوصل للاستنتاجات وإعداد التقرير.

يقوم المحاسب الجنائي بإعداد التقرير النهائي مبينا فيه طبيعة المهمة، ونطاق التحقيق، والمنهج المستخدم في استكشاف المعلومات، وتفاصيل النتائج، والآراء التي توصل إليها، إضافة إلى الجداول والرسومات، وأدلة الإثبات التي جمعها، ويجب على المحاسب الجنائي أن يراعي عند إعداده للتقرير الغرض والاستخدام المتوقع من التقرير، وأن يساعد المحكمة في إجراءاتها إذا أمكن ذلك بحيث يقدم نتائج بحثه و استنتاجاته بموضوعية، و أسلوب غير متحيز؛ حتى لا يسمح بالطعن في سلامة التقرير(جاسم، **2017، ص 351)**

المرحلة السادسة: معالجة الأضرار

تهدف هذه المرحلة لمعالجة هدفين هما :**(قنديل، 2014، ص43)**

1- **تجفيف منابع الغش :** وذلك بتعقب المحاسب الجنائي لمصدر الغش، وتحديد المسؤول عن هذا التصرف، وإنهاء العلاقة مع الطرف المتورط في عمليات الغش، وذلك في أسرع وقت ممكن لمنع تفاقم الخسائر .

2 - **تعقب وتتبع الأصول التي تعرضت لعمليات غش :** وذلك بهدف معرفة أسباب إساءة استخدام الأصول، واستعادة الوضع المالي، وتسوية الالتزامات المدينة والجنائية، بالإضافة لتعزيز أنظمة الرقابة على الأصول ومعالجة الثغرات الممكن استغلالها من قبل مرتكبي الغش لضمان عدم تكرار عمليات الغش.

2 – 2 - 4 أساليب المحاسبة الجنائية

تتمثل أساليب المحاسبة الجنائية في الآتي :**(السيسي، 2006، ص19)**

1- المراجعة التفاعلية : ***Reactive audit*** وهي التي تهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق، أو الأنشطة غير القانونية، والمشكوك فيها، للتأكد من وجود، أو عدم وجود غش فيها وتحديد

هوية الأشخاص المسؤولين عن ارتكابه إن وجد، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.

2 – المراجعة اللاحقة (*Proactive Audit*) :– تهدف إلى القيام بعمليات فحص من عدة مظاهر مختلفة وتتضمن ما يلي:

- المراجعة التشريعية (***Statutory Audit***):– وهي التي تقوم بدراسة، وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة.
- الالتزام المنظم (***Regulatory Audit***) :– ويستخدم في حالة الفحص الحكومي للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين، والأحكام، والتشريعات المتعلقة بصرف وإثبات المدفوعات الحكومية.
- الأداء التشخيصية (***Diagnostic***) :– وتستخدم لإجراء الفحص بهدف تحديد المخاطر الناجمة عن الغش، والتركيز علي فحص المناطق المستهدفة.
- التحري عن الادعاءات (***Investigation Of allegations***):– حيث يتم إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة من الأطراف المتنازعة.

2 – 2 – 5 تقنيات المحاسبة الجنائية المستخدمة في مكافحة الغش المالي

توجد مجموعة من التقنيات التي يستعين بها المحاسب الجنائي في عملية جمع المعلومات، ومن ثم توصيل النتائج حولها للأطراف ذات العلاقة، بهدف الحد من آثار عمليات الغش، والفساد المالي، وهذه التقنيات كثيرة ومتنوعة، ويمكن للمحاسب الجنائي انتخاب واحدة، أو أكثر منها للقيام بمهامه، وذلك انطلاقا من أن كل حالة من الحالات التي يتعرض لها تتطلب تقنية تنسجم مع طبيعتها، ومن أهم هذه التقنيات: – **(أمين، 2018، ص31)**

أولا: إجراء المقابلات *Interview*

تعد المقابلة، أو الاستجواب تقنية فعالة لجمع المعلومات وأدلة الإثبات، وكما يمكن القول بأن الفارق بين المقابلة، والاستجواب غير واضح، لأن كلاهما يتضمن توجيه مجموعة من الأسئلة إلى شخص يسمى المستجوب، وهدف كل منهما الحصول على معلومات ذات علاقة تؤدي إلى كشف الحقائق ***Hopwood*** (***Leiner, Young, 2008, p238***).

فالمقابلة هي جلسة أسئلة، وأجوبة منظمة لتجميع المعلومات، واستخلاص بعض الإشارات اللفظية، وغير اللفظية المفيدة في تحديد صحة التصريحات التي أدلى بها المستجوب، وتشترك المقابلات الجيدة في الآتي: (***Thomas & James, 2002, p3***)

- موضوعية المقابلة بأن تهدف إلى جمع المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة، وأن يكون الغرض منها هو معرفة الحقيقة، بدلاً من إثبات أن شخصًا ما مذنب وتشويه سمعته.
- أن تكون المقابلة ذات طول وعمق كافيين للكشف عن الحقائق.
- تدوين الملاحظات حتى لا تضيع التفاصيل الحاسمة .

ثانيا: تقنية تحليل النسب *Ratio Analysis*

بنفس الطريقة التي تعطي بها النسب المالية مؤشرات حول مستوى نمو الشركة، فإن النسب المالية يمكن أن تشير أيضا الي احتمالية وجود غش في المعاملات المالية للشركة، حيث يمكن تحليل النسب المالية من تحديد حالات الغش المحتملة عن طريق الحاسوب، وتحليل التباين لمجموعة من المعاملات المالية للشركة، ومن ثم تحديد النسب الشاذة واختيارها لتكون موضع التحري والتحقيق بهدف التأكد من عدم وجود الأخطاء، والتلاعب في المعاملات المالية، وهناك ثلاثة نسب شائعة وهي:

- نسبة أعلى قيمة إلى أدنى قيمة (max/mine)
- نسبة أعلى قيمة إلى ثاني أعلى قيمة (max/max2)

- نسبة العام الحالي إلى العام السابق

إن استعمال النسب السابقة قد يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء، أو عمليات الاحتيال في السجلات المالية للشركة، وبذلك يمكن القول إن تقنية تحليل النسب تعمل على تحديد العمليات الشاذة في البيانات، والتي من المحتمل أن تمثل نشاط احتيالي (***Coderre, 2002,p15***).

ثالثا :أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي *Computer Assisted Auditing Tools CAATS*.

يستخدم مصطلح المراجعة بالكمبيوتر بشكل واسع، وهو يشير إلى توظيف المحاسب الجنائي للتكنولوجيا لأداء أعماله، وتعرف هذه التكنولوجيا بأدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي، والتي تلعب دورا مهما في عمل المحاسب الجنائي، حيث تساعده في إنجاز بعض أعمال المراجعة بجودة عالية، وبسرعة، وبأقل تكلفة (***Sirikulvadhana,2002,p17***).

كذلك يمكن تعريف المراجعة بمساعدة الحاسوب بأنها "القدرة على استخدام التكنولوجيا لمساعدة المحاسب الجنائي في مهمته، والخروج بأفضل النتائج في أسرع وقت ممكن"(***Efiong,2013,p58***).

وتتضمن برامج المراجعة بمساعد الحاسب الآلي في المحاسبة الجنائية مجموعتين مختلفتين من البرامج، وهي برامج استخراج البيانات، وبرامج التحليل المالي، فقد تم تصميم برامج استخراج البيانات لتعمل على تحليل كافة سجلات قواعد البيانات للشركة، بعدها يتم تحديد السجلات التي تتضمن حالات من عدم الانسجام، أو التذبذب ويتم التحري عنها، أما برامج التحليل المالي فتعمل على استعمال الكشوفات المالية السنوية، والفصلية، والشهرية، وتحديد النسب بين مختلف الحسابات مثل نسبة كلفة البضاعة المباعة إلى إيرادات المبيعات، وقد يستخدم المحاسب الجنائي نوعا أخرا من برامج الكمبيوتر مثل برامج التجسس (**قنديل،2014، ص50**).

رابعا: – التنقيب في البيانات *Data Mining*

يمكن تعريف التنقيب في البيانات بأنه "استخراج المعلومات من البيانات لاكتشاف الانماط والعلاقات التي لم تكن معروفة سابقا، حيث يمكن أن تساعد في الكشف عن عمليات الاحتيال من خلال تحديد أنماط السلوك التي تعد مؤشرا على النشاط الاحتيالي" (***Kenneth, 2005,p1***)

ويعد التنقيب عن البيانات من أسرع المجالات نموا في تخصصات علم الحاسب الآلي، ولقد جاءت شهرته وانتشاره من حاجة المصارف المتزايدة لأدوات تساعد في تحليل الكميات الهائلة من البيانات واستخلاص علاقات بينها، وتلخيصها إلى معلومات مفيدة، وذلك لسهولة تنظيم المعلومات والوصول إلى المعرفة بسهولة عن طريق التنقيب عن البيانات في ظل الكم الهائل من البيانات (**سيد، 2016، ص803**).

ويهدد الغش بقاء المؤسسات المالية خاصة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، وذلك بسبب الخسائر الناجمة عن الاحتيال في الائتمان، والتي تقدر بمليارات الدولارات في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يستلزم مكافحته، وتوجد عدة نماذج لكشف الاحتيال في المحاسبة الجنائية علي أساس تقنية التنقيب في البيانات من بينها نموذج شجرة القرار، ونموذج الانحدار، والسلاسل الزمنية (***Fahmi, et, al, p1, 2016***).

ويعد التنقيب عن البيانات أحد عناصر عملية التحري للمحاسبة الجنائية، لكن عملية التحري لا يمكن أن تكتمل من خلال شاشة الحاسوب فقط، فالحاسوب ليس بديلا لعملية التحري ومراجعة المستندات وإجراء المقابلات وغيرها من أعمال التحري (***Golden,et,al,2006,p387***).

خامسا :– مصادر واستخدامات الأموال *Sources and uses of funds*

تهتم هذه التقنية بالحصول على معلومات عن العمليات ذات المبالغ الكبيرة، والعلاقة بين الأطراف ذات التأثير عليها، وتتضمن هذه التقنية أيضا الحصول على الوثائق الثبوتية للموجودات الثابتة والتحقق من صحة أرصدتها، وأرصدة حسابات أخرى كالمدنيين، والمخزون، وإجراء تحليلات للقوائم المالية لتحديد

الاختلافات والتباينات في بنودها، وأسباب هذه الاختلافات، من هنا يمكن اعتماد عنصر المفاجأة حول الموجودات، والضمانات محل الشك (**لفتة ،2016، ص59**).

سادسا: قانون بنفورد *Benford's Law*

قانون بنفورد أو قانون الأعداد الطبيعية هو قانون رياضي استخدم في مجال الإحصاء اكتشف من قبل العالم الفلكي سيمون نيوكمب سنة 1881 م من خلال مقالة له بالمجلة الأمريكية للرياضيات، ولكن ملاحظته أهملت وأعاد اكتشافها العالم الفيزيائي بنفورد في سنة 1938 م، إذ لاحظا أن الأرقام (1 ،2 ،3) الأكثر استعمالا في جداول اللوغاريتمات المستعملة آنذاك قبل اكتشاف الحاسبة الإلكترونية، وعرف قانون بنفورد بأنه التوزيع المتوقع للأرقام في جداول البيانات والتي يتم ترتيبها من الأصغر إلى الأكبر بشكل سلسلة زمنية (**حموي، 2021، ص52**)، وعادة ما تتبع البيانات المحاسبية قانون بنفورد فعندما لا تتفق البيانات المحاسبية مع قانون بنفورد فهذا يعني أنه عند إعدادها تم التلاعب بها، ومن خلال هذه المعرفة يتمكن المحاسب الجنائي من اكتشاف عمليات الغش، أو الأخطاء التي قد تكون موجودة في البيانات المالية.(***Jacqui, McIntyre, 2014, p1***) .

وقد تم تقديم قانون بنفورد كأداة فعالة في عمليات الفحص لتحديد الحسابات المشتبه فيها والتي تطلب مزيدا من التحليل حيث يعطي قانون ***Benford*** الأنماط المتوقعة للأرقام في البيانات المحاسبية، وتمت الدعوة إليه كاختبار لأصالة وموثوقية البيانات المحاسبية على مستوى المعاملات المالية (***Tota, et, al, 2016,p74***).

ويعد قانون بنفورد مفيدا جدا عندما يتم تطبيقه على البيانات المالية كالمدينون، والدائنون، والايرادات، والمصروفات، وإن الفكرة من قانون بنفورد هي استعمال التحليل الرقمي للكشف عن الحالات الشاذة في المعاملات المالية، وبالتالي الكشف عن الاحتيال فيها (**عابد، 2018، ص198**)

ويستخدم قانون بنفورد في الكشف الاستباقي للغش، وذلك عن طريق اختيار عينة مناسبة للمعاملات التي سوف يتم فحصها، وتقليديا كان هناك نوعان من العينات هما العينات الاحصائية وغير الاحصائية، وتم استخدامهما من المراجعين لسنوات عدة، ولكن لديهما محدوديتهما في الكشف عن الغش، فقد لا تكون المعاملة الاحتيالية في العينة التي تم اختيارها، وربما لا يمكن الكشف عن الغش في معظم الحالات، وإن كان موجودا ضمن العينة المختارة، فضلا أن الأساليب غير إحصائية تعتمد على الحكم الشخصي **(التميمي، الساعدي، 2015)**.

سابعا: تصميم وتقييم أساليب الوقاية من الغش، ومنعه، واكتشافه، ومعالجة آثاره للمساعدة في مكافحة الغش المالي.

أعد مجمع المحاسبين الجنائيين في شمال أمريكا ***The Forensic Accounting Society of North America*** قائمة بأهم مجالات تطبيق المحاسبة الجنائية، وأن غالبية الطلب على خدمات المحاسبة الجنائية يظهر في صورة أوضح عند إجراءات التصفية وتقدير مستحقات الغير، وتحديد أولويات سداد الديون، ويعد اكتشاف الغش، ومنعه، ومعالجة أثاره من أهم مجالات المحاسبة الجنائية **(منوخ، 2017، ص41)** وهذه التقنية تتم من خلال الأنشطة التالية :

أ – أنشطة الوقاية من الغش: تشير إلى صنع بيئة يكون فيها خطر ارتكاب أنشطة مخادعة وفرصها عند حده الأدنى، والمحافظة على هذه البيئة، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى التأكد من توافر معايير رئيسة تحدد سلوك الأعمال المقبولة (***Albrecht & Albrecht, 2003, P216***).

ب – أنشطة منع الغش: هي الأساليب التي تشير إلى إحداث بيئة تمنع الأفراد من ارتكاب الغش، وتعتبر الضوابط الداخلية المتمثلة في الأساليب الرقابية المصدر الرئيس لتقليل خطر حدوث الغش وسوء التصرف (***KPMG, 2014, P13***).

ج – أنشطة اكتشاف الغش: وهي الأساليب الرقابية المصممة لاكتشاف الغش وسوء التصرف عند حدوثه (***KPMG, 2014, P19***).

د – أنشطة معالجة الغش: وهي الأساليب الرقابية المصممة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، ومعالجة الضرر الذي تسبب به الغش، وتتضمن عملية معالجة الغش ما يلي (***KPMG, 2014, p23***)

تعويض الأضرار من خلال التأمين، أو النظام القانوني، أو أية طريقة أخري.

تعديل الإجراءات والعمليات التشغيلية متضمنة تغيير نظام الرقابة الداخلية بحيث يكفل تخفيض أو منع ارتكاب الغش مستقبلا .

ملخص الفصل

في هذا الفصل، تم التعرض لنشأة وتطور المحاسبة الجنائية، ومفهومها وأهميتها كأداة لاكتشاف حالات الاحتيال المالي خلال السنوات الاخيرة، وتم التطرق لخدمات المحاسبة الجنائية المتعددة وتقنياتها المتنوعة التي تستخدمها للحد من حالات الغش المالي الذي قد يحدث في الشركات الخاصة او القطاع الحكومي على حد سواء، وسوف نتعرض في الفصل الثالث للائتمان المصرفي، وأنواع الغش الذي قد يحدث في المعاملات الائتمانية ودور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

الفصل الثالث

غش الائتمان المصرفي

مقدمـــة

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل الجانب الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، حيث يؤدي الائتمان دورا أساسيا في تخصيص الموارد المالية المتاحة، وتوزيعها بين بين مختلف القطاعات في الدولة، بما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد، كما أن النشاط الائتماني يعتبر ذا أهمية كبيرة لنجاح المؤسسات المالية والمصرفية، لأن نتائج أعمالها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة وحجم المحفظة الائتمانية، كون الائتمان المصرفي يمثل أهم مصادر الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسات المالية والمصرفية وتزيد من ربحها، الأمر الذي يوجه المؤسسات المالية والمصرفية لتركيز جهودها نحو إدارة، ورقابة، ومتابعة المحفظة الائتمانية لديها بهدف ضمان جودتها، وحمايتها من حالات التلاعب والغش، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثان رئيسان، تناول فيه المبحث الأول مفهوم، وأهمية، وأنواع الائتمان المصرفي، والمخاطر التي قد تواجه الائتمان المصرفي، فيما تناول المبحث الثاني ماهية الغش بشكل عام وماهية غش الائتمان المصرفي بشكل خاص، بالإضافة إلى دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

3 – 1 المبحث الأول: الائتمان المصرفي

3 – 1 – 1 تمهيد

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث يقوم هذا القطاع بدور الوساطة المالية بين المدخرين، والمستثمرين لدعم النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق منح الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع، وسيتناول هذا المبحث مفهوم الائتمان المصرفي، وأنواعه باعتباره أحد أهم المعاملات المالية للمصارف وأخطرها، وذلك بسبب تعثر المقرضين وعدم قدرتهم على السداد، بالإضافة إلى مفهوم السياسة الائتمانية، وأهدافها ومعوقاتها في ليبيا.

3 – 1 – 2 مفهوم الائتمان المصرفي

تسهم المصارف التجارية في عملية النمو الاقتصادي عن طريق تعبئة الموارد المالية، وتقديمها للأفراد، والقطاعات المختلفة في المجتمع، ومن ثم تحقيق التوازن بين الموارد الادخارية والاستثمار، ويعد الائتمان من أهم استثمارات المصارف، إذ يمثل الجانب الأكبر والأساسي من أصول المصرف وكذلك العائد الأساسي للمصرف **(الفواز وأخرون، 2016، ص 289)**.

إن توفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد، ويؤمن العمالة، ويزيد من الطاقة الإنتاجية، والدخل القومي وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وتعتبر الوساطة المالية الوظيفة الرئيسة للمصرف كمؤسسة مالية متخصصة، وتعني هذه الوظيفة قيام المصرف بتجميع المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض نقدية، ثم توجيه هذه المدخرات في شكل قروض وتسهيلات إلى من يحتاجها لأغراض إنتاجية، أو استثمارية، او شخصية، سواء كانوا أفراد، أو قطاعات اقتصادية مختلفة **(أنيس، 2014، ص 23)**.

ويمكن تعريف الائتمان من خلال تتبع المعنى اللفظي لكلمة الائتمان باعتبارها مصطلحا ذو دلالة اقتصادية معينة، وهي في الواقع ترجمة لكلمة إنجليزية وهي (***Credit***)، وهي كلمة ذات أصل لاتيني يدور معناها حول الثقة والتصديق، والمراد بها الثقة التي يضعها الدائن (المقرض) في المدين (المقترض) من خلال منحه قرضا، وهذا يعني أن الائتمان ثقة في قدرة المدين، واستعداده على أن يفي بالتزاماته تجاه الدين **(عبدالعزيز، 1979، ص 64)**.

وعرف **(خطيب ومنال، 2004، ص4)** الائتمان بأنه "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال يستخدمه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد."

ويعرف (**السيسي، 2004، ص15**) الائتمان "بأنه الثقة التي يوليها المصرف للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها الطرفان، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات."

3 – 1 – 3 أهمية الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة في الاقتصاد إذا لم يتم استخدمه الاستخدام المناسب، حيث يؤثر حجم الائتمان على الحالة الاقتصادية للمجتمع، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم تؤثر سلبا على القدرة الشرائية للنقود، والحد في عملية منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية (**المملوك، 2004، ص23**)

وإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيس لأموال المصارف التجارية، فإن الائتمان الذي توفره المصارف لعملائها في شكل قروض وتسهيلات يمثل أوجه استخدام تلك الأموال (**انجرو، 2007، ص19**).

وفيما يلي أهمية الائتمان المصرفي لكل من (**عشيش، 2010، ص 90**)

أ – المصرف المانح للائتمان

يعد الائتمان مصدرا رئيسا لإيرادات المصارف التجارية لما يحققه من عوائد تستخدمها المصارف في تغطية تكاليف الودائع، والمصروفات المصرفية، وتحقيق فائض يستخدمه المصرف في التوسع وتطوير الخدمة المصرفية.

ب – العميل الذي حصل على الائتمان

يمكن الائتمان العميل من الحصول على الأموال اللازمة لتلبية احتياجاته لكي يستخدمها في الإنتاج، أو اشباع حاجاته الاستهلاكية، ثم يقوم بردها في المستقبل من حصيلة إنتاج المشروع الذي يوظف فيه

القرض، أو يقسطها من دخله في المستقبل إذا استخدم الأموال في أغراض استهلاكية، وذلك في تاريخ لاحق مع دفع الفوائد المستحقة.

3 – 1 – 4 أنواع الائتمان المصرفي

تأخذ التسهيلات الائتمانية والقروض المصرفية أشكالا متعددة بحيث يمكن تقسيمها إلى:

أ – الائتمان النقدي المباشر

يعد الائتمان النقدي المباشر الشكل الأكثر شيوعا وربحية في نشاط المصارف، حيث يقوم المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان، لتمويل نشاطات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان **(الزبيدي، محمود، 2002، ص94)**.

وفيما يلي أهم أنواع الائتمان النقدي المباشر:

- الحساب الجاري المدين: هو اتفاق بين المصرف وطالب الائتمان، بحيث يقدم المصرف تسهيلات لعملائه تتضمن مبالغا محددا تحت تصرف العميل خلال مدة معينة ويستفيد العميل من المبلغ خلال المدة، مقابل ذلك يتعهد العميل برد أصل المبلغ وما يتفق عليه من فوائد، وعمولات على المبلغ المستخدم **(كراجه واخرون، 2006، ص69)**.
- القروض والسلف النقدية: هي تلك الخدمات المقدمة من قبل المصرف، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد، والمؤسسات، والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة **(عبد المطلب، 2000، ص103)**.
- الكمبيالات المخصومة: الكمبيالات هي نوع من الأوراق التجارية الشائعة الاستعمال وتعد من أشكال الائتمان قصير الأجل بهدف تنظيم عمليات البيع الآجل بين التجار، فهي سند يتعهد

بمقتضاه أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، لكن المصرف يتدخل مقابل عمولة متفق عليها ليمكن التاجر من خصم الكمبيالة قبل تاريخ استحقاقها **(حابس،2011، ص11)**.

ب – الائتمان غير المباشر

يختلف هذا النوع عن الائتمان النقدي المباشر بأنه لا يمكن طالب الائتمان من استعمال النقد بشكل مباشر، ولا يعد دينا مباشرا على العميل تجاه المصرف إلا في الحالة التي يخلف فيها طالب الائتمان بتعهداته، والتزاماته المباشرة ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشرة على المصرف **(الزبيدي، محمود، مرجع سبق ذكره)**.

وفيما يلي أكثر أنواع الائتمان المصرفي غير المباشر شيوعا:

- الكفالات المصرفية (خطابات الضمان): وهي تعهد كتابي يضمن فيه المصرف (مصدر الكفالة) أحد عملائه بناء على طلبه في حالة عدم قيامه بالوفاء بالتزاماته أمام الجهة المستفيدة سواء كانت حكومية، أم غير حكومية، على أن يكون المبلغ محدداً والفترة الزمنية محددة **(ضوء، 1997، ص 16)**.
- الاعتماد المستندي: هو تعهد كتابي صادر من المصرف (فاتح الاعتماد) بناء على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المصدر بأن يدفع قيمة البضاعة المستوردة بشروط تذكر في طلب فتح الاعتماد لقاء تقديم وثائق، ومستندات شحن البضاعة تثبت تنفيذ جميع الشروط، والأحكام الواردة في طلب فتح الاعتماد، وينتهي هذا التعهد بتاريخ معين، أو يبقى ساريا لفترة محددة إلا إذا نصت شروطه على غير ذلك، وسمي مستندي لأن الدفع مشروط بتقديم المصدر للمستندات المطلوبة **(الفيلي وعباس، 2000، ص198)**
- بطاقات الائتمان: تعد بطاقات الائتمان من الوسائل المصرفية الحديثة، حيث انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، فأصبحت من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف وتحقق منها أرباحا طائلة **(الدباس، 2014، ص35)**

وتعرف بطاقة الائتمان بأنها تمكن حاملها من سداد قيمة مشترياته من السلع والخدمات في حدود قيمة البطاقة، ثم يقوم المصرف بخصم القيمة من حساب العميل الجاري طرفه في نهاية كل شهر وفي حالة عدم وجود رصيد للسداد يقوم المصرف باحتساب فوائد تأخير حتى تمام السداد **(عبد الحكم، 2003، ص15)**.

إلا أن لنظام البطاقة الائتمانية مشكلات قد تواجهها المصارف ومستخدمي البطاقة، ومن أهم هذه المشاكل احتمال سرقة البضاعة، أو ضياعها وما ينتج عن ذلك من احتمال استخدام البطاقة من طرف غير مالكها، ومن المخاطر أيضا احتمال عدم قيام حامل البطاقة بسداد ما عليه للمصرف مما يستوجب ملاحقته قضائيا، وما ينتج عن ذلك من تعقيدات تتطلب تدخل من المحاسب الجنائي لفض النزاع أمام القضاء **(رمضان وجودة، 2010، ص128)**.

3 – 1 – 5 مخاطر الائتمان المصرفي

تعد إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، ومع توالي الأزمات المصرفية، والمالية، والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي، اتضح أن أهم أسباب حدوث الأزمات المصرفية هي تزايد مخاطر الائتمان التي واجهتها المصارف من ناحية، وسوء الإدارة من ناحية أخرى **(جهاد، 2012، ص23)**.

وتتعلق مخاطر الائتمان دائما بالسلفيات (القروض) أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وتنجم هذه المخاطر عادة عندما يقوم المصرف بمنح عملائه قروضا واجبة السداد خلال فترة زمنية محددة في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد تسديد القروض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها **(غانية، 2015، ص12)**.

وبالتالي يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر عجز المقترض عن رد قيمة أصل الدين وفوائده وفقا لتواريخ السداد المتفق عليها مسبقا، أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لسداد المبلغ.

ويمكن بيان أنواع مخاطر الائتمان في التالي : **(والي، 2015، ص27)**

مخاطر العميل:- ينشأ هذا النوع من مخاطر الائتمان بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.

مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل: وترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ أنا لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والانتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

مخاطر الظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية، والتطورات السياسية والأمنية، والاجتماعية.

مخاطر مرتبطة بأخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل، وبالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان، ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل، والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية، وسحب العميل لهذه الودائع .

3 – 1 – 6 مفهوم السياسة الائتمانية وأهدافها

يتطلب الائتمان وجود سياسة ائتمانية مكتوبة ومعترف بها، فهي تشكل إطارا يتضمن مجموعة القواعد، والمعايير، والشروط الارشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة، بما يساعد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة الائتمانية، وتكون دافعا للإدارة لتحقيق أهداف المصرف **(أبو كمال، 2007، ص74)**.

وتعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير التسهيلات المطلوبة منحها، وأنواعها، وأجالها الزمنية، وشروطها الرئيسة **(السيسي، 1996، ص 45)**.

وتهدف السياسة الائتمانية إلى ما يلي: **(باشري، 1996، ص 125)**

- العمل على التنسيق والفهم المتبادل بين المصرف وعملائه.
- اتخاذ القرارات داخل المصرف على أسس موضوعية تمنع التضارب والحياد عن الإطار المرسوم.
- وضع المعايير والضوابط التي يتم بناء عليها منح الائتمان أو رفضه.
- تحديد مجالات توظيف الأموال.
- المحافظة على استمرار البنك ونجاحه، وتقليل حجم الخسائر، وتعظيم الربح.
- تحقيق نوع من التوافق والتنسيق بين أهداف المصرف، وأهداف الجهاز المصرفي، وأهداف المجتمع.
- تحقيق وحدة الفكر والتنسيق بين أقسام منح الائتمان في فروع المصرف المختلفة.

3 – 1 – 7 مخاطر السياسة الائتمانية في ليبيا

تعرف مخاطر السياسة الائتمانية بأنه الخلل المحتمل في العملية الائتمانية، والذي يؤدي بدوره لنتائج سلبية على المركز المالي للمصرف، وبالتالي فإن السياسة الائتمانية يجب أن تتصف بالقوة حتى تستطيع الحد من المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، ومن ثم التقليل من الديون المتعثرة، وبالنظر إلى واقع المصارف التجارية في ليبيا يمكن بيان بعض مخاطر، ومعوقات السياسة الائتمانية في الآتي: **(*cbl.gov.ly*)**

أ- مخاطر الأطراف الخارجية

يقصد بها الأطراف التي تعتمد عليها المصارف الليبية في استيفاء المعلومات، والبيانات الصادرة عن تلك الأطراف ومنها على سبيل المثال:

- سوء التقدير المتعمد (الغش) الذي تلجأ إليه مكاتب تقييم الضمانات، كالعقارات والأصول المنقولة وغيرها مما يؤدي لتعثر الدين في المستقبل.
- عدم توفر دراسات جدوى اقتصادية دقيقة من بيوت الخبرة، وعدم قدرة المصارف على تقييم هذه الدراسات.
- الغش الحاصل في التوثيق الرسمي للأصول الثابتة والمنقولة، وذلك بتزوير الشهادات العقارية.

ب- العوامل الاجتماعية

إن الأعراف والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي قد تؤدي إلى عدم تمكن المصارف من بيع الأصول الثابتة والمنقولة لبعض المدينين عن طريق الحجز الإداري أو غيره، مما يزيد من فرص غش الائتمان المصرفي .

جـ - المنافسة في القطاع المصرفي

زيادة حدة المنافسة بين المصارف التجارية تؤدي إلى التساهل في منح الائتمان وقبول المصرف لضمانات محدودة وغير كافية، الأمر الذي يزيد من فرص حدوث عمليات الغش بهدف الحصول على الائتمان وبالتالي ارتفاع في مخاطر التعثر للقروض الممنوحة (**النجار،2011،ص107**).

3 – 2 المبحث الثاني: غش الائتمان المصرفي

3 – 2 – 1 تمهيد

يعد الائتمان من أهم استثمارات المصارف، إذ يمثل الجانب الأكبر والأساسي من أصول المصرف وكذلك العائد الأساسي للمصرف، و شهدت البيئة المصرفية في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات العالمية المعاصرة من أهمها التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات، والعولمة المالية، وانفتاح الأسواق المالية والمصرفية، وحدوث أزمات مالية في كل من الدول النامية والمتقدمة تعود أغلبها لأزمات المصارف، وتعتبر المخاطر الناجمة عن الغش في الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة في المصارف من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف، وحدوث الأزمات الاقتصادية.

وسيتناول هذا المبحث ماهية الغش وعناصره عموماً، وغش الائتمان المصرفي وأنواعه ومخاطره خاصةً.

3– 2– 2 ماهيــة الغــش

تعد ظاهر الغش ظاهرة موجودة منذ مئات السنين، لكنها أصبحت متفشية ومتزايدة خلال العقود الأخيرة، وتجذب انتباه الباحثين والمحللين؛ نظرا لمخاطر الغش، ودورها في انهيار الوحدات الاقتصادية وإن مخاطر عدم الكشف عن بيان خاطئ ناتج عن الغش أكبر من مخاطر عدم اكتشاف بيان خاطئ ناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق لإخفائه **(الججاوي وأخرون، 2017، ص168)**.

وعرف الغش من قبل جمعية أخصائي الغش المرخصين ***Association of Certified Fraud Specialists*** وهي مؤسسة غير ربحية هدفها تقديم فرص التدريب، والتخصص في اكتشاف، ومنع عمليات الغش بأنه "أي أعمال غير مشروعة تتسم بالخداع، الإخفاء، أو خيانة الثقة ويتم ارتكاب عمليات الغش من قبل الأفراد والشركات على حد سواء وذلك بهدف الحصول على المال وحيازة الممتلكات أو

الاستفادة من الخدمات والمنافع الشخصية، أو لتجنب عمليات السداد أو فقدان الخدمات" **(الجبوري الخالدي، 2013، ص 462)**.

وقد أشار المعيار الدولي للمراجعة **رقم (240)** للغش بأنه "فعل متعمد من قبل واحد، أو أكثر من أفراد الإدارة، أو المكلفين بالحوكمة، أو الموظفين، أو الأطراف الخارجية ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على ميزة ليست من حقه أو غير قانونية " **(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، 158)**

ويدل استخدام مصطلح الغش على عدة معاني منها "الاختلاس والتلاعب والاحتيال "ويرتكز معنى الغش على عدة عناصر من أجل ارتكابه، وهي النية، والقصد، أو التدبير المسبق، أي أن الغش يرتكب بسابق إصرار، وسوء نية، وتعمد، وليس عن طريق المصادفة، وذلك سعيا للتضليل وإخفاءه عن مستخدمي القوائم المالية **(الحلو، 2012، ص 19)**

وعليه فان الاحتيال، والغش لهما المعنى نفسه إذ يشيران إلى فعل متعمد من الإدارة، أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على منفعة غير عادلة وغير قانونية**(الججاوي وأخرون ، 2017، ص129)**

وأسباب الغش كثيرة ومتعدد نذكر منها على سبيل المثال: **(عبد الجبار، 2018، ص 469)**

- تصوير الشركة بوضع أفضل من حقيقتها لجذب المستثمرين على شراء الأسهم
- الزيادة في النسب لحصة السهم الواحد من قيمة الربح
- يتم الحصول على قروض إضافية، أو القيام بتحسين الشروط لعمليات منح التمويل القائمة وظروفها.
- تحقيق أهداف الشركة، وغاياتها المتمثلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح
- الحصول مكافآت وحوافز إضافية بناء على الأداء المالي للشركة
- إظهار الأرباح بأقل من حقيقتها، والهدف منها تخفيض الضريبة على الدخل.

- اختلاس أصول المنشأة.
- قيام المنشأة بدفع مبالغ لبضاعة، أو خدمات لم يتم استلامها.
- تجنب عواقب إخفاق الإدارة في تحقيق أهدافها المالية.

3- 2- 3 عناصر الغش المالي

يتكون الغش من عناصر أساسية، تكون متلازمة الوجود عند حدوث جرائم الغش في جميع مستويات المنظمة، وهذه العناصر تسمى مثلث الغش وهي (الضغوط – الفرص – التبرير) والعناصر الثلاثة إذا ما جمعت في آن واحد، وتفاعلت فيما بينها لدى أي شخص من الأشخاص، فإنها من الممكن أن تدفعه إلى ارتكاب جريمة الغش، وهذه العناصر كالآتي: **(عذاب، 2017، ص7)**

أ -**الضغوط (الدوافع)** : إن الدافع لارتكاب الغش غالبا ما يرتبط بالضغوط الشخصية، أو ضغوط الشركة على الأفراد، أو الاثنين معا، وتنشأ الضغوط الشخصية بسبب وجود مشاكل مالية، أو بسبب الرغبة في الحصول على منافع اقتصادية بدافع الطمع **(الساعدي، 2015،ص722)** وتؤدي ضغوط الشركة على الإدارة لإجراء تغييرات في السياسات المحاسبية من قبل الإدارة ينتج عنها التلاعب، ويمكن أن يحدث مثل هذا الموقف بسبب رغبة الإدارة في تحسين صورتها أمام الملاك، أو بغرض تلبية توقعات السوق من أجل خداع مستخدمي القوائم المالية.**(*Kassem & Higson, 2013, p8*)**.

ب- الفرص : لن يؤدي وجود مشكلة مالية في حد ذاته إلى دفع أحد الموظفين إلى ارتكاب الاحتيال فالمشكلة المالية غير القابلة للمشاركة للحل مع الآخرين تولد الدافع وراء ارتكاب الجريمة، ولكن يجب على الموظف أيضاً إدراك أن لديه فرصة لارتكابها دون أن يتم القبض عليه، ويمكن أن تنشأ الفرصة لارتكاب الغش نتيجة لطبيعة أعمال المنشأة، أو لضوابط داخلية ضعيفة تتمثل في ضعف المتابعة، عدم فاعلية عناصر الرقابة الداخلية، تعقيد الهيكل التنظيمي وعدم استقراره **(شريعة الغزواني، 2017، ص10)**.

جـ – التبرير :هو العنصر الثالث لمثلث الغش فعندما يكون لدى مرتكب الغش بعض الحوافز، ويجد فرصة لارتكاب عمليات الغش يقوم مرتكبه بتبرير جريمته لنفسه بطريقة تجعله فعلاً مقبولاً، ويحدث التبرير قبل وقوع الجريمة، ويبرر المحتالون لسوء سلوكهم بطرق مختلفة؛ منها الجميع يفعل ذلك، أو لم تكن رشوة كان جزء من إجراءات العمل، أو أنهم يتقاضون أجوراً زهيدة، ويجب أن يتلقوا المزيد وسرقتهم مبررة لأن صاحب العمل غير شريف (***Peterson,2015, p5***) .

3- 2 – 4 أنــواع الغــش

أشار معيار المراجعة الأمريكي (***SAS NO.99***)إلى أن هناك نوعين للغش وهما (***SAS 99, 2002, p1722***)

أ – اختلاس الأصول (***Misappropriation of assets***)

يعرف اختلاس الأصول، وهو ما يعبر عنه باحتيال الموظف (***Employee Fraud***) بأنه سرقة الأصول من قبل شخص، أو مجموعة من الأشخاص، من أجل تحقيق مكسب مادي.

ب – التقرير المالي الاحتيالي (***Fraudulent Financial Reporting***)

يعرف هذا النوع من الغش بأنه التصرفات المتعمدة التي ينتج عنها إعداد قوائم مالية مضللة، وعادة ما تحرف القوائم المالية بهدف خداع المستثمرين أو الدائنين، أو لتأثير على أسعار الوحدة، أو لإخفاء مشاكل وخسائر الوحدة.

ويتضمن الغش المالي مجموعة متنوعة من الأنشطة، والتي تمثل بغش الإدارة والموظفين، والسرقة وقرصنة الشبكات وغيره (***Albrecht, 2008, p3***) ويمكن تقسيم الغش المالي حسب قطاع الغش إلى (***Wadhwa & pal, 2012, p2***):-

- عمليات الغش الخاصة بالمصارف
- عمليات غش الشركات
- عمليات غش شركات التأمين

- عمليات الغش الخاصة بالأوراق المالية
- عمليات الغش المالي عبر شبكة الإنترنت

3- 2 – 5 الغش في القطاع المصرفي

تعد مشكلة الغش، أو الاحتيال المالي من المواضيع المهمة سواء لمهنة المحاسبة والمراجعة، أو للمنظمات المهنية والباحثين، أو للمجتمع بشكل عام، نتيجة لما ترتب على هذه الممارسات من انهيارات للعديد من المصارف والشركات الكبرى في العالم، منها على سبيل المثال لا الحصر ما حدث لعملاق الطاقة الأمريكية (***Enron***)، وشركتا (***Xerox,worldCom***)، والشركة الايطالية (***pramalate***) مع شركة (***Vivendi umversal***) (**المخلافي، 2013، ص 2**).

وفيما يلي مجموعة من المصارف التي واجهتها صعوبات مالية وصلت بها في بعض الأحيان لإعلان إفلاسها نتيجة عمليات الغش والفساد المالي: (**إبراهيم، هارون، ,2016ص 247**)

- افلاس بنك ***Barnings*** في المملكة المتحدة بعدما زادت خسارته المالية رأس ماله؛ نتيجة لغياب مقومات الرقابة الداخلية على معاملات المصرف وفساد إدارته العليا.
- افلاس بنك ***Hersstad*** الألماني نتيجة عمليات الغش، والفساد المالي لإدارته العليا.
- انهيار بنك الاعتماد والتجارة العالمي بسبب تورط إدارته العليا في عمليات غش مالي.
- ظهور العديد من حالات الفساد والغش المالي في المصارف اللبنانية في سبعينات القرن الماضي كانت عاقبتها إفلاس مصرف إنترا، وتعثر بنك المشرق بسبب سوء استخدام إدارته العليا للأموال في أغراضهم، وتعاملاتهم الشخصية.
- هروب العديد من رجال الأعمال بملايين الجنيهات المقترضة من المصارف المصرية؛ نتيجة لضعف إجراءات منح القروض، والتسهيلات الائتمانية، والحصول على الضمانات المناسبة .

بالإضافة لذلك الأزمة الأسيوية في نهاية عام 1997م، والتي كان من أهم أسبابها منح المصارف الكبرى لقروض، وتسهيلات ائتمانية ضخمة بعشرات المليارات من الدولارات للمصارف المحلية بجنوب أسيا في صورة قروض مقيدة الأجل لمدة 18شهر، وقامت المصارف المحلية باستخدامها

كمصدر رئيس، في تمويل عمليات إقراض متوسط، وطويل الأجل، الأمر الذي أدى إلى تهديدها بالإفلاس.

إن عالم الغش في المؤسسات المصرفية شديد التوسّع ويمكن أن يشمل غش الموظف إلى غش العملاء، ومن الغش المؤسسي إلى الغش الفردي، ومن الغش المحاسبي إلى الغش في المعاملات وهناك نوعان من أنواع الغش المرتبط بالمصارف هما: الاحتيال الخارجي (العملاء) والداخلي (الموظف – الإدارة) وذلك من خلال الآتي : (***Sanusi,at ,al, 2015, p108***).

- غش الائتمان
- الغش العقـاري
- غسيل الأموال
- اختلاس الأصول
- تزوير الشيكـات

وقد أشار (***Sanusi, 2015, p109***) في دراسته إلى أن غش الائتمان المصرفي يتصدر قائمة أكثر أنواع الغش شيوعا في المؤسسات المصرفية، ويتسبب لها في خسائر مالية كبيرة.

3 – 2 – 6 غش الائتمان المصرفي.

نتيجة للتطور السريع في الخدمات التي تقدمها المصارف سواء على المستوى الفردي (عملاء المصرف)، أو على المستوى الوطني وامتداد نشاطها إلى خارج حدود البلد، والتوسع في استخدام الوسائل الالكترونية كبديل للوسائل اليدوية، برزت مخاطر كبيرة تعرضت لها المصارف مثل ضعف الأنظمة

الالكترونية، وعمليات غش الائتمان، والقرصنة المصرفية، التي تؤدي إلى خسائر كبيرة قد تهدد وجود كثير من المصارف (**السعد، 2014، ص 101**).

وغش الائتمان المصرفي سلوك غير سوي يلجأ إليه مرتكبه للحصول على منافع، وأموال لا يستطيع الحصول عليها بالطرق المشروعة، ويأخذ صورا متعددة منها: (**سفياني، 2006، ص 8**)

- الغش في بطاقات الائتمان.
- الغش في مجال الضمانات المقدمة للمصرف بغرض الحصول على القروض .
- الغش والاحتيال في فتح الحساب.
- الغش في الاعتمادات المستندية.
- الغش بواسطة الحاسب الآلي.

3- 2 – 7 مخاطر غش الائتمان المصرفي

يكلف الغش القطاع المصرفي خسائر تبلغ 67 مليار دولار سنويا وفقا لجمعية أخصائي مكافحة الغش المرخصين، الأمر الذي يمثل مشكلة لا يستطيع أحد تحملها في الوقت الذي تكافح فيه المصارف والشركات للتعافي من الأزمة المالية العالمية، والأكثر إثارة للقلق هو أن ارتكاب عمليات الغش المصرفي في تصاعد يوما بعد يوم (***Robinson & winteregg, 2016, p1***).

هذا ويعد الائتمان المصرفي من أهم وأخطر الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية، ونظرا للأهمية التي يحتلها الائتمان على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسئولون في المصرف عناية خاصة بمنح الائتمان؛ لضمان استرجاع أموالهم وحمايتها من الغش والتلاعب (**الشيخلي، 2012، ص16**).

ويرى (***Chakrabarty,2013,p7***) أن السبب وراء أغلب عمليات غش الائتمان المصرفي يرجع إلى ضعف المصارف في إجراء تقييم سليم للضمانات المقدمة، وعدم كفاءة متابعة المحفظة الائتمانية للمصارف، مما

يؤدى إلى عدم ظهور عمليات الغش إلا خلال عملية التحصيل، وذلك عندما يواجه المصرف حقيقة أن سندات الملكية للضمانات مزورة، أو أن المقترضين استفادوا من تسهيلات ائتمانية متعددة بنفس العقار. وتعد المخاطر الناجمة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة، من أهم الاسباب التي أدت إلى تعثر المصارف وحدوث الأزمات المالية **(عبدالحميد، 2010، ص 313)**.

3 – 2 – 8 دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي

يكلف غش الائتمان المصرفي المؤسسات المالية في العالم خسائر طائلة، حيث يتم ارتكاب عمليات الغش من قبل أطراف متعددة قد تكون داخلية (الإدارة–الموظفين) أو خارجية (عملاء المصرف) أو كلاهما معا، لذلك أصبح غش الائتمان يمثل آفة تهدد القطاع المصرفي في كثير من البلدان، وينذر بالأزمات المالية لاقتصاديات العالم .

ومع زيادة حالات الغش في القطاع المصرفي من قبل محتالين ذوي مهارات عالية وبأساليب متطورة ونتيجة لقصور المراجعة في منع، والتقليل من عمليات اختلاس أموال المصارف، والحاجة للرد على هذا التهديد وفقا لأساليب وتقنيات متخصصة، وبالتالي زيادة الضغط على مهنة المحاسبة والمراجعة من أجل اكتشاف أساليب وتقنيات أفضل، تهدف للتقليل من آثار الغش في البيئة المصرفية، من هنا يأتي دور المحاسبة الجنائية في منع الغش، والكشف عنه؛ لتضييق الفجوة في القطاع المصرفي ومكافحة الجرائم المالية (***Oyebisi, et, al, 2018,p2***).

ويمكن للمتخصصين في مجال التحري، والتحقيق عن الغش مثل المحاسبين الجنائيين، أن يلعبوا دورا كبيرا في مجال مكافحة الغش، من خلال توظيف مجموعة من التقنيات التي لها دورا مهما في محاولة تحديد الحسابات التي تظهر سلوكا غير اعتيادي، وبما يساعد على الإشارة على وجود الغش **(الجبوري، الخالدي، 2012، ص2)**

الأمر الذي زاد من أهمية التعاقد مع محاسبين جنائيين من أجل القيام بالتحقيقات لمكافحة غش الائتمان المصرفي، وهذه التحقيقات تتم كما يلي : (***Golden, et, al, 2006, p299***)

أولا:- فهم القضايا المتعلقة بعمليات غش الائتمان المصرفي

إن الفهم الأساسي لقضايا غش الائتمان هو المفتاح الرئيس لنجاح عملية التخطيط التي يقوم بها المحاسب الجنائي، وتمكنه من جمع الموارد المناسبة لتنفيذ أي إجراءات تحقيقية، ويتم فهم القضايا المتعلقة بالغش من خلال إجراء مقابلات تهدف لجمع معلومات تفيد في الوصول لبعض الحقائق المهمة حول قضايا الغش.

وللمقابلات التي يجريها المحاسب الجنائي نوعان رئيسيان هما (***Golden, et, al, 2006, p353***).

1 - مقابلة جمع المعلومات

لا يتم إجراء مثل هذه المقابلات مع الأشخاص المشتبه بهم فقط، ولكن يتم إجراء المقابلات مع أفراد آخرين نظرا لامتلاكهم معلومات حول الشركة، أو بعض القضايا المحاسبية، ولذلك فإن إجراء المقابلات معهم يكون ضروريا وكجزء من التحقيق، والمعلومات التي يتم توفيرها تكون مفيدة ومساندة في توسيع مدى التساؤلات، وفي معظم التحقيقات يبدأ المحاسب الجنائي بإجراء المقابلات مع الأشخاص البعيدين عن القضية، ثم يتوجه لإجراء المقابلات مع الشهود الذين لهم علاقة مباشرة بالقضية محل التحقيق.

2 - مقابلة البحث عن اعتراف

وتعد هذه المقابلة من أكثر أنواع المقابلات صعوبة، وتتطلب مهارات حقيقية والقدرة على التحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محددة، والاستعداد الجيد للمقابلة، واختيار التوقيت، والمكان المناسبين لكي تتم بنجاح، وعند إجراء المقابلة يجب أن يكون المحاسب الجنائي واثقا من أن الشاهد قد ارتكب الجريمة، أو أن لديه معرفة بأعمال غير قانونية.

ويرى الباحث أنه من المفيد إجراء مقابلات مع موظفي المصرف نظرا لامتلاكهم معلومات حول المصرف، والنشاط الائتماني الذي يقوم به، والاستفسار منهم عن عملاء المصرف بهدف الوصول لقناعة على مدى النية السليمة للوفاء بالتزاماته، ولذلك فإن إجراء المقابلات معهم يكون ضروريا وجزء من التحقيق، والمعلومات التي يتم توفيرها تكون مفيدة للإجابة عن التساؤلات المبدية والحصول على الفهم الكافي للقضية موضوع التحقيق.

ثانيا :- تحليل المعاملات الائتمانية

يشير معيار المراجعة الأمريكي الذي يتناول إجراءات كشف الغش (***SAS No.99***) إلى تدابير يجب أخذها في الاعتبار، مثل الفحص بمساعدة الكمبيوتر، والتنقيب في البيانات، والإجراءات التحليلية، وتشكل هذه الأدوات جزءًا من مجموعة تقنيات المحاسبة الجنائية ويمكن لهذه التقنيات الكشف عن الشذوذ والأنماط التي قد لا يتم اكتشافها من خلال نهج يعتمد على اختبار العينات، وفيما يلي توضيح بذلك (***golden, et, al, 2006 p 386***).

أ -تقنية تحليل النسب المالية

يشير دليل فاحصي الغش إلى تسع نسب رئيسة تمكن من تقييم المخاطر، وقد تؤدي لاكتشاف الغش، ويقوم المحاسب الجنائي بتحليل النسب لتقييم وقياس العلاقات بين بنود مالية مختلفة وبين هذه البنود والبيانات غير المالية ويتم مقارنة هذه النسب إما على أساس تاريخي، أو على أساس الصناعة، وعند حدوث تغييرات غير متوقعة يمكن البحث في المستندات المصدرية، والحسابات ذات الصلة، وتفحصها بمزيد من التفصيل، إن تحديد طبيعة العلاقات بين البنود، وتحديد التناقضات يعد جزءاً مهما من الواجبات التي يجب أن تسبق التحقيق (***Golden, et, al, 2006, p 371***).

ب – تقنية التنقيب في البيانات

يعرف (***Kenneth, 2005, p1***) التنقيب في البيانات بأنه "استخراج المعلومات من البيانات لاكتشاف العلاقات التي لم تكن معروفة سابقا، حيث يمكن أن تساعد هذه التقنية في الكشف عن عمليات الاحتيال من خلال اكتشاف انماط السلوك التي تعد مؤشرا على النشاط الاحتيالي"

وتعتمد هذه التقنية على محاولة التنقيب في كمية كبيرة من البيانات، بحثا عن أي أنماط أو معلومات جديدة خفية، ويتم تنفيذ هذه التقنية من خلال برامج الكومبيوتر المصممة لذلك الغرض .ويتضمن التنقيب في البيانات ثلاثة أنشطة رئيسة وهي (***subash ,2015, p28***) :-

1 – الاستكشاف: ويتضمن الكشف عن طبيعة الأنماط الموجودة في البيانات مثل الارتباط، أو الاتجاهات، أو التباينات بدون فكرة محددة مسبقا، أو فرضية حول ماهية النمط، أي من دون أي معرفة مسبقة عن وجود الاحتيال، حيث يتم تفسير مختلف الانتماءات، وتكوين الارتباطات والاتجاهات والاختلافات في شكل شرط منطقي.

2 – نماذج التنبؤ: تستخدم هذه النماذج الأنماط المكتشفة من قاعدة البيانات لتقدير النواتج والتنبؤ التي يجب الحصول عليها من قيم جديدة.

3 – تحليل الاختلاف: يتم استخراج الاختلاف، أو التباين من خلال تحديد القاعدة، أو المعيار أولا ثم بعدها يتم تحديد البنود التي تحيد عن المعيار، أو القاعدة، والتي تعد بمثابة الشواذ، وتحتاج إلى المزيد من التحري حولها.

ويعد التنقيب عن البيانات من أسرع المجالات نموا في تخصصات علم الحاسب الآلي، ولقد جاءت شهرته وانتشاره من حاجة المصارف المتزايدة لأدوات تساعد في تحليل الكميات الهائلة من البيانات واستخلاص علاقات بينها، وتلخيصها إلى معلومات مفيدة ، وذلك لسهولة تنظيم المعلومات والوصول إلى المعرفة بسهولة عن طريق التنقيب عن البيانات في ظل الكم الهائل من البيانات (**سيد، 2016، ص803**)

وقد قام مصـرف ***Mellon*** في الولايـات المتحدة الامريكيـة باستخـدام تقنيـة التنقيب عن البيانات في مجـال اكتشــاف عمليات غش الائتمان المصرفي. (***Kenneth, 1998, p15***)

ويرى الباحث أنه يمكن استخدام التنقيب في البيانات لمساعدة محقق المحاسبة الجنائية في تحديد ومراجعة اتجاهات البيانات غير العادية، والأنماط، والشذوذ، وذلك بتوجيه جهود المحاسب الجنائي في عملية التحري والتحقيق على البيانات الخاصة بالأرصدة، والمعاملات الائتمانية، التي تتضمن بعض العلاقات الشاذة، وذلك من خلال تحليل التباين، والارتباط بين المتغيرات لتلك البيانات باستخدام برامج التنقيب عن البيانات، وهذه التحليلات تعطي مؤشرات تزيد من شكوك المحاسب الجنائي في احتمالية وجود تلاعب وغش في هذه المعاملات، الأمر الذي يتيح للمحاسب الرجوع إلى المستندات الأصلية للبيانات الشاذة، وأصحاب العلاقة بهذه البيانات سواء الموظفين القائمين بعملية منح الائتمان، أو العملاء الواردة أسمائهم في المستندات، بغرض إجراء مزيد من التحريات لجمع المعلومات حول الجوانب غير الاعتيادية في المعاملات الائتمانية، عليه فإن هناك علاقة طردية بين تقنية التنقيب عن البيانات ومكافحة غش الائتمان المصرفي فكلما كان لدى المحاسب الجنائي معرفة وإلمام بنماذج اكتشاف الغش على أساس تقنية التنقيب عن البيانات ومهارة في استخدام برامج الحاسوب المصممة لتنفيذ هذه التقنية كلما زادت فرص اكتشافه لغش الائتمان المصرفي.

جـ – تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي.

تعد التكنولوجية سلاحا ذو حدين يمكن استخدامه للقيام بعمليات الغش أو كشفه ومنعه، فإساءة استخدام التكنولوجيا في القطاع المصرفي يشكل الكثير من التهديدات على المصارف، ولكن مع الاستفادة من التطور التكنولوجي في تحليل البيانات يمكن للمصارف كشف حالات الغش بأسرع وقت ممكن (***Bahasin, 2015,p3***).

إن الاعتماد على مهارات التحقيق اليدوي (بدون استخدام تقنيات الكمبيوتر) للكشف عن المعاملات الائتمانية المشبوهة أمر مكلف للغاية ومن المرجح أن يتم إغفال بعض البيانات المهمة ضمن الآلاف أو الملايين من المستندات، والسجلات، وبالتالي يظل النشاط الاحتيالي مخفيًا ما لم يتم تطبيق الأدوات الفنية، والتقنيات المناسبة (***Golden, et, al, 2006 p386***) .

ويمكن تقسيم برامج المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي التي يستخدمها المحاسب الجنائي لقسمين هما: **(شعبان، 2016، ص 33)**

1- برامج التحليل المالي :وهي تتضمن استخدام الكشوفات المالية سواء السنوية، أو الشهرية لتحديد النسب بين مختلف الحسابات.

2- برامج استخراج البيانات :وهي البرامج التي تعمل على تحليل كافة ملفات قواعد البيانات محل الفحص، وبعد ذلك يتم تحديد الحالات التي تتصف بعدم الانسجام، أو التذبذب ويتم التحري والتحقيق بخصوصها.

ويرى الباحث أنه يمكن الاستفادة من تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي في اكتشاف عمليات الغش في المعاملات الائتمانية، وذلك من خلال إجراء اختبارات تفصيلية لأرصدة الحسابات والمعاملات الائتمانية ومن ثم سحب عينات من تلك المعاملات ذات الأنماط غير الاعتيادية والمتكررة، وذلك باستخدام برامج استخراج البيانات التي تهدف لاستخراج المعاملات المشبوهة، بغرض إجراء التحليلات اللازمة عليها باستخدام برامج التحليل، والتي من شأنها أن تشير إلى وجود نوع من الاحتيال والغش في المعاملات الائتمانية بالمصرف.

وعليه كلما كان المحاسب متخصصا في استخدام أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي كلما زاد ذلك من فرص اكتشافه للغش الذي قد يحدث في المعاملات الائتمانية بالمصرف.

د- قانون بنفورد

يمكن تطبيق قانون بنفورد كمقياس لمصداقية البيانات، بمعنى أن أرقام البيانات التي تنتشر بصدق ستتوافق مع الترددات الرقمية المتوقعة بقانون بنفورد، فعندما تكون مجموعة البيانات غير منسجمة مع قانون بنفورد فهذا يعني أنه عند إعداد هذه البيانات ربما تم التلاعب بها، أو تشويهها بطريقة، أو أخرى، ومن هذا المنظور تعد بعض خصائص قانون بنفورد مفيدة للغاية في اكتشاف عمليات الاحتيال والأخطاء المحاسبية (***Grabinski and Paszek, 2013, p516***).

ويعد قانون بنفورد أحد تقنيات التحليل الرقمي التي يتم تطبيقها على البيانات؛ للكشف عن التكرار، أو الأنماط الشاذة فيها، ولذلك عند استعمال قانون بنفورد بالتوافق مع التحليل الرقمي فإنه يمكن المحاسب الجنائي على تركيز الانتباه مباشرة على أماكن الاحتيال، أو الخطأ المخفية في المعاملات الائتمانية، ويوفر القدرة على تحليل كامل البيانات، وبعد ذلك تحديد العينة المختارة بشكل دقيق بدلا من اعتماد أسلوب العينات العشوائية لغرض الفحص (**الشمري وأخرون، 2017، ص237**)

هـ -مصادر واستخدامات الأموال :تهتم هذه التقنية بالحصول على معلومات عن العمليات الائتمانية ذات المبالغ الكبيرة، والعلاقة بين الأطراف ذات التأثير عليها، ويتم تحليل مصادر الأموال واستخدامها من خلال الوسائل الآتية (**برزان وخلف، 2016، ص225**)

- التأكد من صحة المستندات من الناحية القانونية والمحاسبية.
- معلومات حول العلاقة بين الأطراف في الصفقات ذات المبالغ الكبيرة.
- الوثائق الثبوتية للضمانات والموجودات الثابتة.
- إجراء مقابلات مع المدراء التنفيذيين.
- الاطلاع على ملاحظات المراجع الخارجي.

ثالثا: جمع أدلة الإثبات

يعد جمع الأدلة وتوثيقها والاحتفاظ بها من الخطوات الأساسية في أي تحقيق، وتستند قيمة استنتاجات التحقيق في نهاية التحقيق إلى مصداقية الأدلة المكتشفة، وعليه يجب توخي الحذر في جميع الأوقات لجمع الأدلة، وحفظها، وتخزينها، واستخدامها بالشكل الصحيح، ويجب دائما البدء في التحقيق كما لو أن الأمر قد ينتهي به في محكمة جنائية، ولهذا السبب يجب اتباع جميع الخطوات المناسبة لجمع الأدلة والحفاظ عليها (***Golden, et, al, 2006, p423***).

وتعد عملية التوثيق للتحقيقات التي يقوم بها المحاسب الجنائي من الأمور الضرورية والتي يمكن أن يكون لها تأثيرا كبيرا في الإجراءات القانونية اللاحقة (***Hopwood, et. al, 2008, p20***)

رابعا: إعداد تقرير بنتائج التحقيقات

غالبا ما يتضمن تقرير المحاسب الجنائي طبيعة المهمة وتحديد نطاق عملية التحقيق بما في ذلك الفترة الزمنية التي تم فحصها، والنهج المستخدم وتضمين أي قيود تتعلق باستخدام التقرير والإجراءات الفنية المتبعة والنتائج التي تم التوصل إليها .(***Oyedokun, 2015, p13***)

وتختلف تقارير المحاسبة الجنائية عن آراء المراجعة الصادرة بموجب معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، حيث تختلف التقارير التحقيقية عن بعضها البعض في المحتوى، اعتمادًا على احتياجات العميل المعلنة في المقابل تلتزم تقارير المراجعة بوضع الصيغة التي تحددها معايير المراجعة المتعارف عليها، ويمكن للعميل استخدام تقارير المحاسب الجنائي من خلال الأمور التالية (***Golden, et, al, 2006, p455***)

- تقديم التقرير إلى مكتب النائب العام كإحالة للمحاكمة.
- تقديم التقرير كدليل في إجراءات قضايا الغش.
- تقديم التقرير إلى مستشار خارجي لاستخدامه في إعداد النتائج التنظيمية.
- الدخول في مفاوضات، أو الاستفادة من خدمات قانونية أخرى.

ويقدم المحاسب الجنائي في تقريره النتائج التي توصل إليها عند تقييمه لأساليب الوقاية من غش الائتمان، ومنع حدوثه، واكتشافه، ومعالجة آثاره، ومنها ما يلي: **(قمبر، 2017، ص6)**

- تقييم مدى توافر المعايير الرئيسة التي تحدد سلوك الأعمال المقبولة مثل: وجود دليل للسلوك الأخلاقي، وجود سياسات تؤكد على أهمية الالتزام بالاستقامة داخل المصرف.
- تقييم أساليب الرقابة الداخلية واختبار فاعلية تشغيلها.
- تعديل الإجراءات والعمليات التشغيلية متضمنة تغيير نظام الرقابة الداخلية بحيث يكفل تخفيض أو منع ارتكاب الغش مستقبلا.
- تقدير الخسائر الناجمة عن عمليات غش الائتمان، والبحث عن أفضل الطرق لمعالجة أثاره وذلك من خلال تعويضات التأمين وتعويضات الأضرار الصادرة من القضاء.

ويري الباحث أن التقنيات السابقة يتم استخدامها من قبل المحاسب الجنائي بهدف الحصول على مؤشرات تشير على وجود عمليات غش مالي، ولكن اكتشاف المسؤولين عن عمليات الغش وحجمه يعتمد بالدرجة الأولى على مهارات وخبرة المحاسب الجنائي ومدى إلمامه بالكيفية والتوقيت المناسبين لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية.

ملخص الفصل

في هذا الفصل، تم استعراض مفهوم واهمية وانواع ومخاطر الائتمان المصرفي، والسياسة الائتمانية في ليبيا، وكذلك تم التعرض الى غش الائتمان المصرفي وانواعه، ودور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الغش في المعاملات الائتمانية، وسوف نتعرض في الفصل الرابع لآراء عينة من موظفي مصرف الجمهورية لدور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

الفصل الرابع

الجانب الميدانـــي

4 –1 المبحث الأول: الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

4–1–1 تمهيد

يتناول هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة من خلال التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، ووصف أداة الدراسة التي تم استخدامها في جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة، كما يشمل تحليل نتائج اختبار فروض الدراسة، والتحليل الوصفي للدراسة، والنتائج التي تم التوصل إليها، وتقديم التوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4–1–2 بيئة ومجتمع وعينة الدراسة

4–1– 2–1 بيئــة الدراســـة: تتمثل بيئة الدراسة في الإدارة العامة لمصرف الجمهورية.

4–1–2– 2 مجتمع الدراســة: يتمثل مجتمع الدراسة في كافة موظفي إدارة الائتمان والمراجعة الداخلية والتفتيش بالإدارة العامة لمصرف الجمهورية، والبالغ عددهم (81) موظف وذلك من واقع منظومة شؤون العاملين بتاريخ 2017/09/16م، والجدول التالي يوضح تفاصيل مفردات مجتمع الدراسة وذلك على النحو الاتي:

جدول رقم (2) توزيع مفردات مجتمع الدراسة

م	البيـــــان	عدد المفردات
1	عدد موظفي إدارة الائتمان بالإدارة العامة بمصرف الجمهورية	23
2	عدد موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالإدارة العامة بمصرف الجمهورية	40
3	عدد موظفي إدارة التفتيش بالإدارة العامة بمصرف الجمهورية	18
	الإجمالي	81

المصدر :إدارة شؤون العاملين بمصرف الجمهورية

4-1-2 -3 عينة الدراســة: نتيجة لتجانس مجتمع الدراسة وكبر حجمه وبسبب اعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، وتركز أغلب موظفي الائتمان، والمراجعة، والتفتيش بالإدارة العامة لمصرف الجمهورية قام الباحث باختيار الإدارة العامة لمصرف الجمهورية كمجتمع للدراسة، ونظرا لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع تم اختيار عينة عشوائية طبقية من إجمالي حجم المجتمع، وحتى يكون حجم العينة مناسب تم استخدام قانون تحديد حجم العينة التالي:

$$n= \frac{NP(1-P)Z^2\ (1-\frac{\alpha}{2})}{(N-1)B^2+P(1-p)Z^2\ (1-\frac{\alpha}{2})}$$

حيث أن n حجم العينة وN تمثل حجم المجتمع وB تمثل مقدار الخطأ الذي يمكن تحمله وP تمثل النسبة المفترضة و$Z\ (1-\frac{\alpha}{2})$ قيمة جدولية من جدول التوزيع الطبيعي وα مستوى المعنوية **(طشطوش، 2001، ص 85).**

وبفرض أن $B = 0.10$، و$P = 0.05$ لجعل حجم العينة أكبر ما يمكن وعند مستوى المعنوية **α=0.05** نجد أن $Z\ (1-\frac{\alpha}{2}) = Z_{(0.975)} = 1.96$ ومنها تم تحديد حجم العينة كالآتي:-

$$n= \frac{NP(1-P)Z^2\ (1-\frac{\alpha}{2})}{(N-1)B^2+P(1-p)Z^2\ (1-\frac{\alpha}{2})} = \frac{77.792}{1.760} = 44 \quad \frac{81\times0.05\times0.5\times1.96^2}{80\times(0.10^2)+0.5\times0.5\times(1.96^2)}$$

وباستخدام أسلوب التوزيع المتناسب في العينة العشوائية الطبقية تم توزيع حجم العينة على الطبقات (إدارة الائتمان – إدارة المراجعة الداخلية – إدارة التفتيش) باستخدام القانون التالي $n_i = n \times \frac{Ni}{N}$ **(طشطوش، 2001، ص116).**

حيث n_i ترمز إلى حجم العينة المأخوذة من الطبقة i (إدارة الائتمان– إدارة المراجعة الداخلية– إدارة التفتيش) **Ni** ترمز إلى حجم الطبقة (إدارة ائتمان– إدارة المراجعة الداخلية– إدارة التفتيش) و N ترمز إلى حجم المجتمع فكانت النتائج كما في الجدول رقم **(3)**

الجدول رقم (3) توزيع حجم العينة

م	الإدارة الوظيفية	العدد
1	إدارة الائتمان	12
2	إدارة المراجعة الداخلية	22
3	إدارة التفتيش	10
	المجموع	44

4-1-3 أداة جمع بيانات الدراسة (الاستبيان)

بعد الاطلاع على المراجع والدراسات المتعلقة بالمحاسبة الجنائية، تم تطوير وتصميم استبانة لجمع البيانات الأولية للدراسة وبما يمكن من تحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تصميم الاستبانة من خلال دراسة ومراجعة المواضيع المتعلقة بالمحاسبة الجنائية والتي تم مناقشتها في الجانب النظري، بعد ذلك تم تحديد الجوانب الرئيسة المطلوب اختبارها من خلال الاستبانة، كما تم مناقشة الاستبانة مع المشرف ومجموعة من أساتذة المحاسبة والبحث العلمي والإحصاء بجامعة الزاوية، وأخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار وأجريت التعديلات اللازمة، واحتوت الاستبانة على مقدمة تضمنت خطاب موجه للمستجيبين يوضح فيه عنوان وهدف البحث، والتعريف بموضوع البحث، بالإضافة إلى قسمين رئيسيين وهما:

القسم الأول يحتوي على المعلومات الديمغرافية لعينة البحث والمتمثلة في العمر، التخصص العلمي المركز الوظيفي، المؤهل العملي، عدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني يحتوي على (33) فقرة تمثل فروض الدراسة، وقد صممت وفقا لمقياس ليكرت.

وبعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع عدد (44) استمارة استبيان على الذين تم اختيارهم من موظفي الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بالإدارة العامة لمصرف الجمهورية، وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (44) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة، والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

جدول رقم (4)
عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل

البيان	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات المقبولة	نسبة الاستبيانات المقبولة إلى الموزعة
إدارة الائتمان	12	12	12	100 %
إدارة المراجعة الداخلية	22	22	22	100 %
إدارة التفتيش	10	10	10	100 %
الاجمالي	44	44	44	100 %

ومن خلال الجدول رقم **(4)** يلاحظ أن نسبة الاستبيانات المقبولة للتحليل **100 %** من جميع استمارات الاستبيان الموزعة.

4- 1- 4 أساليب تحليل البيانات

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (***spss***) للقيام بعملية التحليل الإحصائي لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، وتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

التوزيعات التكرارية لوصف مجتمع الدراسة.

الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار (***One sample T-Test***) لاختبار فرضيات الدراسة.

استخدام اختبار معامل الثبات ألفا كرو نباخ لتحديد مدى ثبات أداة الدراسة.

استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لتحديد مدى صدق أداة الدراسة.

استخدام اختبار كولمجروف سميرنوف (***Kolmogorov-Smirnova***) لاختبار ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

4-1-5 ثبات أداة الدراسة

تم اختبار مدى ثبات أداة الدراسة للتأكد من مدى ترابط أسئلة الاستبيان، ومدى موثوقية الإجابات وثباتها، وفي هذه الدراسة تم إجراء اختبار "ألفا كرو نباخ" للأسئلة المتعلقة بكل فرضية فرعية على حده باستخدام البرنامج الإحصائي (*spss*) وكانت جميع معاملات الثبات التي تم الحصول عليها مقبولة إحصائيا، وتدل

على وجود ترابط بين الأسئلة المتعلقة بكل فرضية فرعية منفردة، وأن الإجابات المتحصل عليها قد حققت نسب ثبات مقبولة إحصائيا، حيث كان معامل ألفا كرو نباخ لمقاييس متغيرات الدراسة (84.8%) (0.848 =alpha) مما يرفع مستوى الثقة في أداة الدراسة.

جدول رقم (5)
معامل الثبات والصدق الداخلي باستخدام معامل الفا كرو نباخ

ر	الفقرات	عدد الاسئلة	معامل الفا
1	تقنية إجراء المقابلات	6	0.841
2	تقنية تحليل النسب المالية	3	0.836
3	تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي	3	0.811
4	تقنية التنقيب عن البيانات	3	0.822
5	تقنية تحليل مصادر واستخدامات الأموال	4	0.825
6	تقنية قانون بنفورد	3	0.804
7	تقنية تقييم أساليب الرقابة الداخلية واختبار فاعليتها	5	0.804
8	الصعوبات في البيئة المصرفية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية	6	0.883
	جميع لفقرات	**33**	**0.848**

4-1-6 صدق أداة الدراسة.

أولا:- الصدق الظاهري للاستبانة.

تم عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة؛ من أجل التأكد من صحة الأسئلة، وطريقة صياغتها، وشكل الاستبانة وأنها تقيس ما صممت لأجله، وبعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المطلوبة تم إعداد الاستبانة في شكلها النهائي.

ثانيا:- صدق الاتساق الداخلي.

تم قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بيرسون بين كل سؤال من اسئلة الاستبانة، والبعد الذي ينتمي إليه، وذلك كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول رقم (6)

معاملات الارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي للاستبانة

	ابعاد الدراسة	رقم السؤال	معامل الارتباط بيرسون	
			معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	تقنية المقابلات	1	0.741**	0.000
		2	0.709**	0.000
		3	0.761**	0.000
		4	0.784**	0.000
		5	0.742**	0.000
		6	0.691**	0.000
2	تقنية النسب المالية	7	0.651**	0.000
		8	0.739**	0.000
		9	0.664**	0.000
3	تقنية أدوات المراجعة باستخدام الحاسب الآلي	10	0.762**	0.000
		11	0.750**	0.000
		12	0.694**	0.000
4	تقنية التنقيب عن البيانات	13	0.897**	0.000
		14	0.908**	0.000
		15	0.881**	0.000
5	تقنية قائمة مصادر واستخدامات الأموال	16	0.881**	0.000
		17	0.897**	0.000
		18	0.888**	0.000
		19	0.870**	0.000
6	تقنية قانون بنفورد	20	0.878**	0.000
		21	0.933**	0.000
		22	0.877**	0.000
7	تقنية تصميم وتقييم أساليب الوقاية من الغش ومنعه واكتشافه ومعالجة آثاره للمساعدة في مكافحة الغش المالي	23	0.921**	0.000
		24	0.847**	0.000
		25	0.865**	0.000
		26	0.858**	0.000
		27	0.861**	0.000
8	مدى الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية	28	0.823**	0.000
		29	0.858**	0.000
		30	0.803**	0.000
		31	0.852**	0.000
		32	0.899**	0.000
		33	0.856**	0.000

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يوضح الجدول رقم (6) أن جميع قيم معامل الارتباط لكل سؤال من أسئلة الاستبانة مع البعد الذي ينتمي إليه عند مستوى دلالة (0.05) محصور بين (0.651 – 0.933) مما يعكس الاتساق الداخلي للاستبانة.

ثالثا:- صدق الاتساق البنائي

تم قياس صدق الاتساق البنائي لفقرات الاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من أبعاد الدراسة السبعة، والدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (7)

معاملات الارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق البنائي للاستبانة

ت	ابعاد الدراسة	عدد الأسئلة	معامل الارتباط	
			معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	تقنية إجراء المقابلات	6	0.632**	0.000
2	تقنية النسب المالية	3	0.645**	0.000
3	تقنية أدوات المراجعة باستخدام الحاسب الآلي	3	0.825**	0.000
4	تقنية التنقيب عن البيانات	3	0.767**	0.000
5	تقنية قائمة مصادر واستخدامات الأموال	4	0.765**	0.000
6	تقنية قانون بنفورد	3	0.847**	0.000
7	تصميم وتقييم أساليب الوقاية من الغش ومنعه واكتشافه ومعالجة آثاره للمساعدة في مكافحة الغش المالي	5	0.861**	0.000

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يوضح الجدول رقم (7) أن جميع قيم معامل الارتباط بيرسون لأبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05) ومحصورة بين (0.632 –0.861) مما يعكس الاتساق البنائي للاستبانة.

4 –1 -7 اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات فرضيات الدراسة

للتأكد من أن توزيع المتغيرات الخاصة بالفرضية الرئيسة الأولى، والتي تنص على "لا يوجد دور لتقنيات المحاسبة الجنائية التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مجال مكافحة غش الائتمان المصرفي " والمتغيرات الخاصة بالفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على "لا تلائم البيئة المصرفية الليبية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين متخصصين في مجال مكافحة غش الائتمان" تم استخدام اختبار كولمجروف سميرنوف، ويعتبر إجراء هذا الاختبار ضروري لتحديد نوعية الاختبارات التي سوف يتم استخدامها في اختبار فرضيات الدراسة، والجدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف لفقرات بيانات عينة المجتمع المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (8)

نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnova)

الفرضية	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z	الدلالة Asymp.sig
لا يوجد دور لتقنيات المحاسبة الجنائية التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مجال مكافحة غش الائتمان المصرفي	27	0.620	0.837
الصعوبات التي تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية	6	0.996	0.274

ومن بيانات الجدول السابق يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة الدلالة (sig) أكبر من (0.05)، ووفقا لما ورد في الجدول رقم (8) فإن البيانات التي تم تجميعها عن طريق الاستبيانات موزعة توزيعا طبيعيا، وذلك لأن قيمة (sig) لمجموع الفقرات الخاصة باختبار كل فرضية أكبر من (0.05)، مما يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية في اختبار فرضيات الدراسة.

4 – 2 المبحث الثاني: وصف البيانات واختبار فرضيات الدراسة: -

4-2 –1 خصائص مفردات عينة الدراسة:

تم تحليل القسم الأول من الاستبانة لوصف توزيع عينة الدراسة وفقا الخصائص الشخصية والديموغرافية وكانت النتائج كما يلي:

أ) التخصص العلمي لعينة الدراسة

توضح التكرارات والنسب المئوية في جدول رقم (9) أن أكبر عدد من أفراد العينة تخصصهم العلمي هو المحاسبة، وبلغ عددهم (30) وبنسبة مئوية (68.2%) من عينة الدراسة، يليها الأفراد الذين تخصصهم إدارة أعمال بنسبة مئوية (15.9%) وبلغ عددهم (7) أفراد، في حين بلغ عدد المتخصصين في التمويل والمصارف (4) أفراد وبنسبة مئوية (9.1%)، وكان هناك فردا واحد تخصصه اقتصاد، أي ما يمثل نسب (2.3%)، أما الباقية وهي نسبة (4.5%) فهي تَخُص أصحاب التخصصات الأخرى وبلغ عددهم (2) فرد، ومما سبق نلاحظ أن التخصص العلمي لمعظم أفراد عينة الدراسة ملائم للوظيفة التي يشغلونها، ومناسب لطبيعة المهام التي يقومون بها، وهذا يضفي مزيدا من الثقة والدقة على البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

جدول رقم (9)

وصف توزيع عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	30	68.2%
اقتصاد	1	2.3%
إدارة أعمال	7	15.9%
تمويل والمصارف	4	9.1%
أخرى	2	4.5%
المجموع	44	100%

ب) الخبرة العملية

توضـــح التكرارات والنسـب المئويـة في الجدول رقم (10) أن أكـثر أفراد لديهم سنوات خبــرة من (5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (25%) وعدد (11) فرد، وكذلك الذين لهم سنوات خبرة من (20سنة فأكثر) بنسبة (25%) وعدد (11) فرد، يليها الأفراد الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات وبنسبة (20.5%)، أما عدد أفراد العينة الذين لديهم خبرة من (15 سنة إلى أقل من 20 سنة) فقد بلغ (8)أفراد وبنسبة مئوية (18.2%)، وبلغ أفراد العينة الذين لديهم خبرة من (10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) (5) أفراد أي بنسبة مئوية (11.4%)، ومما سبق نلاحظ أن عينة الدراسة ممثلة لفئات خبرة مختلفة الذي يمكن من الاستفادة من هذا الاختلاف في الدراسة.

الجدول رقم (10)
وصف توزيع عينة الدراسة وفق للخبرة العملية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	9	20.5%
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	11	25.0%
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنوات	5	11.4%
من 15 سنوات إلى أقل من 20 سنوات	8	18.2%
20 سنة فأكثر	11	25.0%
المجموع	44	100%

جـ) المؤهل العلمي

توضح التكرارات والنسب المئوية في الجدول رقم (11) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس بنسبة مئوية (59.1%) وبلغ عددهم (26) فردا، يليها حملة الدبلوم العالي بنسبة مئوية (15.9%)وبلغ عددهم (7) أفراد، ثم حملة الدبلوم المتوسط بنسبة (13.6%) وبعدد (6) أفراد، أما الباقية وهي نسبة (11.4%) فهي تخص حملة درجة الماجستير وبلغ عددهم (5) أفراد، ومما سبق يمكن القول

إن عينة الدراسة يتوفر فيها مؤهل علمي مناسب، الأمر الذي تزداد معه الثقة في النتائج التي سوف يتم التوصل إليها فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة.

جدول رقم (11)

وصف توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ماجستير	5	11.4%
دبلوم عالي	7	15.9%
بكالوريوس	26	59.1%
دبلوم متوسط	6	13.6%
المجموع	44	100%

د) مكـان العمـل

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (12) نجد أن نسبة (22.7%) من مجموع المشاركين في الدراسة وبعدد (10) أفراد يعملون بإدارة التفتيش، وأن نسبة (50%) من مجموع المشاركين في الدراسة وبعدد (19) فرد يعملون بإدارة المراجعة الداخلية، وأن نسبة (27.3%) وبعدد (15) فرد يعملون بإدارة الائتمان، وبذلك فإن عينة الدراسة تمثل جميع طبقات مجتمع الدراسة.

جدول رقم (12)

وصف توزيع عينة الدراسة وفق العمل

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
إدارة التفتيش	10	22.7%
إدارة المراجعة الداخلية	22	50.0%
إدارة الائتمان	12	27.3%
المجموع	44	100%

هـ) مدى الالمام بالمحاسبة الجنائية

فيما يخص مدى الالمام بالمحاسبة الجنائية ومن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (13) فإن ما نسبته (15.9%)لديهم إلمام قليل جدا بالمحاسبة الجنائية و (31.8%) لديهم المام قليل بالمحاسبة الجنائية و (36%)لديهم المام متوسط بالمحاسبة الجنائية و (13.6%) لديهم المام كبير بالمحاسبة الجنائية و (2.3%)لديهم المام كبير جدا بالمحاسبة الجنائية، ومن ذلك نستنتج أن معظم مفردات العينة وبنسبة52 % لديهم إلمام متوسط بالمحاسبة الجنائية، أو إلمام كبير جدا وكبير جدا.

جدول رقم (13)

وصف توزيع عينة الدراسة وفق لمدى الإلمام بالمحاسبة الجنائية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
قليل جدا	7	15.9%
قليل	14	31.8%
متوسط	16	36.4%
كبير	6	13.6%
كبير جدا	1	2.3%
المجموع	44	100%

4 – 2– 2 اختبار فرضيات الدراســـة

أولا: – نتائج التحليل الإحصائي الوصفي:

لاختبار فرضيات الدراسة تم الاسترشاد بنتائج التحليل الإحصائي الوصفي (الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية)، إذ تم تحديد دور تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي بموجب المتوسط الحسابي؛ لإجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات الدراسة، حيث تم تقسيم درجات الموافقة للمتوسطات الحسابية المتعلقة بإجابات الدراسة (الاستبيان) إلى خمسة مستويات كما هو مبين

بالجدول رقم (14)، وبما أن المقياس المستخدم في قياس إجابات الدراسة هو مقياس لكارت الخماسي فإن طول الفترة المستخدمة يساوي 5/4 أي حوالي 0.80 .

جدول رقم (14)
مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	حدود المقياس	
	الحد الأعلى	الحد الادنى
قليل جدا	1.79	1
قليل	2.59	1.80
متوسط	3.39	2.60
كبير	4.19	3.40
كبير جدا	5	4.20

أ) تقنية إجراء المقابلات

يبين الجدول رقم (15) نتائج التحليل الوصفي لإجابات المشاركين في الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور تقنية المقابلات التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

جدول رقم (15)

نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الأولى

م	تقنية إجراء المقابلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	درجة الموافقة
1	اختيار الوقت والمكـان المناسب لإجراء المقابلات مع موظفي المصرف ذوي العلاقة.	3.45	1.109	3	كبير
2	الاعداد للمقابلات من خلال الاستفسار عن عملاء المصرف وتصنيفهم إلى فئات وفق سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحـة.	3.50	1.110	2	كبير
3	القدرة على التحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محددة.	3.614	1.039	1	كبير
4	القدرة على فهم لغة الجسد وتحليل أسلوب الكلام وملامح الصوت للمستجوب.	3.34	1.256	5	متوسط
5	الاعداد للمقابلات من خلال الفهم والاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بقضايا الفساد والغش الخاصة بالائتمان التي حدثت في المصرف.	3.40	1.064	4	كبير
6	توثيق المقابلات ومراعاة النواحي القانونية الخاصة بإجراء المقابلات.	3.31	.809	6	متوسط
	تقنية المقابلات ككل	3.44	.788		كبير

من بيانات الجدول رقم (15) يتبين ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة بدور تقنية المقابلات في مكافحة غش الائتمان المصرفي يساوي (3.43) وبانحراف معياري (0.78) ويقع هذا المتوسط في درجة الموافقة (كبير)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل المشاركين في الدراسة على هذه العبارات.

يتبين من هذا الجدول أن عبارة "القدرة على التحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محددة " جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.61)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت للعبارة "توثيق المقابلات ومراعاة النواحي القانونية الخاصة بإجراء المقابلات " بمتوسط حسابي(3.31) .

ب) تقنية تحليل النسب المالية

يبين الجدول رقم (16) نتائج التحليل الوصفي لإجابات المشاركين في الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور تقنية تحليل النسب المالية التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

جدول رقم (16)

نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الثانية

م	تقنية تحليل النسب المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	درجة الموافقة
1	استخدام نسب مالية محددة يسهم في كشف الغش.	3.5682	.846	1	كبير
2	إجراء مقارنات بين النسب المالية للمصرف والمصارف المماثلة	3.5227	.901	3	كبير
3	تقييم العلاقات بين البنود المالية والبيانات غير المالية للمحفظـــة الائتمانيــة وفهم التوقعات وتحديد التناقضات يمكن أن يساعد على اكتشاف عمليات الغش في الائتمان.	3.5455	.819	2	كبير
	تقنية تحليل النسب المالية ككل	3.4470	.780		كبير

من بيانات الجدول رقم (16) يتبين لنا ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة بدور تقنية تحليل النسب المالية في مكافحة غش الائتمان المصرفي يساوي (3.44) وبانحراف معياري (0.78) ويقع هذا المتوسط في درجة الموافقة (كبير) ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل المشاركين في الدراسة على هذه العبارات.

يتبين من هذا الجدول أن عبارة "استخدام نسب مالية محددة "جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.56)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت للعبارة "إجراء مقارنات بين النسب المالية للمصرف والمصارف المماثلة " بمتوسط حسابي.(3.52)

جـ) تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي

يعرض الجدول رقم (17) نتائج التحليل الوصفي لإجابات المشاركين في الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

جدول رقم (17)

نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الثالثة

م	تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	درجة الموافقة
1	إجراء اختبارات إلكترونية تفصيلية لأرصدة الحسابات والمعاملات الائتمانية.	3.613	.920	2	كبير
2	التحديد الالكتروني للمعاملات الائتمانية ذات الأنماط غير الاعتيادية والتحري عنها بالرجوع للوثائق والمستندات المصدرية.	3.500	.952	3	كبير
3	إجراء اختبار عام لنظام الرقابة في الحاسب الآلي للتأكد من دقة النظم المحاسبية الالكترونية	3.727	.788	1	كبير
	تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي ككل	3.500	.878		كبير

من الجدول رقم (17) يتبين لنا ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة بدور تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي في مكافحة غش الائتمان يساوي (3.50) وبانحراف معياري (0.87) ويقع هذا المتوسط في درجة الموافقة (كبير)، وهذا يعكس أن هناك موافقة من قبل المشاركين في الدراسة على هذه العبارات.

يتبين من هذا الجدول أن عبارة "إجراء اختبار عام لنظام الرقابة في الحاسب الآلي للتأكد من دقة النظم المحاسبية الالكترونية "جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.72)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت للعبارة " التحديد الالكتروني للمعاملات الائتمانية ذات الأنماط غير الاعتيادية والتحري عنها بالرجوع للوثائق والمستندات المصدرية بمتوسط حسابي (3.50).

د) تقنية التنقيب في البيانات

يبين الجدول رقم (18) نتائج التحليل الوصفي لإجابات المشاركين في الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور تقنية التنقيب عن البيانات، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان.

جدول رقم (18)

نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الرابعة

م	تقنية التنقيب في البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	درجة الموافقة
1	الكشف عن طبيعة الأنماط الموجودة في البيانات الائتمانيــة مثل الارتباط أو الاتجاهات أو التباينات.	3.410	.923	3	كبير
2	تحليل كميات كبيرة من البيانات واستخلاص علاقات بينها، وتلخيصها إلى معلومات مفيدة	3.523	.875	2	كبير
3	استخراج البيانات الائتمانية الشاذة والتي تحتاج إلى مزيد من التحري حولها.	3.568	.997	1	كبير
	تقنية التنقيب في البيانات ككل	3.500	.833		كبير

من بيانات الجدول رقم يتبين لنا (18) ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة بدور تقنية التنقيب في البيانات في مكافحة غش الائتمان المصرفي يساوي (3.5) وبانحراف معياري (0.83) ويقع هذا المتوسط في درجة الموافقة (كبير)، وهذا يعكس موافقة المشاركين في الدراسة على هذه العبارات.

يتبين من هذا الجدول أن عبارة "استخراج البيانات الائتمانية الشاذة والتي تحتاج إلى مزيد من التحري حولها" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.56)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت للعبارة "الكشف عن طبيعة الأنماط الموجودة في البيانات الائتمانية مثل الارتباط أو الاتجاهات أو التباينات " بمتوسط حسابي (3.41).

هـ) تقنية تحليل مصادر واستخدامات الأموال

يبين الجدول رقم (19) نتائج التحليل الوصفي لإجابات المشاركين في الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور تقنية تحليل مصادر واستخدامات الأموال، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

جدول رقم (19)

نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الخامسة

م	خامسا -:تحليل مصادر واستخدامات الأموال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	درجة الموافقة
1	فحص المستندات المتعلقة بمنح الائتمان والتأكد من سلامتها من الناحية المحاسبية والقانونية.	3.796	0.930	4	كبير
2	فحص المستندات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية	4.023	0.849	1	كبير
3	فحص ملكية الضمانات(سندات الملكية) والتأكد من صحتها	3.909	1.156	2	كبير
4	فحص المعلومات الخاصة بالمنشآت التي تم منح ائتمان لها للتأكد من قدرتها على ممارسة نشاطها وتحقيق الأرباح وتسديد التزاماتها.	3.841	0.987	3	كبير
	تقنية تحليل مصادر واستخدامات الأموال ككل	3.892	0.867		كبير

من بيانات الجدول رقم (19) يتبين لنا ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة بدور تقنية تحليل مصادر واستخدامات الأموال في مكافحة غش الائتمان المصرفي يساوي (3.89) وبانحراف معياري (0.867) ويقع هذا المتوسط في درجة الموافقة (كبير)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل المشاركين في الدراسة على هذه العبارات.

يتبين من هذا الجدول أن عبارة "فحص المستندات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.02)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت للعبارة "فحص المعلومات الخاصة بالمنشآت التي تم منح ائتمان لها للتأكد من قدرتها على ممارسة نشاطها، وتحقيق الأرباح، وتسديد التزاماتها "بمتوسط حسابي (3.89).

و) تقنية قانون بنفورد

يبين الجدول رقم (20) نتائج التحليل الوصفي لإجابات المشاركين في الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور تقنية قانون بنفورد، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

جدول رقم (20)
نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية السادسة

م	سادسا: قانون بنفورد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	درجة الموافقة
1	دراسة الأعداد والتحليل الرقمي في الكشوفات الائتمانية بهدف اكتشاف التلاعب	3.205	1.001	3	متوسط
2	القدرة على تحليل كامل البيانات الائتمانية وتحديد العينة المختارة بدقة بدلا من اعتماد اسلوب العينات العشوائية.	3.227	1.179	2	متوسط
3	تحليل التكرار أو الشذوذ في البيانات الائتمانية	3.273	1.019	1	متوسط
	تقنية قانون بنفورد ككل	3.235	.9580		متوسط

من بيانات الجدول رقم (20) يتبين ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة بدور تقنية قانون بنفورد في مكافحة غش الائتمان المصرفي يساوي (3.23) وبانحراف معياري (0.958) ويقع هذا المتوسط في درجة الحياد (متوسط)، وهذا يعكس حياد المشاركين في الدراسة على هذه العبارات.

يتبين من هذا الجدول أن عبارة "تحليل التكرار أو الشذوذ في البيانات الائتمانية "جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.27)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت للعبارة "دراسة الأعداد والتحليل الرقمي في الكشوفات الائتمانية بهدف اكتشاف التلاعب" بمتوسط حسابي (2.20).

ز) تقنية تصميم وتقييم أساليب الوقاية ومنع الغش ومعالجة أثاره

يبين الجدول رقم (21) نتائج التحليل الوصفي لإجابات المشاركين في الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور تقنية تصميم، وتقييم أساليب الوقاية، ومنع الغش، ومعالجة أثاره، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

جدول رقم (21)
نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية السابعة

م	سابعا : تصميم وتقييم أساليب الوقاية ومنع الغش ومعالجة أثاره	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	درجة الموافقة
1	التأكد من الالتزام بأخلاقيات المهنية عند منح الائتمان (الصدق-الأمانة)	3.409	1.335	4 مكرر	كبير
2	تقييم أساليب الرقابة الداخلية واختبار فاعليتها.	3.591	1.085	1	كبير
3	دراسة وتحديد الأساليب التي استخدمت للغش بهدف تصميم إجراءات تمنع أو تقلل من الغش.	3.409	1.187	4	كبير
4	تعديل الإجراءات والعمليات التشغيلية اللازمة لتفعيل نظام الرقابة الداخليــة بحيث يكفل تخفيض أو منع ارتكاب الغش مستقبلا.	3.546	1.190	2	كبير
	تقدير الخسائر الناجمة عن عمليات غش الائتمان والبحث عن أفضل الطرق لمعالجة أثاره	3.432	1.149	3	كبير
	تقنية تصميم وتقييم أساليب الوقاية ومنع الغش ككل	3.477	1.037		كبير

من بيانات الجدول رقم (**21**) يتبين ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة بدور تقنية تصميم، وتقييم أساليب الوقاية، ومنع الغش، ومعالجة آثاره في مكافحة غش الائتمان المصرفي يساوي (3.47) وبانحراف معياري(1.03) ويقع هذا المتوسط في درجة الموافقة (كبير)، وهذا يعكس أن هناك موافقة من قبل المشاركين في الدراسة على هذه العبارات.

يتبين من هذا الجدول أن عبارة " تقييم أساليب الرقابة الداخلية واختبار فاعلية تشغيلها "جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.59)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت لعبارة " التأكد من الالتزام بأخلاقيات المهنية عند منح الائتمان " بمتوسط حسابي (3.40).

هـ – الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية

يعرض الجدول رقم (22) نتائج التحليل الوصفي لإجابات المشاركين في الدراسة حول العبارات المتعلقة بوجود صعوبات في البيئة المصرفية الليبية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية .

جدول رقم (22)
نتائج التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الرئيسة الثانية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	درجة الموافقة
1	صعوبات تتعلق بالقوانين المصرفية الحالية للتعاقد مع محاسبين جنائيين متخصصين لمكافحة غش الائتمان	3.454	0.951	4	كبير
2	صعوبات تتعلق باستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قـبل محاسبين جنائيين متخصصين إلى جانب وجود أجهزة رقابية أخرى	3.136	1.173	6	متوسط
3	صعوبات من ناحية شبكة الاتصالات الحالية المستخدمة من قبل مصرفكم لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية	3.522	1.022	3	كبير
4	صعوبات من ناحية الارشيف الالكتروني المستخدم من قبل مصرفكم لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية	3.795	1.111	1	كبير
5	صعوبات تتعلق بالكوادر الوظيفية المصرفيـــة الحاليـة للتعامل مع محاسبين جنائيين	3.659	1.199	2	كبير
6	صعوبات تتعلق بالنظام القضائي الحالي للتعامـل مع محاسبين جنائيين	3.363	1.058	5	متوسط
	الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية ككل	3.488	0.652		كبير

من بيانات الجدول رقم (22) يتبين ما يلي-:

إن المتوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة بمدى وجود صعوبات في البيئة المصرفية الليبية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية يساوي (3.48) وبانحراف معياري (0.65) ويقع هذا المتوسط في درجة الموافقة (كبير)، وهذا يعكس موافقة المشاركين في الدراسة على هذه العبارات.

يتبين من هذا الجدول إن عبارة "صعوبات من ناحية الارشيف الالكتروني المستخدم من قبل مصرفكم لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية " جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.79)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت لعبارة " صعوبات تتعلق باستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قـبل محاسبين جنائيين متخصصين إلى جانب وجود أجهزة رقابية أخرى " بمتوسط حسابي (3.13) .

ثانيا :- نتائج اختبار (T)

كما يمكن استخدام اختبار (**T**) لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك نظرا لتحقق شروط استخدام هذا الاختبار، وهو أنه يجب أن يكون توزيع المتغير المراد إجراء اختبار على متوسطه يتبع التوزيع الطبيعي ويمكن أن يستعاض بهذا الشرط بزيادة حجم العينة، وتعتبر العينة من حجم (30) عينة كبيرة، ولتطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة تم استخدام متوسط مقياس ليكرث الخماسي في قياس مستوى إجابات عينة الدراسة، والذي يساوي (3) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم أكثر أم أقل، ويتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة إذا كانت القيمة المطلقة لـ **T**المحسوبة أكبر من قيمة **T** الجدولية عند مستوى ثقة 0.05 ودرجة حرية 43، أو استخدام قيمة P-value والتي يتم احتسابها مباشرة بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، حيث نرفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة $Sig \leq 0.05$.

أ - الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة:

قد تمت صياغة الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة في صورتها الصفرية والبديلة، بحيث يتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار الفرضية الصفرية لتحديد قبولها، أو رفضها كما في الآتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور لتقنيات المحاسبة الجنائية التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$، ويمكن صياغة الفرضية إحصائيا كما يلي:

$$H_0: \mu < 3$$

الفرضية البديلة :يوجد دور لتقنيات المحاسبة الجنائية التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ ، وتم صياغتها احصائيا كما يلي:

$$H_1: \mu \geq 3$$

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة تمت صياغة سبع فرضيات فرعية وتطبيق الاختبار عليها على النحو التالي:

ب - الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الصفرية :لا يوجد دور لتقنية المقابلات التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ ، وتم صياغتها إحصائيا كما يلي:

$$H_0: \mu < 3$$

الفرضية البديلة :يوجد دور لتقنية المقابلات التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ ، وتم صياغتها إحصائيا كما يلي

$$H_1: \mu > 3$$

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى فقد تم استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة، والتوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (23)

جدول رقم (23)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

م	تقنية المقابلات	T	df	Sig	متوسط الاختلاف	الاختلاف عند درجة% 95	
						الأقل	الاعلى
1	اختيار الوقت والمكان المناسب	2.718	43	.009	.455	.117	.792
2	الاعداد الجيد للمقابلات	2.987	43	.005	.500	.163	.838
3	طرح أسئلة مهنية محددة	3.917	43	.000	.614	.298	.930
4	فهم لغة الجسد وتحليل أسلوب الكلام	1.800	43	.079	.341	.041-	.723
5	الفهم والاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بقضايا الفساد والغش	2.552	43	.014	.409	.086	.732
6	معرفة أساليب توثيق المقابلات	2.546	43	.015	.318	.066	.570
	تقنية المقابلات ككل	3.697		.001	.439	.200	.679

فمن خلال الجدول رقم (23) نجد أن قيمة T المحسوبة تساوي (3.697) عند مستوى الثقة (95%) وبما أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.67) فإن معالم الفرضية تقع خارج منطقة قبول الفرضية الصفرية ويؤكد هذه النتيجة قيمة Sig وهي أقل من (0.05) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور لتقنية المقابلات التي يقوم بها محاسبين جنائيين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$.

ج – الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور لتقنية تحليل النسب المالية التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$، وتم صياغتها كما يلي:

$$H_0: \mu < 3$$

الفرضية البديلة :يوجد دور لتقنية تحليل النسب المالية التي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$، وتم صياغتها إحصائيا كما يلي:

$$H_1: \mu > 3$$

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية فقد تم استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة، والتوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (24)

جدول رقم (24)
نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

م	تقنية تحليل النسب المالية	T	df	Sig	متوسط الاختلاف	الاختلاف عند درجة% 95	
						الأقل	الأعلى
1	**استخدام نسب مالية محددة**	4.454	43	.000	.546	.310	.825
2	**إجراء مقارنات بين النسب المالية**	3.845	43	.000	.341	.248	.797
3	**تقييم العلاقات بين البنود المالية والبيانات الغير مالية**	4.413	43	.000	.455	.296	.794
	تقنية تحليل النسب المالية ككل	3.798	43	.000	.447	.209	.684

فمن خلال الجدول رقم (24) نجد أن قيمة T المحسوبة تساوي (3.79) عند مستوى الثقة (95%) وبما إن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.67) مما يعني رفض الفرضية الصفرية ويؤكد هذه النتيجة قيمة Sig وهي أقل من (0.05) ، وبذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور لتقنية تحليل النسب المالية، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$

د – الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور لتقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية$\alpha = 0.05$ ، وتم صياغتها كما يلي:

$$H_0: \mu < 3$$

الفرضية البديلة: يوجد دور لتقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ وتم صياغتها إحصائيا كما يلي:

$$H_1: \mu > 3$$

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة فقد تم استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة، والتوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم **(25)**

جدول رقم (25)
نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

م	تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي	T	df	Sig	متوسط الاختلاف	الاختلاف عند درجة% 95	
						الأقل	الأعلى
1	إجراء اختبارات إلكترونية للأرصدة الائتمانية	4.42	43	.000	.61	.33	.89

2	**التحديد الالكتروني للمعاملات الائتمانية الغير اعتيادية**	3.48	43	.001	.50	.21	.79
3	**إجراء اختبار عام لنظام الرقابة في الحاسب الآلي**	6.12	43	.000	.73	.48	.96
	تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي ككل	3.77	43	.000	.50	.24	.75

ومن خلال الجدول رقم (25) نجد إن قيمة T المحسوبة تساوي (3.77) عند مستوى الثقة (95%) وبما إن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.67) فإن معالم الفرضية تقع خارج منطقة قبول الفرضية الصفرية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة Sig وهي أقل من (0.05) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور لتقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$.

هـ – الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضيـة الصفريـة: لا يوجد دور لتقنية التنقيب عن البيانات، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائي $\alpha = 0.05$، وتم صياغتها كما يلي:

$$H_0: \mu < 3$$

الفرضية البديلة :يوجد دور لتقنية التنقيب عن البيانات، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$، وتم صياغتها إحصائيا كما يلي :

$$H_1: \mu > 3$$

ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة فقد تم استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة، والتوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (26)

جدول رقم (26)
نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

م	تقنية التنقيب عن البيانات	T	df	Sig	متوسط الاختلاف	الاختلاف عند درجة 95%	
						الأقل	الأعلى
1	الكشف عن طبيعة الأنماط الموجودة في البيانات الائتمانية مثل الارتباط أو التباينات	2.940	43	.005	.409	.689	.689
2	تحليل كميات كبيرة من البيانات وتلخيصها إلى معلومات مفيدة	3.959	43	.000	.522	.789	.789
3	استخراج البيانات الائتمانية الشاذة	3.778	43	.000	.568	.871	.264
	تقنية التنقيب عن البيانات ككل	3.978	43	.000	.500	.753	.250

ومن خلال الجدول رقم (26) نجد إن قيمة T المحسوبة تساوي (3.97) عند مستوى الثقة (95%) وبما إن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.67) مما يعني رفض الفرضية الصفرية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة Sig وهي أقل من (0.05)، وبذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور لتقنية التنقيب في البيانات والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية α = 0.05.

و – الفرضية الفرعية الخامسة

الفرضية الصفرية : لا يوجد دور لتقنية مصادر واستخدامات الأموال، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية α =0.05، وتم صياغتها كما يلي:

$$H_0: \mu < 3$$

الفرضية البديلة : يوجد دور لتقنية مصادر واستخدامات الأموال، والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائي α = 0.05، وتم صياغتها إحصائيا كما يلي:

$$H_1: \mu > 3$$

ولاختبار الفرضية الفرعية الخامسة فقد تم استخدام اختبارT في حالة عينة واحدة، والتوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (27).

جدول رقم (27)
نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

م	تقنية مصادر واستخدامات الأموال	T	df	Sig	متوسط الاختلاف	الاختلاف عند درجة 95%	
						الأقل	الأعلى
1	فحص مستندات منح الائتمان والتأكد من سلامتها من الناحية المحاسبية والقانونية.	5.676	43	.000	.795	.513	1.078
2	فحص مستندات التسهيلات الائتمانية ذات المبالغ الكبيرة للتأكد من سمعة الأطراف التي حصلت على الائتمان	7.993	43	.000	1.02	.765	1.281
3	فحص ملكية الضمانات (سندات الملكية)	5.209	43	.000	.909	.557	1.261
4	فحص المعلومات الخاصة بالمنشآت التي تم منح ائتمان لها للتأكـــد من قدرتها على تحقيق الأرباح وتسديد التزاماتها	5.652	43	.000	.841	.541	1.141
	تقنية مصادر واستخدامات الأموال ككل	6.89		.000	.892	.628	1.155

ومن خلال الجدول رقم (27) نجد إن قيمة T المحسوبة تساوي (6.89) عند مستوى الثقة(95%) وبما إن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.67) فإن معالم الفرضية تقع خارج منطقة قبول الفرضية الصفرية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة Sig وهي أقل من (0.05) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور لتقنية مصادر واستخدامات الأموال والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية

$\alpha = 0.05$.

هـ – الفرضية الفرعية السادسة

الفرضية الصفرية :لا يوجد دور لتقنية قانون بنفورد والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$، وتم صياغتها كما يلي:

$$H_0: \mu < 3$$

الفرضية البديلة :يوجد دور لتقنية قانون بنفورد والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائيةα = 0.05، وتم صياغتها كما يلي:

$$H_1: \mu > 3$$

ولاختبار الفرضية الفرعية السادسة فقد تم استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة، والتوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم.(28)

جدول رقم (28)
نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة

م	تقنية قانون بنفورد	T	df	Sig	متوسط الاختلاف	الاختلاف عند درجة% 95	
						الأقل	الأعلى
1	دراسة الأعداد وتحليل الكشوفات الائتمانية بهدف اكتشاف التلاعب	1.354	43	.183	.205	.100-	.509
2	تحديد العينة المختارة بدقة	1.279	43	.208	.227	.131-	.586
3	تحليل الشذوذ في البيانات الائتمانية	1.774	43	.083	.273	.037-	.583
	تقنية قانون بنفورد ككل	1.626	43	.111	.235	.056-	.526

ومن خلال الجدول رقم (28) نجد إن قيمة T المحسوبة تساوي (1.62) عند مستوى الثقة (95%) وبما إن قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية (1.67) إذن فإن معالم الفرضية تقع في منطقة قبول الفرضية الصفرية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة Sig، وهي أكبر من (0.05) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية، والتي تنص على لا يوجد دور لتقنية قانون بنفورد والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية α = 0.05

حـ – الفرضية الفرعية السابعة

الفرضية الصفرية :لا يوجد دور لتقنية تقييم، وتصميم أساليب الوقاية من الغش، ومنعه، ومعالجة أثاره والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائيةα = 0.05، وتم صياغتها إحصائيا كما يلي:

$$H_0: \mu < 3$$

الفرضية البديلة :يوجد دور لتقنية تقييم وتصميم أساليب الوقاية من الغش ومنعه ومعالجة أثاره والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية α = 0.05، وتم صياغتها إحصائيا كما يلي:

$$H_1: \mu > 3$$

ولاختبار الفرضية الفرعية السابعة فقد تم استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة، والتوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (29)

جدول رقم (29)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة

م	تقنية تقييم أساليب الوقاية من الغش ومنعه ومعالجة أثاره	T	df	Sig	متوسط الاختلاف	الاختلاف عند درجة% 95	
						الأقل	الأعلى
1	التأكد من الالتزام بأخلاقيات المهنية	2.033	43	.048	.409	.003	.815
2	تقييم أساليب الرقابة الداخلية واختبار فاعلية تشغيلها	3.612	43	.001	.591	.261	.921
3	دراسة الأساليب التي استخدمت في الغش بهدف تصميم إجراءات تمنع أو تقلل من خطر الغش	2.285	43	.027	.409	.048	.770
4	تفعيل نظام الرقابة الداخليــة بحيث يكفل تخفيض أو منع الغش	3.040	43	.004	.545	.184	.907
5	تقدير الخسائر الناجمة عن عمليات الغش الائتمان والبحث عن أفضل الطرق لمعالجة أثاره	2.492	43	.017	.432	.082	.781
	تقنية تقييم أساليب الوقاية من الغش ومنعه ومعالجة أثاره ككل	3.052		.004	.477	.161	.792

ومن خلال الجدول رقم (29) نجد إن قيمة T المحسوبة تساوي (3.05) عند مستوى الثقة (95%) وبما إن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.67) فإن معالم الفرضية تقع خارج منطقة قبول الفرضية الصفرية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة Sig وهي أقل من (0.05) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على يوجد دور لتقنية تقييم، وتصميم أساليب الوقاية من الغش، ومنعـه، ومعالجة أثاره والتي يقوم بها محاسبين جنائيين متخصصين في مكافحة غش الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة إحصائية α= 0.05 .

ط –الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة:

قد تمت صياغة الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة في صورتها الصفرية والبديلة، بحيث يتم اختبار فرضية الدراسة من خلال اختبار الفرضية الصفرية لتحديد قبولها، أو رفضها كما في الآتي:

الفرضية الصفرية: لا توجد صعوبات في البيئة المصرفية الليبية تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين متخصصين في مجال مكافحة غش الائتمان من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان، والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية عند مستوى دلالة إحصائية α = 0.05

ويمكن صياغة الفرضية إحصائيا كما يلي:

$$H_0: \mu < 3$$

الفرضية البديلة :توجد صعوبات في البيئة المصرفية الليبية تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين متخصصين في مجال مكافحة غش الائتمان من وجهة نظر موظفي إدارات الائتمان والمراجعة الداخلية، والتفتيش بمصرف الجمهورية عند مستوى دلالة إحصائية α = 0.05،

ويمكن صياغة الفرضية إحصائيا كما يلي:

$$H_0: \mu > 3$$

ولاختبار الفرضية الرئيسة الثانية فقد تم استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة، والتوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (30)

جدول رقم (30)
نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

م	الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية	T	df	Sig	متوسط الاختلاف	الاختلاف عند 95 %	
						الأقل	الأعلى
1	صعوبات تتعلق بالقوانين المصرفية الحالية للتعاقد مع محاسبين جنائيين لمكافحة غش الائتمان	3.170	43	.003	.454	.165	.743
2	صعوبات تتعلق باستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين متخصصين إلى جانب وجود أجهزة رقابية أخرى	0.771	43	.445	.136	-.220-	.493
3	صعوبات من ناحية شبكة الاتصالات الحالية المستخدمة من قبل مصرفكم لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية	3.390	43	.002	.522	.211	.833
4	صعوبات من ناحية الارشيف الالكتروني المستخدم من قبل مصرفكم لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية	4.746	43	.000	.795	.457	1.133
	صعوبات تتعلق بالكوادر الوظيفية المصرفية الحالية محاسبين جنائيين	3.644	43	.001	.659	.294	1.023
6	صعوبات تتعلق بالنظام القضائي الحالي للتعامل مع محاسبين جنائيين	2.279	43	.028	.363	. 418	.685
	الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية ككل	4.968	43	.000	.488	.2903	.687

ومن خلال الجدول رقم (30) نجد إن قيمة T المحسوبة تساوي (4.96) عند مستوى الثقة (95%) وبما إن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.67) إذن فإن معالم الفرضية تقع في منطقة قبول الفرضية البديلة، وبذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على " توجد صعوبات في البيئة المصرفية الليبية تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين في مجال مكافحة غش الائتمان المصرفي" عند مستوى دلالة إحصائية.α = 0.05

ي: الفرضية الرئيسة الثالثة

من أجل اختبار السؤال الثالث الذي ينص على "هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية المتعلقة (بتقنية إجراء

المقابلات – تقنية تحليل النسب المالية – تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي– تقنية التنقيب عن البيانات– تقنية تحليل مصادر واستخدامات الأموال– تقنية قانون بنفورد– تقنية تقييم أساليب الرقابة الداخلية واختبار فاعليتها) بسبب متغير (الإدارات المصرفية)" ، تم اختبار دلالة الفروق بين استجابات مفردات العينة، وذلك لكل بعد من أبعاد الدراسة، والأبعاد ككل باستخدام اختبار كروس كال واليس (***Kruskal Wallis H Test***) اللابارامتري كما هو موضح في الجدول رقم (31) وذلك كما يلي:

جدول رقم (31)

نتائج اختبار كروس كال واليس (*Kruskal Wallis H Test*) حول مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية بسبب متغير الإدارات المصرفية لأبعاد الدراسة وفق متغير الإدارات المصرفية

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	العدد	متوسط الرتب	إحصائي الاختبار (χ^2)	مستوى الدلالة *sig*
تقنية إجراء المقابلات.	إدارة التفتيش	10	27.60	3.185	0.203
	إدارة المراجعة الداخلية	22	19.27		
	إدارة الائتمان	12	24.17		
تقنية تحليل النسب المالية	إدارة التفتيش	10	25.80	0.938	0.612
	إدارة المراجعة الداخلية	22	22.02		
	إدارة الائتمان	12	20.63		
تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي	إدارة التفتيش	10	19.95	0.913	0.633
	إدارة المراجعة الداخلية	22	22.25		
	إدارة الائتمان	12	25.08		
تقنية التنقيب عن البيانات	إدارة التفتيش	10	20.95	1.390	0.499
	إدارة المراجعة الداخلية	22	21.20		
	إدارة الائتمان	12	26.17		
تقنية تحليل مصادر واستخدامات الأموال	إدارة التفتيش	10	23.75	0.504	0.777
	إدارة المراجعة الداخلية	22	21.14		
	إدارة الائتمان	12	23.96		
تقنية قانون بنفورد	إدارة التفتيش	10	15.75	4.010	0.135
	إدارة المراجعة الداخلية	22	23.50		
	إدارة الائتمان	12	26.29		
تقنية تقييم أساليب الرقابة الداخلية واختبار فاعليتها	إدارة التفتيش	10	17.45	2.012	0.366
	إدارة المراجعة الداخلية	22	23.95		
	إدارة الائتمان	12	24.04		
جميع الابعاد	إدارة التفتيش	10	19.10	1.633	0.442
	إدارة المراجعة الداخلية	22	22.11		
	إدارة الائتمان	12	26.04		

الجدول (31) يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية المتعلقة بكل بعد من أبعاد الدراسة، أو على المستوى الكلي للأبعاد، حيث بلغت مستوى الدلالة لكل بعد من أبعاد الدراسة، أو هذه الأبعاد ككل أكبر من 0.05، وبذلك لا يكون لمتغير الإدارات المصرفية أي تأثير على استجابات مفردات عينة الدراسة حول إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية، وهذا يعود إلى إن جميع العاملين بالإدارات محل الدراسة بمصرف الجمهورية لديهم تقارب في وجهات النظر حول إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية.

ك:- الفرضية الرئيسة الرابعة

من أجل اختبار السؤال الرابع الذي ينص على "هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول **وجود صعوبات في البيئة المصرفية الليبية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين في مكافحة غش الائتمان** بسبب متغير (الإدارات المصرفية)"

والجدول رقم (32) يبين نتائج **اختبار كروسكال واليس (*Kruskal Wallis H Test*) حول مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية حول الصعوبات في البيئة المصرفية بسبب متغير الإدارات المصرفية للفرضية الرئيسة الرابعة .**

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة

الجدول رقم (32)

	مصدر التباين	العدد	متوسط الرتب	احصائي الاحتمال (χ^2)	مستوى الدلالة sig
الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين في مكافحة غش الائتمان	إدارة التفتيش	10	15.30	4.317	0.115
	إدارة المراجعة الداخلية	22	23.86		
	إدارة الائتمان	12	26.00		

الجدول (32) يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين

في مكافحة غش الائتمان، حيث بلغت مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبذلك لا يكون لمتغير الإدارات المصرفية أي تأثير على استجابات مفردات عينة الدراسة حول الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين في مكافحة غش الائتمان، وهذا قد يعود إلى أن جميع العاملين بالإدارات محل الدراسة بمصرف الجمهورية لديهم تقارب في وجهات النظر حول وجود صعوبات في البيئة المصرفية الليبية.

النتائج والتوصيات

أولا: – النتـــائج

تمكن الباحث بعد الاطلاع على الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن خلال التحليل الوصفي والإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية من التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

النتائج الميدانية للدراسة: –

1- **لتقنيات المحاسبة الجنائية دور مهم في مكافحة غش الائتمان المصرفي وحماية أموال المودعين بالمصرف، وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمه من أدوات مهمة وضرورية تلعب دورا فعالا في مجال مكافحة عمليات الغش والفساد المالي،** ويمكن ترتيب هذه التقنيات وفقا لدورها في مكافحة غش الائتمان المصرفي، وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

أ– تلعب تقنية مصادر واستخدامات الأموال دورا بارزا في مكافحة غش الائتمان المصرفي، حيث توافقت هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت إليه دراسة **(برزإن وخلف،2016)** من نتائج، والتي أظهرت إن هناك دورا مهما للمحاسبة الجنائية في مكافحة الجرائم المالية من خلال امتلاكها مجموعة من المهارات، والأساليب، والتي من بينها أسلوب تحليل مصادر واستخدامات الأموال، وأسلوب التحليل الزمني للعمليات، وأسلوب تعقب التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة .

ب – وجود دور مهم لتقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي في مكافحة غش الائتمان المصرفي، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت إليه دراسة **(الجبوري والخالدي، 2013)** من نتائج والتي أظهرت أن اكتشاف عمليات الغش يتطلب استخدام تقنيات مثل تقنية أدوات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي، إذ تعمل هذه التقنية على جذب الانتباه نحو البنود المالية التي تظهر سلوكا غير اعتيادي، أو غير طبيعي، الأمر الذي يتطلب ضرورة الفحص والتحري عنها؛ لاكتشاف ما إذا كانت تدل على وجود غش أو خطأ.

جـ – تلعب تقنية التنقيب في البيانات دورا مهما في مكافحة غش الائتمان المصرفي، وتوافقت هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت إليه دراسة **(ناصر وأحمد،2017)** من نتائج، والتي أظهرت أن هناك أهمية لاستخدام تقنيات التنقيب عن البيانات في إجراء عمليات المراجعة الحسابية للبيانات المالية بشكل عام، وفي اكتشاف عمليات الغش التي تحدث في المعاملات المالية بشكل خاص.

د – وجود دور فعال لتقنية تصميم وتقييم أساليب الوقاية من الغش، واكتشافه، ومعالجة أثاره، في مكافحة عمليات غش الائتمان المصرفي، حيث اتفقت هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت إليه دراسة **(قمبر،2017)** من نتائج، والتي أظهرت أنه يمكن استخدام تقنية تصميم، وتقييم أساليب الوقاية من الغش، واكتشافه، ومعالجة أثاره، لما توفره هذه التقنية من المهارات، والقدرات، والمعارف المتخصصة الحديثة في مكافحة الفساد المالي.

هـ – وجود دور لتقنية تحليل النسب المالية في مكافحة عمليات غش الائتمان المصرفي حيث اتفقت هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت إليه دراسة **(*Coderre, 2002*)** من نتائج والتي أظهرت إن استخدام تحليل النسب المالية يمكن إن يسلط الضوء على عمليات الغش الخفي حتى لو كإن هناك ملايين المعاملات الائتمانية، وذلك من خلال تركيز عمليات الفحص على عدد قليل من المعاملات الائتمانية غير العادية (الشاذة).

و– تلعب تقنية المقابلات دورا في مكافحة عمليات غش الائتمان المصرفي، وتتوافق هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت إليه دراسة **(*Graan, 2018*)** من نتائج، والتي أظهرت أنه مع الزيادة العالمية في معدلات الجريمة المالية، والاقتصادية، أصبحت تقنية المقابلات، والتي يقوم بها المحاسب الجنائي عنصرا حاسما في عملية التحقيقات الجنائية التي تهدف إلى اكتشاف المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم وتقديمهم للقضاء.

2- عدم وجود دور لقانون بنفورد في مكافحة غش الائتمان المصرفي، وذلك من وجهة نظر موظفي إدارة الائتمان والمراجعة الداخلية، والتفتيش بالإدارة العامة بمصرف الجمهورية : وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة **(الشمري وأخرون،2017)** ودراسة **(عابد، 2018)** من نتائج والتي أظهرت إن قانون بنفورد يعد أداة رقابية لتقدير المخاطر في المعاملات المالية، وما ينجم عنها من آثار، بالإضافة إلى دوره الأساسي في اكتشاف مظاهر الغش المالي، وتختلف أيضا عن النتيجة التي توصلت إليها دراسة ***(Association of Certified Fraud Examiners,2011)*** والتي أظهرت إن قانون بنفورد يساعد المحاسبين الجنائيين على تقليل" فجوة التوقعات" إلى الحد الأدنى وذلك من خلال زيادة فرصهم في اكتشاف عمليات الغش، حيث يسهم في عملية اختيار العينات بشكل أفضل، الأمر الذي يساعد على التركيز على المناطق الاحتيالية، أو غير الاعتيادية.

3- أظهرت الدراسة الميدانية وجود عدد من الصعوبات التي تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في البيئة المصرفية الليبية في الوقت الحالي، والتي كانت كالآتي:

أ - عدم وجود ارشيف إلكتروني للمصرف، والذي يعد من المتطلبات الأساسية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية .

ب - عدم ملائمة الكوادر الوظيفية المصرفية الحالية للتعامل مع محاسبين جنائيين.

جـ - ضعف شبكة الاتصالات المستخدمة من قبل المصرف.

د - قصور في النظام القضائي، والقوانين، والتشريعات المصرفية الحالية .

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما تم عرضه في دراسة (بن قدارة) محافظ مصرف ليبيا المركزي السابق حيث أشار إلى وجود تشوهات، ونواحي قصور تعاني منها المصارف التجارية في ليبيا، والتي من بينها ضعف كفاءة الكوادر الوظيفية وضعف التقنية المستخدمة في المصارف الليبية بالإضافة إلى قصور في القوانين والتشريعات المصرفية الليبية (***https://cbl.gov.ly***).

4- أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك حاجة ملحة من جانب المفتشين والمراجعين الداخليين إلى خدمات المحاسبة الجنائية وتقنياتها؛ نظرا لأهميتها ودورها في مكافحة الغش، والتلاعب في المعاملات المالية، خاصة في ظل انتشار الفساد في القطاع المصرفي في ليبيا، من خلال الزيارة الميدانية واستطلاع آراء عدد من المفتشين والمراجعين الداخليين بالمصرف عند توزيع الاستبانة، حيث اتضح للباحث رغبة، وحاجة الإدارات الرقابية إلى مثل هذه التقنيات نظرا لكثرة قضايا الغش في المعاملات المصرفية، والذي أصبح يهدد بقاء المصارف وأموال المودعين بها، وبالتالي فإن الحاجة إلى المحاسبة الجنائية فرضتها التحديات التي تواجه مجال الأعمال، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (***Okafor & Andrew, 2016***) من نتائج، والتي توصلت إلى وجوب إيلاء الاهتمام لمسألة الحد من الغش في القطاع المصرفي باستخدام مهارات المحاسبة الجنائية، مثل التحليل وتكنولوجيا المعلومات (***IT***) والفحص، والتدقيق، والمحاسبة، وتقع على عاتق إدارة المصارف مسؤولية استخدام محاسب جنائي للحد من الغش ومنعه في الصناعة المصرفية، وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت إليه دراسة (***Bassey, 2018***) من نتائج، والتي خلصت إلى وجود دور مهم تلعبه المحاسبة الجنائية في منع الجرائم والفساد في القطاع المصرفي، حيث يتطلب الحدوث المتزايد في عمليات الغش في بيئة الأعمال الحديثة خدمات المحاسبة الجنائية، وتقنياتها لكشف الأنشطة الاحتيالية داخل وخارج المصارف.

النتائج النظرية للدراسة: -

1- أظهرت الدراسة النظرية إن مستوى الوعي والإدراك بأهمية ودور المحاسبة الجنائية، وتقنياتها في مكافحة الفساد المالي بدأ يزداد في الدول العربية، وذلك من خلال إدراج مفردات المحاسبة الجنائية ضمن مقررات المحاسبة في بعض الجامعات العربية على مستوى الدراسات العليا بالإضافة إلى القيام بالدورات التدريبية، والتأهيلية في مجال المحاسبة الجنائية، من خلال استعراض الباحث للدراسات النظرية وما تضمنته من أدبيات، ودراسات سابقة متعلقة بالمحاسبة الجنائية، اتضح للباحث تزايد مستوى

الوعي والإدراك لأهمية المحاسبة الجنائية، وتقنياتها، والخدمات التي تقدمها في السنوات الأخيرة في الدول العربية حيث تم إدراج مقررات المحاسبة الجنائية ضمن مقررات المحاسبة في عدد من الجامعات العربية، وظهور عدد من الدوريات العلمية والرسائل الجامعية المتعلقة بهذا المجال، وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت إليه دراسة **(محمود وداوود، 2014)** من نتائج، والتي أشارت إلى إن وجود مجال المحاسبة الجنائية والاهتمام به يعد ضرورة، باعتباره أداة تقف بوجه الغش والاحتيال خاصة في بيئة الأعمال والمال، التي تتسم بالتطور والنمو، وأن المحاسبة الجنائية تمتلك أساليب، وتقنيات متطورة في كشف، ومنع عمليات الغش، وتتفق أيضا مع ما توصلت إليه دراسة **(قمبر،2014)** و**(العرفي، 2018)** من نتائج، والتي أظهرت وجود وعي وإدراك لأهمية المحاسبة الجنائية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية، وأن هناك حاجة من القضاء، والمحاكم للمحاسبة الجنائية لغرض توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية.

2- أظهرت الدراسة النظرية إن هناك اختلافات، وفروق جوهرية واضحة بين المحاسبة الجنائية والمراجعة الخارجية من حيث الأهداف، والمسؤوليات، والأساليب المتبعة في كل من المجالين، فضلا عن الاختلاف في دلالة المصطلحين ونطاق عمل كل منهما، اتضح للباحث من خلال الدراسة النظرية وما تضمنته من أدبيات ودراسات سابقة حول موضوع المحاسبة الجنائية، ومن خلال المعايير المهنية المتعلقة بالمجال، وجود اختلافات جوهرية بين كل من المحاسبة الجنائية، والمراجعة الخارجية على الرغم من تكامل الأدوار بينهما، وإن المحاسبة الجنائية أصبحت مجالا قائما بذاته ولها هيئات ومعايير خاصة بها، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(أمين وسعيد،2017)** والتي أشارت إلى وجود اختلافات بين كل من مهارات المحاسب القانوني والمحاسب الجنائي، ومسؤوليتها في ضبط التلاعب، كما توجد اختلافات بين أساليب المحاسبة الجنائية وإجراءاتها، وأساليب المراجعة الخارجية وإجراءاتها، وتتفق هذه النتيجة أيضا مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة **(*Kingsley & Efosa 2016*)** (***Alhassan, 2017***) حيث

أشارت نتائج الدراستين إلى أن المحاسبة الجنائية تعتبر أداة فعالة في الكشف عن الممارسات الاحتيالية، و تحديد الأصول المختلسة، والعمليات الاحتيالية في المنشأة، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروقات كبيرة بين المحاسب القانوني والمحاسب الجنائي.

ثانيـا: – التـوصيات

في ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

أ – تشجيع القطاع المصرفي الليبي وغيره من الشركات الصناعية على الاستعانة بخدمات المحاسبة الجنائية، وتقنياتها في مكافحة عمليات الغش، والتلاعب، وغيرها من صور الفساد المالي.

ب – على إدارة المصرف تكثيف التدريب المنتظم لموظفيها لاكتساب المهارات اللازمة، والاستفادة من التقنيات الحديثة في المحاسبة؛ وذلك لتعزيز كفاءة الموظفين في مجال مكافحة الغش.

ج – وضع هيكلية لمنع الفساد المالي بأشكاله من خلال تصميم وتنفيذ إطار متكامل لمنعه باستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية.

د – إدراج مقررات المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية على مستوى الدراسات العليا.

هـ – الاهتمام بوضع تشريعات ولوائح قانونية تؤطر دور المحاسبة الجنائية وتقنياتها، وتدفع بها إلى الأفضل .

ثالثا: – مقترحات الدراسة

يستطيع الباحث من خلال الدراسة الحالية والنتائج التي توصل لها، فتح الباب لعدة إشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق الدراسة في مجال المحاسبة الجنائية، حيث يعد موضوع المحاسبة الجنائية مجالاً خصباً للبحث العلمي وذلك لحداثة الموضوع نسبياً، وندرة البحوث العلمية التي تتناول هذا الموضوع في ليبيا،

وهناك العديد من مجالات البحث المقترحة في موضوع المحاسبة الجنائية، حيث يوصي الباحث بأنه يمكن القيام بالدراسات التالية:

- دراسة دور المحاسبة الجنائية في مواجهة الغش المالي في ظل البيئة الإلكترونية.
- دراسة دور المحاسبة الجنائية في التنبؤ بحدوث أزمات مالية.
- دراسة دور المحاسبة الجنائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- دراسة دور المحاسبة الجنائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية.

الملاحق

استبيان

تحية طيبة وبعد،،،،،،

يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير بعنوان **"دور تقنيات المحاسبة الجنائية القضائية في مكافحة غش الائتمان المصرفي"** ويعتبر هذا الاستبيان جزء من هذه الرسالة، ويشرفني مساهمتكم في هذه الدراسة من خلال تعبئة هذا الاستبيان واعادته في أقرب فرصة ممكنة.

واتقدم بخالص شكري وتقديري نظير هذا التعاون، مع التأكيد ان اجاباتكم لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

الطالب

صابر العارف الزوالي

قسم الدراسات العليا – جامعة الزاوية

المحاسبة الجنائية (القضائية) :- هي التحليل المحاسبي الذي يؤدي إلى اكتشاف عمليات الغش والتلاعب في العمليات المالية، ويكون مناسباً لعرضه أمام المحكمة وأساسا للنقاش والجدال وفض النزاع في الدعاوى القضائية.

الغش: هو فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخري، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية، ويمكن اعتبار الفساد المالي أحد انواع الغش.

الائتمان المصرفي: هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال يستخدمه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

القسم الاول: معلومات عامة

المركز الوظيفي	**المؤهل العلمي**
□ مدير ادارة	□دكتوراه □ دبلوم عالي
□ رئيس قسم	□ ماجستير □ دبلوم متوسط
□ موظف	□ بكالوريوس □ ثانوية
□ اخرى(الرجاء ذكرها .....)	□ أخرى (الرجاء ذكرها .....)
العمل	**عدد سنوات الخبرة**
□ ادارة التفتيش	□ اقل من 5 سنوات
□ ادارة المراجعة الداخلية	□ من 5 إلى اقل من 10 سنوات
□ ادارة الائتمان	□ من 10 إلى اقل من 15 سنة
□ أخرى (الرجاء ذكرها .....)	□ من 15 إلى اقل من 20 سنة
	□ 20 سنة فأكثر.

التخصص العلمي

□ محاسبة □ تمويل ومصارف □ إدارة أعمال □ أخرى أذكرها

ما مدى المامكم بالمحاسبة الجنائية (القضائية)

□ قليل جدا □ قليل □ متوسط □ كبير □ كبير جدا

القسم الثاني: دور تقنيات المحاسبة الجنائية (القضائية) في مكافحة غش الائتمان المصرفي.

ر	العبارات	كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
الى أي مدى ترى أن التقنيات التي يقوم بها محاسبون جنائيون متخصصون يمكن أن تساهم في مكافحة غش الائتمان المصرفي؟ وذلك كما يلي: **الرجاء وضع علامة (√) في المربع المخصص للإجابة التي تختارها**						
اولا تقنية اجراء المقابلات						
1	اختيار الوقت والمكان المناسب لإجراء المقابلات مع موظفي المصرف ذوي العلاقة.					
2	الاعداد للمقابلات من خلال الاستفسار عن عملاء المصرف وتصنيفهم إلى فئات وفق سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة.					
3	القدرة على التحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محددة.					
4	القدرة على فهم لغة الجسد وتحليل أسلوب الكلام وملامح الصوت للمستجوب.					
5	الاعداد للمقابلات من خلال الفهم والاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بقضايا الفساد والغش الخاصة بالائتمان التي حدثت في المصرف.					
6	توثيق المقابلات ومراعاة النواحي القانونية الخاصة بإجراء المقابلات.					
ثانياً:- تقنية تحليل النسب المالية						
7	استخدام نسب مالية محددة يسهم في كشف الغش.					
8	إجراء مقارنات بين النسب المالية للمصرف والمصارف المماثلة					
9	تقييم العلاقات بين البنود المالية والبيانات غير المالية للمحفظة الائتمانية وفهم التوقعات وتحديد التناقضات يمكن أن يساعد على اكتشاف عمليات الغش في الائتمان.					
ثالثاً:- تقنية ادوات المراجعة بمساعدة الحاسب الألي						
10	إجراء اختبارات إلكترونية تفصيلية لأرصدة الحسابات والمعاملات الائتمانية.					
11	التحديد الالكتروني للمعاملات الائتمانية ذات الأنماط غير الاعتيادية والتحري عنها بالرجوع للوثائق والمستندات المصدرية.					
12	اجراء اختبار عام لنظام الرقابة في الحاسب الالي للتأكد من دقة النظم المحاسبية الالكترونية					
رابعا:- تقنية التنقيب عن البيانات						

13	الكشف عن طبيعة الأنماط الموجودة في البيانات الائتمانية مثل الارتباط أو الاتجاهات أو التباينات.					
14	تحليل كميات كبيرة من البيانات واستخلاص علاقات بينها، وتلخيصها إلى معلومات مفيدة					
15	استخراج البيانات الائتمانية الشاذة والتي تحتاج إلى مزيد من التحري حولها.					
خامسا: - تقنية قائمة مصادر واستخدامات الاموال						
16	فحص المستندات المتعلقة بمنح الائتمان والتأكد من سلامتها من الناحية المحاسبية والقانونية.					
17	فحص المستندات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية ذات المبالغ الكبيرة للتأكد من سمعة الأطراف التي حصلت على الائتمان					
18	فحص ملكية الضمانات (سندات الملكية) والتأكد من صحتها في السجل العقاري، للتأكد من عدم وجود تزوير.					
19	فحص المعلومات الخاصة بالمنشآت التي تم منح ائتمان لها للتأكد من قدرتها على ممارسة نشاطها وتحقيق الأرباح وتسديد التزاماتها وسلامة إدارة أموالها لضمان عدم التلاعب بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة.					
سادسا: - تقنية قانون بنفورد						
20	دراسة الأعداد والتحليل الرقمي في الكشوفات الائتمانية بهدف اكتشاف التلاعب					
21	القدرة على تحليل كامل البيانات الائتمانية وتحديد العينة المختارة بدقة بدلا من اعتماد اسلوب العينات العشوائية لغرض الفحص.					
22	تحليل التكرار او الشذوذ في البيانات الائتمانية					
سابعا: - تقنية تصميم وتقييم أساليب الوقاية من الغش ومنعه ومعالجة أثاره.						
23	التأكد من الالتزام بأخلاقيات السلوك المهني عند منح الائتمان (عدم استغلال صلاحيات الوظيفة–الصدق–الأمانة).					
24	تقييم أساليب الرقابة الداخلية واختبار فاعلية تشغيلها.					
25	دراسة وتحديد الطرق المتبعة من قبل مرتكبي غش الائتمان بهدف تصميم إجراءات تمنع أو تقلل من خطر غش الائتمان.					
26	تعديل الإجراءات والعمليات التشغيلية متضمنة تغيير نظام الرقابة الداخلية بحيث يكفل تخفيض أو منع ارتكاب الغش مستقبلا.					
27	تقدير الخسائر الناجمة عن عمليات غش الائتمان والبحث عن أفضل الطرق لمعالجة أثاره					

القسم الثالث: ـ الصعوبات التي تواجه استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في البيئة الليبية

ر	العبارات	كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
1	صعوبات تتعلق بالقوانين المصرفية الحالية للتعاقد مع محاسبين جنائيين متخصصين لمكافحة غش الائتمان					
2	صعوبات تتعلق باستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية من قبل محاسبين جنائيين متخصصين إلى جانب وجود أجهزة رقابية أخرى					
3	صعوبات من ناحية شبكة الاتصالات الحالية المستخدمة من قبل مصرفكم لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية					
4	صعوبات من ناحية الارشيف الالكتروني المستخدم من قبل مصرفكم لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية					
5	صعوبات تتعلق بالكوادر الوظيفية المصرفيـة الحاليـة للتعامل مع محاسبين جنائيين					
6	صعوبات تتعلق بالنظام القضائي الحالي للتعامل مع محاسبين جنائيين					

أية توصيات أو مقترحات أو ملاحظات: ـ

.....
.....
.....
.....
.....

FREQUENCIES VARIABLES=التخصص الخبرة المؤهل العمل الالمام

Frequencies

Statistics

		التخصص	الخبرة	المؤهل	العمل	الالمام
N	Valid	44	44	44	44	44
Missing		0	0	0	0	0

Frequency Table

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	30	68.2	68.2	68.2
	اقتصاد	1	2.3	2.3	70.5
	إدارة	7	15.9	15.9	86.4
	تسويق	4	9.1	9.1	95.5
	أخرى	2	4.5	4.5	100.0
	Total	44	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	5>	9	20.5	20.5	20.5
	5-10	11	25.0	25.0	45.5
	10-15	5	11.4	11.4	56.8
	15-20	8	18.2	18.2	75.0
	20<	11	25.0	25.0	100.0
	Total	44	100.0	100.0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عالي	6	13.6	13.6	13.6
	ماجستير	5	11.4	11.4	25.0
	متوسط	7	15.9	15.9	40.9
	بكالوريوس	26	59.1	59.1	100.0
Total		44	100.0	100.0	

العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	التفتيش	10	22.7	22.7	22.7
	المراجعة	22	50.0	50.0	72.7
	الانتمان	12	27.3	27.3	100.0
Total		44	100.0	100.0	

الالمام

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
قليل جدا	7	15.9	15.9	15.9
قليل	14	31.8	31.8	47.7
متوسط	16	36.4	36.4	84.1
كبير	6	13.6	13.6	97.7
كبير جدا	1	2.3	2.3	100.0
Total	44	100.0	100.0	

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=q1 q2 q3 q4 q5 q6 المقابلات
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س1	44	1.00	5.00	3.4545	1.10925
س2	44	1.00	5.00	3.5000	1.11021
س3	44	1.00	6.00	3.6136	1.03914
س4	44	1.00	5.00	3.3409	1.25648
س5	44	1.00	5.00	3.4091	1.06352
س6	44	2.00	5.00	3.3636	.80956
المقابلات	44	1.50	5.00	3.4394	.78839
Valid N (listwise)	44				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=q7 q8 q9 مالية
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س7	44	2.00	5.00	3.5682	.84627
س8	44	2.00	5.00	3.5227	.90190
س9	44	2.00	5.00	3.5455	.81994
مالية	44	1.67	5.00	3.4470	.78072
Valid N (listwise)	44				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=q10 q11 q12 مراجعة
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س10	44	1.00	5.00	3.6136	.92046
س11	44	1.00	5.00	3.5000	.95235
س 12	44	2.00	5.00	3.7273	.78839
مراجعة	44	1.00	4.67	3.5000	.87898
Valid N (listwise)	44				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=q13 q14 q15 التنقيب
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س13	44	1.00	5.00	3.4091	.92304
س14	44	1.00	5.00	3.5227	.87574
س15	44	1.00	5.00	3.5682	.99762
التنقيب	44	1.33	5.00	3.5000	.83372
Valid N (listwise)	44				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=q16 q17 q18 q19 مصادر
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س16	44	1.00	5.00	3.7955	.92960
س17	44	2.00	5.00	4.0227	.84876
س18	44	1.00	5.00	3.9091	1.15775
س19	44	1.00	5.00	3.8409	.98697
مصادر	44	1.75	5.00	3.8920	.86669
Valid N (listwise)	44				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=q20 q21 q22 بـنفـورد
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س20	44	1.00	5.00	3.2045	1.00185
س21	44	1.00	5.00	3.2273	1.17856
س22	44	1.00	5.00	3.2727	1.01989
بنفورد	44	1.00	4.67	3.2348	.95798
Valid N (listwise)	44				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=q23 q24 q25 q26 q27 الـرقـابـة
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س23	44	1.00	5.00	3.4091	1.33501
س24	44	2.00	5.00	3.5909	1.08517
س25	44	1.00	5.00	3.4091	1.18750
س26	44	1.00	5.00	3.5455	1.19016
س27	44	1.00	5.00	3.4318	1.14927
الرقابة	44	1.60	5.00	3.4773	1.03718
Valid N (listwise)	44				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=q31 q32 q33 q34 q35 q36 الـمـلائـمـة
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
س31	44	1.00	4.00	3.4545	.95124
س32	44	1.00	5.00	3.1364	1.17317
س33	44	1.00	4.00	3.5227	1.02273
س34	44	1.00	4.00	3.7955	1.11187
س35	44	1.00	4.00	3.6591	1.19967
س36	44	1.00	4.00	3.3636	1.05854
الصعوبات	44	1.17	4.17	3.4886	.65236
Valid N (listwise)	44				

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=q1 q2 q3 q4 q5 q6 المقابلات
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س1	44	3.4545	1.10925	.16723
س2	44	3.5000	1.11021	.16737
س3	44	3.6136	1.03914	.15666
س4	44	3.3409	1.25648	.18942
س5	44	3.4091	1.06352	.16033
س6	44	3.3636	.80956	.12205
المقابلات	44	3.4394	.78839	.11885

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
س1	2.718	43	.009	.45455	.1173	.7918
س2	2.987	43	.005	.50000	.1625	.8375
س3	3.917	43	.000	.61364	.2977	.9296
4	1.800	43	.079	.34091	-.0411-	.7229
س5	2.552	43	.014	.40909	.0858	.7324
س6	2.979	43	.005	.36364	.1175	.6098
المقابلاتي	3.697	43	.001	.43939	.1997	.6791

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=q7 q8 q9 مـالـيـة
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س7	44	3.5682	.84627	.12758
س8	44	3.5227	.90190	.13597
س9	44	3.5455	.81994	.12361
مالية	44	3.4470	.78072	.11770

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س7	4.454	43	.000	.56818	.3109	.8255
س8	3.845	43	.000	.52273	.2485	.7969
س9	4.413	43	.000	.54545	.2962	.7947
مالية	3.798	43	.000	.44697	.2096	.6843

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=q10 q11 q12 مـراجـعـة
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س10	44	3.6136	.92046	.13876
س11	44	3.5000	.95235	.14357
س 12	44	3.7273	.78839	.11885
مراجعة	44	3.5000	.87898	.13251

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س10	4.422	43	.000	.61364	.3338	.8935
س11	3.483	43	.001	.50000	.2105	.7895
س 12	6.119	43	.000	.72727	.4876	.9670
مراجعة	3.773	43	.000	.50000	.2328	.7672

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=q13 q14 q15 التنقيب
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س13	44	3.4091	.92304	.13915
س14	44	3.5227	.87574	.13202
س15	44	3.5682	.99762	.15040
التنقيب	44	3.5000	.83372	.12569

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س13	2.940	43	.005	.40909	.1285	.6897
س14	3.959	43	.000	.52273	.2565	.7890
س15	3.778	43	.000	.56818	.2649	.8715
التنقيب	3.978	43	.000	.50000	.2465	.7535

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=q16 q17 q18 q19 مصادر
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
16	44	3.7955	.92960	.14014
17	44	4.0227	.84876	.12796
س18	44	3.9091	1.15775	.17454
س19	44	3.8409	.98697	.14879
مصادر	44	3.8920	.86669	.13066

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س16	5.676	43	.000	.79545	.5128	1.0781
س17	7.993	43	.000	1.02273	.7647	1.2808
س18	5.209	43	.000	.90909	.5571	1.2611
س19	5.652	43	.000	.84091	.5408	1.1410
مصادر	6.827	43	.000	.89205	.6285	1.1555

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=q20 q21 q22 بـنفـورد
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س20	44	3.2045	1.00185	.15103
س21	44	3.2273	1.17856	.17767
س22	44	3.2727	1.01989	.15375
بنفورد	44	3.2348	.95798	.14442

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س20	1.354	43	.183	.20455	-.1000-	.5091
س21	1.279	43	.208	.22727	-.1310-	.5856
س22	1.774	43	.083	.27273	-.0373-	.5828
بزنورد	1.626	43	.111	.23485	-.0564-	.5261

```
T-TEST
/TESTVAL=3
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=q23 q24 q25 q26 q27 الرقابة
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س23	44	3.4091	1.33501	.20126
س24	44	3.5909	1.08517	.16360
س25	44	3.4091	1.18750	.17902
س26	44	3.5455	1.19016	.17942
س27	44	3.4318	1.14927	.17326
الرؤابة	44	3.4773	1.03718	.15636

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س23	2.033	43	.048	.40909	.0032	.8150
س24	3.612	43	.001	.59091	.2610	.9208
س25	2.285	43	.027	.40909	.0481	.7701
س26	3.040	43	.004	.54545	.1836	.9073
س27	2.492	43	.017	.43182	.0824	.7812
الرؤابة	3.052	43	.004	.47727	.1619	.7926

```
T-TEST
/TESTVAL=3
```

```
/VARIABLES=q31 q32 q33 q34 q35 q36 الملائمة
/CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س31	44	3.4545	.95124	.15407
س32	44	3.1364	1.17317	.17686
س33	44	3.5227	1.02273	.16415
س34	44	3.7955	1.11187	.16297
س35	44	3.6591	1.19967	.18086
س36	44	3.3636	1.05854	.15407
الصعوبات	44	3.4886	.65236	.14063

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
س31	3.170	43	.003	.45455	-.7652-	-.1438-
س32	.771	43	.445	.13636	-.4930-	.2203
س33	3.390	43	.002	.52273	-.8538-	-.1917-
س34	4.746	43	.000	.75000	-1.0787-	-.4213-
س35	3.644	43	.001	.65909	-1.0238-	-.2944-
س36	2.279	43	.028	.36364	-.7652-	-.1438-
الصعوبات	4.968	43	.000	.48864	-.7798-	-.2126-

```
RELIABILITY
   /VARIABLES=الملائمة الرقابة بنفورد مصادر التنقيب مراجعة مالية المقابلات
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA
/SUMMARY=TOTAL.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	44	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	44	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.848	8

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Varianceif Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
المقابلات	23.5549	20.411	.486	.841
مالية	23.5473	20.101	.541	.836
مراجعة	23.4943	18.180	.740	.811
التنقيب	23.4943	19.016	.658	.822
مصادر	23.1023	18.970	.633	.825
بزنورد	23.7595	17.376	.777	.804
الرزابة	23.5170	16.834	.774	.804
الصعوبات	24.4905	22.406	.138	.883

```
NPAR TESTS
   /K-الابعاد الرقابة بنفورد مصادر التنقيب مراجعة مالية المقابلات BY العمل(1 3)
   W=
/MISSING ANALYSIS.
```

NPar Tests

Kruskal-Wallis Test

Ranks

	الرعمل	N	Mean Rank
المقابلات	البنفنوش	10	27.60
	المراجعة	22	19.27
	الائتمان	12	24.17
	Total	44	
مالية	البنفنوش	10	25.80
	المراجعة	22	22.02
	الائتمان	12	20.63
	Total	44	
مراجعة	البنفنوش	10	19.95
	المراجعة	22	22.25
	الائتمان	12	25.08
	Total	44	
التدريب	البنفنوش	10	20.95
	المراجعة	22	21.20
	الائتمان	12	26.17
	Total	44	
مصادر	البنفنوش	10	23.75
	المراجعة	22	21.14
	الائتمان	12	23.96
	Total	44	
بترفورد	البنفنوش	10	15.75
	المراجعة	22	23.50
	الائتمان	12	26.29
	Total	44	
الرؤابة	البنفنوش	10	17.45
	المراجعة	22	23.95
	الائتمان	12	24.04
	Total	44	
الابعاد	البنفنوش	10	19.10
	المراجعة	22	22.11
	الائتمان	12	26.04
	Total	44	

Test Statistics[a, b]

	المقابلات	مالية	مراجعة	التنقيب	مصادر	بزنورد	الرقابة	الابعاد
Chi-Square	3.185	.983	.913	1.390	.504	4.010	2.012	1.633
df	2	2	2	2	2	2	2	2
Asymp. Sig.	.203	.612	.633	.499	.777	.135	.366	.442

Kruskal Wallis Test

Grouping Variable: الاعمل

```
NPAR TESTS
   /K-W=الملائمة BY العمل(1 3)
/MISSING ANALYSIS.
```

NPar Tests

Kruskal-Wallis Test

Ranks

	الاعمل	N	Mean Rank
صعوبات	التفتيش	10	15.30
	المراجعة	22	23.86
	الائتمان	12	26.00
	Total	44	

Test Statistics[a,b]

	الصعوبات
Chi-Square	4.317
df	2
Asymp. Sig.	.115

Kruskal Wallis Test

Grouping Variable: العمل

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=المقابلات q1 q2 q3 q4 q5 q6
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		المقابلات	س1	س2	س3	س4	س5	
المقابلات	Pearson Correlation	1	.741**	.709**	.761**	.784**	.742**	**691.
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	000.
	N	44	44	44	44	44	44	44
س1	Pearson Correlation	.741**	1	.548**	.620**	.370*	.430**	*355.
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.013	.004	018.
	N	44	44	44	44	44	44	44
2	Pearson Correlation	.709**	.548**	1	.413**	.375*	.512**	*310.
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.005	.012	.000	040.
	N	44	44	44	44	44	44	44
3	Pearson Correlation	.761**	.620**	.413**	1	.549**	.357*	**447.
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.005		.000	.017	002.
	N	44	44	44	44	44	44	44
س4	Pearson Correlation	.784**	.370*	.375*	.549**	1	.485**	**561.
	Sig. (2-tailed)	.000	.013	.012	.000		.001	000.
	N	44	44	44	44	44	44	44
س5	Pearson Correlation	.742**	.430**	.512**	.357*	.485**	1	**552.
	Sig. (2-tailed)	.000	.004	.000	.017	.001		000.
	N	44	44	44	44	44	44	44
س6	Pearson Correlation	.691**	.355*	.310*	.447**	.561**	.552**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.018	.040	.002	.000	.000	000.
	N	44	44	44	44	44	44	44

Correlations**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).س

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=مالية q7 q8 q9
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		مالئة	س7	س8	س9
مالئة	Pearson Correlation	1	.651**	.739**	.664**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	44	44	44	44
س7	Pearson Correlation	.651**	1	.303*	.247
	Sig. (2-tailed)	.000		.046	.106
	N	44	44	44	44
س8	Pearson Correlation	.739**	.303*	1	.517**
	Sig. (2-tailed)	.000	.046		.000
	N	44	44	44	44
س9	Pearson Correlation	.664**	.247	.517**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.106	.000	
	N	44	44	44	44

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=مراجعة q10 q11 q12
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		مراجعة	س 10	س 11	س 12
مراجعة	Pearson Correlation	1	.762**	.750**	.694**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	44	44	44	44
س10	Pearson Correlation	.762**	1	.703**	.524**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	44	44	44	44
س11	Pearson Correlation	.750**	.703**	1	.527**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	44	44	44	44
س 12	Pearson Correlation	.694**	.524**	.527**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	44	44	44	44

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
```

```
/VARIABLES=التنقيب q13 q14 q15
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		التنقيب	س13	س14	س15
التنقيب	Pearson Correlation	1	.897**	.908**	.881**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	44	44	44	44
س13	Pearson Correlation	.897**	1	.765**	.651**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	44	44	44	44
س14	Pearson Correlation	.908**	.765**	1	.690**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	44	44	44	44
س15	Pearson Correlation	.881**	.651**	.690**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	44	44	44	44

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=مصادر q16 q17 q18 q19
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		مصادر	س16	س17	س18	س19
مصادر	Pearson Correlation	1	.881**	.897**	.888**	.870**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44
س16	Pearson Correlation	.881**	1	.713**	.674**	.749**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44
س17	Pearson Correlation	.897**	.713**	1	.783**	.698**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	44	44	44	44	44
س18	Pearson Correlation	.888**	.674**	.783**	1	.638**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	44	44	44	44	44
س19	Pearson Correlation	.870**	.749**	.698**	.638**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	44	44	44	44	44

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=بـنفـورد q20 q21 q22
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		بنفورد	س20	س21	س22
بنفورد	Pearson Correlation	1	.878**	.933**	.877**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	44	44	44	44
س20	Pearson Correlation	.878**	1	.748**	.627**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	44	44	44	44
س21	Pearson Correlation	.933**	.748**	1	.740**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	44	44	44	44
س22	Pearson Correlation	.877**	.627**	.740**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	44	44	44	44

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=الـرقـابـة q23 q24 q25 q26 q27
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		الرؤابة	س 23	س 24	س 25	س 26	س 27
الرؤابة	Pearson Correlation	1	.921**	.847**	.865**	.858**	.861**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44
س23	Pearson Correlation	.921**	1	.696**	.728**	.764**	.792**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44
س24	Pearson Correlation	.847**	.696**	1	.674**	.753**	.592**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44
س25	Pearson Correlation	.865**	.728**	.674**	1	.612**	.754**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44
س26	Pearson Correlation	.858**	.764**	.753**	.612**	1	.606**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	44	44	44	44	44	44
س27	Pearson Correlation	.861**	.792**	.592**	.754**	.606**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	44	44	44	44	44	44

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=الـمـلائـمـة q31 q32 q33 q34 q35 q36
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		صعوبات	س31	س32	س33	س34	س35	36
صعوبات	Pearson Correlation	1	.823**	.858**	.803**	.852**	.899**	.856**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
س31	Pearson Correlation	.823**	1	.878**	.555**	.526**	.641**	.599**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
س32	Pearson Correlation	.858**	.878**	1	.544**	.614**	.645**	.684**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
س33	Pearson Correlation	.803**	.555**	.544**	1	.706**	.763**	.513**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
س34	Pearson Correlation	.852**	.526**	.614**	.706**	1	.722**	.779**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
س35	Pearson Correlation	.899**	.641**	.645**	.763**	.722**	1	.793**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
36	Pearson Correlation	.856**	.599**	.684**	.513**	.779**	.793**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	44	44	44	44	44	44	44

Correlations

		مجموع	المقابلات	المالية	مراجعة	التنقيب	مصادر	بنفورد	الرقابة
مجموع	Pearson Correlation	1	.632**	.645**	.825**	.767**	.765**	**847.	**861.
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	000.	000.
	N	44	44	44	44	44	44	44	44
المقابلات	Pearson Correlation	.632**	1	.578**	.360*	.332*	.410**	**467.	*343.
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.016	.028	.006	001.	022.
	N	44	44	44	44	44	44	44	44
مالية	Pearson Correlation	.645**	.578**	1	.514**	.232	.253	.496**	.462**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.129	.097	.001	.002
	N	44	44	44	44	44	44	44	44
مراجعة	Pearson Correlation	.825**	.360*	.514**	1	.578**	.614**	**664.	**667.
	Sig. (2-tailed)	.000	.016	.000		.000	.000	000.	000.
	N	44	44	44	44	44	44	44	44
التنقيب	Pearson Correlation	.767**	.332*	.232	.578**	1	.632**	.610**	.688**
	Sig. (2-tailed)	.000	.028	.129	.000		.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44	44
مصادر	Pearson Correlation	.765**	.410**	.253	.614**	.632**	1	.524**	.639**
	Sig. (2-tailed)	.000	.006	.097	.000	.000		.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44	44
بنفورد	Pearson Correlation	.847**	.467**	.496**	.664**	.610**	.524**	1	.721**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.001	.000	.000	.000		.000
	N	44	44	44	44	44	44	44	44
الرقابة	Pearson Correlation	.861**	.343*	.462**	.667**	.688**	.639**	.721**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.022	.002	.000	.000	.000	.000	
	N	44	44	44	44	44	44	44	44

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

أولا: - المراجع العربية

أ. الكتـــب

1. باشري، نفيسة محمد (1996)، إدارة الائتمان، دار النشر للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر.
2. الزبيدي، حمزة محمود، (2002) إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن
3. زياد رمضان، محفوظ جودة،(2010) ، إدارة مخاطر الائتمان، دار النشر الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر
4. السيسي، صلاح الدين حسن (2004)، قضايا مصرفية معاصرة – الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
5. عبد الحكم، سامح محمد (2003)، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان "جرائم بطاقات الدفع الالكتروني"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
6. عبد الحميد، عبد اللطيف (2000)، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
7. عبد العزيز، عامر (1979)، البنوك والائتمان، دار النشر المكتبة التجارية، القاهرة، مصر
8. عبد المطلب، عبد الحميد، (2010) الديون المصرفية المتعثرة " الأبعاد - الاسباب – الأثار والعلاج "دار النشر الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر
9. عشيش، حسن سمير (2010)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن
10. النجار، فريد راغب (2011)إعادة هندسة الائتمان بالبنوك نهاية القروض المتعثرة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر

ب-الرسائل العلمية

1. أبو كمال، ميرفت علي (2007) " الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل (II)دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين "رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
2. إنجر و، ايمان محمد (2007) " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري نموذجا " رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق.
3. أنيس، ميادة محمد (2015) "التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل – دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية "رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
4. أنيس هشام، المملوك (2014) "مخاطر الائتمان وأثره في المحافظ الاستثمارية – دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا
5. ايمان، حابس (2011) "دور التحليل المالي في منح القروض – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح- ورقلة، الجزائر
6. برغل، لينا مصطفى (2015) " دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية " رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

7. الحلو، شيرين (2012) "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة " رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.
8. جهاد، حفيان (2012) "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة في الجزائر" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيرية، جامعة قصدي مرباح ورقلة.
9. الدباس، حسان، (2014) "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية – حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية "رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا
10. سفياني، علي بن محمد (2006) "تجريم الاحتيال المصرفي في الشريعة والقانون – دراسة تأصيلية تطبيقية "رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
11. شعبان، إنعام عثمان (2016) "مدي توافر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية بقطاع غزة" رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
12. الشيخلي، هديل أمين (2012) "العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية "رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.
13. العرفي، فتحي موسى (2018) "مدي إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي -دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بالمنطقة الشرقية " رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا
14. غانية، هيفاء (2015) "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2و3 - دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي "رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
15. قمبر، جميلة سعيد (2010) " تحديد مدى الالتزام بمتطلبات المحاسبة الجنائية من قبل المدققين الحكوميين دراسة تطبيقية على المدققين الماليين العاملين باللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في الجماهيرية الليبية "أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة العلوم المالية والمصرفية، عمان-الأردن.
16. قنديل، ربا إبراهيم (2014) ، "المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونين الأردنيين لممارسة المحاسبة الجنائية - دراسة ميدانية" رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا – الأردن.
17. المخلافي، منير محمد، (2013)" دراسة تحليلية لأثر أساليب المحاسبة القضائية على تخطيط اجراءات المراجعة – دراسة تجريبية " رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
18. منفوخ، أسامة زيد (2017) دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي دراسة ميدانية في هيئة النزاهة العراقي" رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
19. والي، جميلة (2015) "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل – دراسة ميدانية ببنك بدر وبنك الخليج"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.

جـ الدوريات

1. أحمد، عاطف محمد (2013) "دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والاداري" مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف ،المجلد الاول، العدد الثاني.
2. أمين، دشتي خالد (2018) " دور المحاسبة القضائية وتقنياتها في الحد من عمليات غسيل الأموال وتهريبها :دراسة استطلاعية في عينة من مصارف أربيل" كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 42.
3. أمين، ساكار ظاهر، سعيد، يعقوب أحمد (2017) " دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصداقية بالقوائم المالية – دراسة حالة في محاكم إقليم كردستان" مجلة التقني، المجلد 30، العدد 4.
4. برزان صبيحة، خلف قيس (2016) "دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد 22، العدد 108.
5. جاسم، فائز عبد المحسن (2017) "أهمية المحاسبة القضائية في كشف المخالفات المالية وتحديد المسؤولية عنها" دراسة حالة في احدى المحاكم العراقية، مجلة أبحاث ميسان، مجلد13 ، عدد25.
6. الجبوري، نصيف جاسم، الخالدي، صلاح الهادي (2013) دور المحاسبة الجنائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد70.
7. الجحاوي، طلال محمد وأخرون (2017) "مدى التزام المدققين الداخليين في القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلية للحد من الغش والاحتيال"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 13، العدد 53.
8. حامد، محجوب عبد الله، (2017) "مدى تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوى والمنازعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية- دراسة ميدانية استكشافية"، مجلة جامعة الأقصى، كلية العلوم الادارية، المجلد 21، العدد 2.
9. حموي، خليل (2021) "دور استخدام قانون بنفورد في كشف الغش في البيانات المالية- دراسة تطبيقية" مجلة جامعة البعث، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 43، العدد 9.
10. خليل، محمد أحمد (2017) "تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الاعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية-دراسة اختبارية " مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد 5، العدد 1.
11. زعارير، ياسر وأخرون (2016) " أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية – دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين " المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة - جهار المجلد 6، العدد 3.
12. الساعدي، حكيم حمود (2015) " الاحتيال في ظل القيمة العادلة – دراسة استطلاعية " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 3.
13. السعد، فاطمة جاسم، النقدي، هالة ناجي (2014) "العلاقة بين تمكين لجان المراجعة وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة " مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

14. سيد، أحمد فايز (2016) "أدوات التنقيب عن البيانات مفتوحة المصدر دراسة تحليلية تقييمية" مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قناة السويس المجلد 5، العدد 10.
15. السيسي، نجوي أحمد، (2006) " دور المحاسبة الجنائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية – دراسة ميدانية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.
16. شريعة، أبوبكر فرج، الغزواني، رحاب محمد (2017) "مدى التزام المراجع الخارجي الليبي بمعيار المراجعة الدولي 240 المتعلق بالاحتيال – دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة المقيدة في سجل مصرف ليبيا المركزي وسوق الأوراق المالية الليبية "مجلة البحوث المالية والاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، المجلد1 ، العدد2.
17. الشمري، حسين راغب وآخرون (2017) "دور قانون في تقدير المخاطر في المعاملات المالية دراسة تطبيقية في جامعة بغداد" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 41.
18. عابد، محمد نواف (2018) "استخدام قانون بنفورد في اكتشاف عمليات ادارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الانسانية، كلية الدراسات المتوسطة، جامعة الأزهر، المجلد 22، العدد 2.
19. عارم، سعد محمد، ال حسن، علي فايع (2016) "المحاسبة الجنائية والحد من الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية علي منطقة العسير، مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، المجلد 1، العدد 3.
20. عبد الجبار، ضياء عبد الرزاق، (2018) "اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية والمسؤولية المهنية للمدقق الخارجي -دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية" ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة بابل، المجلد 10، العدد 1.
21. غسان دعاس (2016)" تقييم مدى ادراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية " مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة فلسطين التقنية، المجلد4، العدد 2
22. غنيم، محمود رجب (2014) " نحو اطار متكامل لاستخدام المراجعة الجنائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية " كلية التجارة ــ جامعة بنها ، مصر.
23. قبقب، أبو راوي عيسى، المندلسي، ناجي ساسي (2016) "الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية"، المجلة الليبية للدراسات، الناشر دار الزاوية للكتاب، المجلد 5، العدد 10.
24. قمبر، جميلة سعيد (2017) "استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي – دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات بمدينة الزاوية" مجلة جامعة صبراتة العلمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة، العدد 8.
25. قمبر، جميلة سعيد، (2014)" قياس مدي ادراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدي أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية "، المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية،المجلد1،العدد16.
26. الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، (2016) " المحاسبة الجنائية من وجهتي نظرية نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن - دراسة استقصائية ميدانية "، مجلة الأردنية في إدارة الأعمـال، الجامعة الأردنية، المجلد 12 ، العدد 1.
27. لفتة، منال حسين (2017)، " استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الابداعية وتأثيراتها على القوائم المالية" مجلة دنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، المجلد 58، العدد 8.

28. محمود، بكر ابراهيم، داوود، اخلاص علي (2014) " دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية " مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، المجلد9،العدد28.
29. مصطفى شنقراي، بشير بابكر (2016) "المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات " مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 14.
30. المكي سعود، إحميد بشير، (2015) "مدي توافر متطلبات المحاسب القضائي في الخبير الحسابي الليبي" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن ـ الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الخامس
31. ناصر، صفاء علي، أحمد، أمنة شهاب (2017) "اكتشاف الاحتيال المالي باستخدام بعض الطرق الإحصائية - دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة علوم المستنصرية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد 28، العدد 1.
32. الهادي إبراهيم، مصطفى هارون (2016) " المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح سوق المال في الخرطوم "، الخرطوم، كلية التجارة، جامعة النيلين، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (55).

د . **مراجع أخرى**

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2010)، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، (https://socpa.org.sa).
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للمراجعة رقم 240 الفقرة أ - 11، مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية، عمان، الأردن (https://socpa.org.sa).
3. الجليلي، مقداد أحمد، جميل، رافي نزار (2012) "دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال-دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفدرالية "قدمت إلى المؤتمر العلمي الثاني عشر لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
4. مصرف ليبيا المركزي، (***https://cbl.gov.ly***).

ثانيا:- المراجع الأجنبية

A-Books

1. *Golden , Thomas W. , et. al. ,(2006),A Guide To Forensic Accounting Investigation , New Jersey : John Wiley & Sons , Inc.First Edition.*
2. *Hopwood, William S. , Jay J. Leiner And George R. Young,(2008), Forensic Accounting , New York : McGraw-Hill*

B-Periodicals

1. Efiong, Eme Joel, (2013) "An Exploration of Forensic Accounting education and practice for fraud prevention and detection in Nigeria" the requirements for the award of the degree of Doctor of philosophy, de Montfort University.

2. Graan, van, (2018) "A critical analysis of selected interviewing techniques in commercial forensic investigations in South Africa" Dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the degree Masters of Commerce in Forensic Accountancy at the North-West University

C-Research paper

1. *Alhassan Ali Faya M (2017),"Forensic Accounting and Financial Fraud: Evidence from Saudi Arabia" King Khalid University, Saudi Arabia, Journal: El-Bahith Review,Volume 17, Number 17, 2017, pp. 41-47(7)*
2. *Bassey Eyo Bassey , (2018), "Effect of Forensic Accounting On the Management of Fraud In Microfinance Institutions In Cross River State", IOSR Journal of Economics and Finance ,Volume 9, Issue 4 ,PP 79-89 .*
3. *Ehioghiren, Efe Efosa, ATU, Omimi Kingsley (2016), "Forensic Accounting and Fraud Management: Evidence from Nigeria", Volume 2, Issue 1.*
4. *Coderre, David. G (2002) "Variance & Ratio Analysis" Frequencies The Journal of Size Law Applications, Volume 1, No. 2*
5. *Fasua Henry Kehinde, Igbinomwanhia Lilian Nneka, and Toluwa omame Evelyn, (2016), "Basic Issues in Forensic Accounting and Auditing" International Journal of Scientific & Engineering Research, Volume 7, Issue 12*
6. *Fleming, AS, Pearson, TA and Riley Jr, RA (2008), 'West Virginia University: Forensic accounting and fraud investigation (FAFI)', Issues in Accounting Education, vol. 23, no. 4, 573–80*
7. *Grabiński, K, & Paszek, Z. (2013). "Examining Reliability of Large Financial Datasets using Benford's Law", Economic Themes, Vol5, No3.*
8. *Issa .m & Al- Azzabi. w (2018) Assessing awareness and acceptance of forensic accounting among the Libyan accounting educators International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom Vol. VI, Issue 4, April 2018*
9. *Kishore S Peshori, (2015) "Forensic Accounting a Multidimensional Approach to Investigating Frauds and Scams" International Journal of Multidisciplinary Approach and Studies Volume 02, No.3*
10. *Madan Lal Bhasin, (2015) "An Empirical Study of Frauds in The Banks", European Journal of Business and Social Sciences, Vol. 4, No. 07*
11. *Marwan Fahmi, Abeer Hamdy, Khaled Nagati (2016) "Data Mining Techniques for Credit Card Fraud Detection: Empirical Study" journal of Global Science and Technology, British University in Egypt, Faculty of Informatics and Computer Science*
12. *Naziru Suleiman, Lawan Yahaya, Magaji Abba, (2018) "Initiation of Forensic Accounting Investigation of Public Sector Corruption (PSC) in Nigeria" Journal of Accounting, Auditing and Taxation, Vol.2, No.1*
13. *Nunn, Les; McGuire, Brian L.; Whitcomb, Carrie; Jost, Eric; (2006) "Forensic Accountants: Financial Investigators"; Journal of Business & Economics Research – February Volume4, Number 2*
14. *O. Eiya, John Otalor (2013) "Forensic Accounting as a Tool for Fighting Financial Crime in Nigeria", Research Journal of Finance and Accounting Vol.4, No.6.*

15. *Okafor M. C. (P.h .D) and Agbiogwu Andrew. A (2016), effects of forensic accounting skills on the management of bank fraud in Nigeria, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research Vol.4, No.6, pp.70-80*
16. *Oyebisi, Wisdom, et. al (2018) "Forensic Accounting and Fraud Prevention and Detection in Nigerian Banking Industry", Journal of COJ Reviews & Research, Vol 1, N0 1.*
17. *Oyedokun, Godwin, (2015) "Approach to Forensic Accounting and Forensic Audit" Available at SSRN*
18. *Peterson, Ozili (2015) Forensic Accounting and Fraud: A Review of Literature and Policy Implications. International Journal of Accounting and Economic Studies, Vol 3, Issue (1), 63-68*
19. *Predrag Vukadinović*, Goranka Knežević, Vule Mizdraković, (2015) " The characteristics of forensic audit and differences in relation to external audit" , Singidunum University International Scientic Conference , Faculty of Business in Belgrade, Serbia*
20. *Ramaswamy, Vinita (2007) "New Frontiers: Training Forensic Accountants Within the Accounting Program" Journal of College Teaching and Learning, Vol 4, No 9*
21. *Seibel, A, (2017) "Forensic Accounting the Terrorism Explosion" Stevenson University Forensics Journal a Scholarly review, volume 8, Issue 1*
22. *Shaheen, Pranathi, et, al, (2014) "Forensic Accounting and Fraud Examination in India" international Journal of Research and Development, Vol 3 Issue 12.*
23. *Sirikulvadhana, Supatcharee; (2002)''Data Mining as A Financial Auditing Tool'' Thesis in Accounting, Swedish School of Economics and Business Administration, Finland.*
24. *T. Buckhof, J. Hansen, (2002), Interviewing as a 'Forensic – type' procedure, Journal of Forensic Accounting, Vol 3 pp. 3-16*
25. *Tota, Aliaj, Lamcja, (2016), The Use of Benford's Law as a Tool for Detecting fraud in Accounting Data, interdisciplinary research Journal of Research and Development, Vol (3), No.1*
26. *T. subash (2015) forensic accounting: a dynamic approach to investigate fraud, international journal of current research, Vol 7, No 10*
27. *V. Akkeren, J. Buckby, & MacKenzie, (2013) A metamorphosis of traditional accountant: An insight into forensic accounting services in Australia, Pacific Accounting Review. 25 (2), 188 – 216.*
28. *Wadhwa, Lalit & Pal, Virender (2012)" Forensic Accounting and Fraud Examination in India", International Journal of Applied Engineering Research, V.7, N.11.*
29. *Zuraidah Mohd Sanusi et al, (2015) Fraud Schemes in the Banking Institutions: Prevention Measures to Avoid Severe Financial Loss, Procedia Economics and Finance, Vol (3), No.1*

D-Others

1. *Albrecht, Conan (2008)" Fraud and Forensic Accounting in a Digital Environment", White Paper for The Institute for Fraud Prevention.*

2. *Albrecht, W. Steven & Chad O. Albrecht, (2003), Fraud Examination & prevention, Mason, OH: Thomson South – western.*
3. *American Institute of certified public Accountants Statement Auditing Standard No.99:(2002), Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit.*
4. *Association of Certified Fraud Examiners, (2011), "The impact and reality of Fraud Auditing the impact and reality of Fraud auditing Benford's law: why and how to use It"***.**
5. *Chakrabarty, (2013) "Fraud in the banking sector – causes, concerns and cures" the National Conference on Financial Fraud organized by ASSOCHAM, New Delhi, 26 July 2013*
6. *ICPA, Forensic and Litigation Services Committee Developed the definition,2005, Jordan.*
7. *KPMG Forensic, (2014) Fraud Risk Management Developing A Strategy For Prevention Detection And Response, KPMG. Available At : www.kpmg.com .*
8. *National Institute of Justice, (2007), Special Report: Education and Training in Fraud and Forensic Accounting – A Guide for Education Institutions, Stakeholder Organization Faculty and Students.*
9. *Temenos and Net Guardians (2016) "A-Z of Banking Fraud", Temenos The banking software company, Association of Certified Fraud Examiners Report to the Nations.*
10. *Higson, A. and Kassem, R. (2013) "Implications of the fraud triangle for external auditors" In Proceedings of the 36th Annual Congress of the European Accounting Association, Paris, France: European Accounting Association*
11. *Ibrahim, M.S. and Abdullah, M. (2007) An overview of forensic accounting in Malaysia. In: International Conference on Business and Information, 10-13 July 2007, Tokyo, Japan. (Unpublished)*
12. *Kenneth,O'flaherty;"Fraud Detecting Through Data Mining" The National Underwriter Company,2005. . www.highbeam.com*